



المركز الجامعي بلحاج بوشعيب - عين تموشنت

معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

تخصص محاسبة وجباية معمقة

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية و المحاسبة

بعنوان

دور الجباية البيئية في تحفيز المؤسسات لحماية البيئة

من إعداد الطلبة:

- بن جبور نسرين

- بن مداح ربحانة

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من

مشرفا	أستاذة محاضرة-المركز الجامعي بلحاج بوشعيب	أ/عبد الرحيم نادية
رئيسا	أستاذ محاضر- المركز الجامعي بلحاج بوشعيب	أ/جعفري عمر
مناقشا	أستاذة محاضرة- المركز الجامعي بلحاج بوشعيب	أ/قديد ياقوت

السنة الجامعية : 2019 - 2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	البسمة
	فهرس المحتويات
	الشكر والتقدير
	الإهداء
	قائمة الجداول والأشكال
	قائمة المختصرات
أ	المقدمة
01	الفصل الأول: السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية
02	تمهيد
03	المبحث الأول: السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية
03	المطلب الأول: التعريف بالبيئة
03	الفرع الأول: التعريف اللغوي و الاصطلاحي:
04	الفرع الثاني: المفهوم الايكولوجي للبيئة و مفهومها وفقا لمؤتمر استكهولم
05	الفرع الثالث: البيئة في التشريع الجزائري
05	المطلب الثاني: عناصر البيئة و قوانينها
05	الفرع الأول : عناصر البيئة
06	الفرع الثاني: قوانين البيئة
07	المطلب الثالث: النظام البيئي، أشكاله و توازنه
07	الفرع الأول: النظام البيئي
08	الفرع الثاني: أشكال النظام البيئي
10	الفرع الثالث: توازن النظام البيئي
12	المبحث الثاني: إستراتيجية السياسة البيئية بالمؤسسة الاقتصادية

12	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة البيئية
12	الفرع الأول : مفهوم وأهداف السياسة البيئية
14	الفرع الثاني: مبادئ وأدوات السياسة البيئية
17	المطلب الثاني: الإستراتيجية البيئية للمؤسسة الاقتصادية
17	الفرع الأول: ماهية الإستراتيجية البيئية
19	الفرع الثاني: الإستراتيجية البيئية في الجزائر
21	الفرع الثالث: المشاكل البيئية التي أدت إلى الإستراتيجية البيئية
24	المبحث الثالث : السلوك البيئي والعوامل المؤثرة عليه
24	المطلب الأول : ماهية السلوك البيئي
24	الفرع الأول: تعريف السلوك البيئي
26	الفرع الثاني: أنواع السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية
28	المطلب الثاني: العوامل البيئية المؤثرة في السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية
28	الفرع الأول: التحديات البيئية المرتبطة بالموارد الطبيعية
37	الفرع الثاني: التلوث البيئي و أثره على المؤسسة الاقتصادية
39	الفرع الثالث: علاقة البيئة الطبيعية بالمؤسسة الاقتصادية و تطورها
43	المطلب الثالث: محددات السلوك البيئي و المسؤولية البيئية للمؤسسة الاقتصادية
43	الفرع الأول: العوامل المحددة للسلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية
46	الفرع الثاني : المسؤولية البيئية و المؤسسة الاقتصادية و دوافعها
49	خلاصة الفصل

50	الفصل الثاني : فعالية الجباية البيئية في تحفيز المؤسسات لحماية البيئة
50	تمهيد
51	المبحث الأول: الضرائب و الرسوم البيئية
51	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للضرائب و الرسوم البيئية
51	الفرع الأول: ماهية الجباية البيئية
58	الفرع الثاني: أهداف الضريبة البيئية
59	الفرع الثالث: عناصر الضريبة البيئية
65	الفرع الرابع: تخصيص حصيلة الضريبة
65	المطلب الثاني: الضرائب و الرسوم البيئية بين التأييد و المعارضة
65	الفرع الأول: مزايا و صعوبات فرض الضرائب و الرسوم البيئية
67	الفرع الثاني: أفضلية الضريبة البيئية في توليد الحافز لتعديل السلوك البيئي
71	المبحث الثاني: الضرائب و الرسوم البيئية في الجزائر
71	المطلب الأول: الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة
71	الفرع الأول: مفهوم الرسم
72	الفرع الثاني: المعامل المضاعف
74	المطلب الثاني: الضرائب و الرسوم البيئية على الانبعاثات الملوثة و الضرائب والرسوم البيئية الخاصة بالنفايات الصلبة
74	الفرع الأول: الضرائب و الرسوم البيئية على الانبعاثات الملوثة
77	الفرع الثاني: الضرائب والرسوم البيئية الخاصة بالنفايات الصلبة

81	المبحث الثالث: انعكاسات الضرائب والرسوم البيئية على السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية
81	المطلب الأول: الجانب الردعي و التحفيزي للضرائب البيئية
81	الفرع الأول: التحفيزات الجبائية للمؤسسة الاقتصادية على سلوك حماية البيئة
83	الفرع الثاني: الإجراءات الجبائية الردعية
84	المطلب الثاني: استخدام الضريبة البيئية لتغيير السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية
84	الفرع الأول: تقييم فعالية الجباية البيئية في التقليل من التلوث
88	الفرع الثاني: حماية البيئة من خلال الضرائب البيئية في المؤسسة الاقتصادية
90	خلاصة الفصل
91	خاتمة عامة
	قائمة المراجع
	الملخص

شكر و تقدير

الحمد لله عدد خلقه و زنة عرشه و مداد كلماته، و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين سيدنا و نبينا محمد و على اله و أصحابه أجمعين أما

بعد:

نشكر الله تعالى أولاً الذي وفقنا في انجاز و إتمام هذا العمل .

نتقدم بجزيل الشكر ثانياً إلى الأستاذة المشرفة "عبد الرحيم نادية " على قبولها الإشراف على هذه المذكرة و على كل إرشاداتها و توجيهاتها القيمة طوال فترة انجاز هذا العمل .

كما نتقدم بالشكر الخالص للأستاذة "عبد الباقي حياة " التي لا ننكر فضلها و نصحتها ،حيث كانت لنا رفيقا و خير سند .

و كل الشكر و التقدير مسبقا إلى أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه على تفضلهم قبول مناقشة هذا العمل.

الإهداء

إلى من علمني العطاء بدون انتظار.....إلى من أحمل اسمه بكل
افتخار....و كان لي القدوة في كل مشوارأبي الحبيب أطال الله في
عمره و أدامه لي.

إلى من ربت و سهرت على راحتى.....إلى من كان دعاؤها سر نجاحي
.....أمي الغالية أطال الله في عمرها لتتير دربي.
إلى أخواتي العزيزات و أخي سندي في الحياة .
إلى كل أهلي و أحبتي و أغلى الصديقات.

بن مداح ريحانة

الإهداء

إلى من كان معي في كل خطوة بتشجيعه و دعمه....إلى من كان و لازال
سندي في الحياة.....و الذي لم يبخل علي بكل ما يملك في سبيل
نجاحي....أبي الغالي أطل الله في عمره.

إلى من فرحت لفرحي و حزنت لحزنيو التي ربت و سهرت و
كانت خير سند....أمي الغالية حفظها الله و أطل الله في عمرها.

إلى نور دربي جدي و جدتي الحبيبين أطل الله في عمريهما.

إلى أخي الغالي و سندي في الحياة.

إلى من ساعدني و شجعني في كل خطوة لإنجاز هذا البحث مهدي
العبداللات

إلى كل الأهل و الأقارب و الأحبة و الصديقات الوفيات.

بن جبور نسرين

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	السلوك البيئي من وجهة نظر الجمعيات العالمية.	25
02	نماذج عن الضرائب و الرسوم البيئية في بعض دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية.	57
03	تحديد المبلغ الوحدوي لكل رسم حسب المادة 54 من القانون 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999.	71
04	المعامل المضاعف حسب طبيعة و أهمية النشاط.	72
05	كيفية تحديد تسعيرة الرسم على الوقود	75
06	جدول تلخيصي لرسم النشاط الصناعي، الوقود و النشاطات الخطيرة على البيئة في الجزائر.	76

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
32	تتمين أهمية الماء (تطبيق صعب في غياب المرجعية الدولية).	01
40	التداخل بين المؤسسة الاقتصادية و البيئة الطبيعية .	02
46	دائرة أصحاب المصلحة.	03
63	المستوى الأمثل للتلوث.	04
64	منحنى بياني يوضح كيفية فرض الضريبة البيئية على المؤسسات الاقتصادية.	05
68	أفضلية الضريبة في توليد الحافز لتعديل سلوك الملوث.	06

قائمة المختصرات

الاختصار	المصطلح المقابل باللغة العربية
OCDE	منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية.
TGAP	الرسم العام على الأنشطة الملوثة.
TAPD	الرسم على الأنشطة الملوثة و الخطيرة.
EPE	المؤسسات من أجل البيئة.
CFC	مركبات الكلوروفلوروكربون ، هي مركبات عضوية تحتوي في تركيبها على الكربون والكلور والفلور.
TVA	الرسم على القيمة المضافة.
WWF	الصندوق العالمي للطبيعة.
CO2	ثاني أكسيد الكربون.
ISO	المنظمة الدولية للمقاييس.
PPP	مبدأ الملوث يدفع.
IEA	وكالة الطاقة الدولية.

المقدمة العامة

تعتبر مشكلة التلوث البيئي من المشاكل الرئيسية التي تواجه دول العالم في الوقت الحالي، إلا أنها لم تأخذ مأخذ الجد حتى أضحت تؤثر في بيئة ورفاهية الشعوب بأجيالها الحالية والمستقبلية. ومع مرور الوقت تتأكد حقيقة أن التلوث البيئي هو نتاج التنمية الاقتصادية، وهذا ليس لأنها تنتج مواد تضر بالبيئة فقط، وإنما كذلك لأنها تستعمل الموارد الطبيعية دون الأخذ بعين الاعتبار عنصر ندرتها، خاصة تلك الموارد ذات الملكية العامة، فالسوق فشل في تقييم هذه الموارد والمحافظة عليها،

إلا أنه رغم خطورة هذه المشكلة فإن الاهتمام بها و الحديث عنها لم يكن إلا في بداية السبعينيات من القرن العشرين وذلك عند الشعور وإدراك الآثار السلبية التي تحدثها أنشطة الأفراد و المنشآت على البيئة.

حيث نظمت الأمم المتحدة في سنة 1972 الندوة الدولية الأولى حول البيئة بستوكهولم لتصبح بعدها البيئة اهتماما عالميا من خلال المنظمات الدولية و على وجه الخصوص داخل منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE)، ليتم التركيز على إيجاد حلول لحماية البيئة.

و بذلك تعدد الآليات المستخدمة من قبل الحكومات لمعالجة مشاكل التلوث البيئي، واختلفت أشكالها و آثارها، إلا أن الأكثر شيوعا هي الاعتماد على الأدوات الاقتصادية بصفة عامة والضريبة منها بصفة خاصة، إلا أنه يبدو للوهلة الأولى صعوبة إقامة صلة بين الضريبة و البيئة فحماية البيئة ليست و لم تكن أبدا من بين الأعراض المباشرة للضريبة إلا أنه يدخل ضمن ما يعرف بالسياسة الضريبية التي هي مجموعة التدابير والإجراءات ذات الطابع الضريبي التي تنتهجها الحكومات الوطنية أو تحت الوطنية قصد إحداث آثار مرغوبة و تجنب آثار غير مرغوبة سعيا لتحقيق أهداف الاقتصادية والاجتماعية و السياسية

إذ أن هذه الضرائب والرسوم تفرض على الأنشطة التي تؤثر بصفة سلبية على البيئة ولذلك فإن الهدف منها هو ردعي أكثر منه مالي، لجعل المؤسسة الاقتصادية تساهم في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة من خلال مختلف ردود الأفعال التي تعكس سلوكيته البيئية.

أما فيما يخص الجزائر فإن السلطات العمومية تحاول تدارك الوضع البيئي الذي آل في الآونة الأخيرة نحو التدهور السريع، من خلال إدراج الجباية البيئية كأداة للحد من أضرار التلوث و ، أخذا بمبدأ "الملوث الدافع" شرعت الجزائر في سنوات التسعينات بوضع جملة من الرسوم البيئية التي شملت العديد من القطاعات، لاسيما مجال النفايات الصلبة، الإنبعاثات الجوية الملوثة

والتدفقات الصناعية السائلة، كان الغرض من هذه الرسوم التأثير على المؤسسات لتحسين أدائها البيئي من خلال إدراجها للإجراءات والقوانين البيئية في القرارات المتعلقة بأنشطتها الاقتصادية، للتقليل من الانعكاسات السلبية لها على البيئة والحفاظ على محيط المجتمع الذي تعيش فيه لتحقيق التنمية المستدامة.

الواقع أن النظام الجبائي ليس كله ضرائب ورسوم، وإنما يوجد فيه الحوافز و الإعفاءات الجبائية التي قد يكون لها الأثر الأكبر في اعتماد صناعات و نشاطات اقتصادية صديقة للبيئة.

أولاً: طرح الإشكالية

تحاول الدولة الجزائرية في تشريعها من خلال منظومة الضرائب و الرسوم البيئية ، حماية البيئة من التلوث و الحفاظ على مواردها الطبيعية.

تختلف أهداف هذه المنظومة باختلاف الضرائب و الرسوم، من خلال دراسة هذه الأخيرة و توضيح الدور الذي تلعبه كوسيلة لتحفيز المؤسسات للحد من التلوث البيئي، يقود إلى طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

هل تلعب الجباية البيئية دوراً فعالاً في الحد من المخرجات الملوثة للبيئة؟

و تتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- هل للجباية البيئية في الجزائر دور ردعي أو إلزامي في الحد من المخرجات الملوثة لدى المؤسسات الاقتصادية؟
- 2- هل للجباية البيئية في الجزائر دور تحفيزي لدفع المؤسسات للحد من المخرجات الملوثة؟

ثانياً: صياغة الفرضيات

بناءً على التساؤلات المطروحة سابقاً، تم وضع الفرضيتين التاليتين:

- 1- تدفع الجباية البيئية المؤسسات نحو التقليل من التلوث بطريقتين: التحفيز و الردع.
- 2- ليس للجباية البيئية دور فعال في دفع المؤسسات نحو التقليل من التلوث البيئي.

ثالثاً: أهمية البحث

يكتسي البحث أهمية بالغة، و تكمن هذه الأهمية في الوقوف على أثر الجباية البيئية على أداء المؤسسات الاقتصادية باعتبارها المتسبب الأول في التلوث البيئي، و كذا إظهار مختلف أشكال ردود أفعالها اتجاه البيئة، و من ثم السلوك البيئي و مدى تحسنه من خلال هذه الضرائب و الرسوم.

و تظهر الأهمية كذلك في التأكد أو تبيان مدى نجاعة الجباية البيئية في تحفيز هذه المؤسسات الاقتصادية لتبني سياسة بيئية قد تحقق من خلالها ميزة تنافسية.

رابعاً: أهداف البحث

إن أهم ما يهدف إليه البحث نجد الآتي:

- 1- إبراز أهمية الجباية البيئية في توجيه أداء المؤسسات الاقتصادية .
- 2- مدى فعالية الضرائب و الرسوم في تحفيز المؤسسات الاقتصادية للحد من التلوث.
- 3- محاولة ربط الحد من الآثار غير المرغوب فيها بفعالية الضرائب و الرسوم البيئية.
- 4- تحديد دور الجباية البيئية إن كان ردعي أو تحفيزي للحد من المخرجات الملوثة للبيئة.

خامساً: مبررات اختيار البحث

تتلخص دواعي اختيار هذا الموضوع في مبررات موضوعية و أخرى ذاتية، تتمثل في:

- رغبة الباحثين في دراسة مثل هذا الموضوع.
- محاولة معرفة واقع الجباية البيئية في الجزائر من خلال التعرف على مختلف الرسوم البيئية المطبقة.
- قلة الدراسات حول كيفية مساهمة الجباية البيئية في تحفيز المؤسسات الاقتصادية للحد من التلوث.
- التعمق أكثر لمعرفة إن كان للجباية البيئية دور تحفيزي أو إلزامي لحث المؤسسات من أجل الحفاظ على البيئة.

سابعاً: منهج البحث

باعتبار أن هذا يقوم على جمع المعلومات، تصنيفها و تحليلها فقد استعمل المنهج الوصفي التحليلي و ذلك لتشخيص ظاهرة البحث بغرض فهم الإطار النظري لها، من خلال تحليل العلاقة بين الضرائب و الرسوم البيئية (متغير مستقل) و توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر (متغير تابع).

ثامناً: الدراسات السابقة

يعتبر هذا البحث مساهمة بسيطة ومكاملة للدراسات السابقة التي تناولت الجباية البيئية . و من أهم هذه الدراسات ما يلي:

1- الدراسة الأولى: قام بها الباحث السعيد زنات "دور الضرائب و الرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بالمسيلة"، مذكرة مكاملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2015-2016.

من أهم النتائج المتوصل إليها:

- نشاط المؤسسة الاقتصادية في الجزائر به آثارا سلبية على البيئة، حيث فئة من هذه المؤسسات لا تولي اهتماما كبيرا لدمج البعد البيئي في نشاطها.
- الضرائب و الرسوم البيئية هي أداة تتدخل بواسطتها الدولة للتوجيه في السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية.
- ضغوطات الأطراف ذات المصلحة الفاعلين في المجال البيئي أدى بهذه المؤسسة إلى امتصاص هذا الضغط من خلال بعض المبادرات و التي تعد قليلة مقارنة بالأضرار التي تلحقها بالبيئة.
- 2- الدراسة الثانية: قامت بها الباحثة بوجمعة سارة "دور الضرائب البيئية في الحد من التلوث البيئي- دراسة حالة الجزائر وولاية بسكرة" ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2015-2016.

من أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

- الضرائب بمثابة الأداة ذات الطابع الاقتصادي و المالي لمكافحة التلوث و حماية البيئة .

- إن الضرائب البيئية لا تؤدي إلى منع التلوث تماما، و إنما تهدف إلى التوصل إلى الحجم الأمثل للتلوث أو الحد المقبول و المعياري من الأذى البيئي .

- ضعف مردودية حصيلة الضرائب البيئية مما يضعف فاعليتها في تحقيق الهدف الذي أنشأت لأجله.

تاسعا: خطة البحث

القسم النظري يحتوي على فصلين، حيث في الفصل الأول السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية، و تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول يتناول التعريف بالبيئة و النظام البيئي، في المبحث الثاني إستراتيجية السياسة البيئية بالمؤسسة الاقتصادية، ثم المبحث الثالث السلوك البيئي و العوامل المؤثرة عليه.

أما في الفصل الثاني فعالية الجباية البيئية في تحفيز المؤسسات لحماية البيئة، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تم التناول فيه الضرائب و الرسوم البيئية بشكل عام ، بينما تناول المبحث الثاني مختلف الضرائب و الرسوم البيئية في الجزائر، أما المبحث الثالث فيتناول انعكاسات الضرائب البيئية على السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية.

الفصل الأول

السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية

تزايد الاهتمام بالقضايا البيئية في الآونة الأخيرة، و هذا نظرا لما يخلفه التلوث البيئي من أضرار تصيب الإنسان و الحيوان و النبات، و تعد المؤسسات الاقتصادية المتسبب الأول في هذا التلوث عن طريق ما تخلفه من نفايات و انبعاثات غازية .و هو ما أدى إلى تزايد نداءات المنظمات الدولية و الجمعيات و الدول من اجل حث هذه المؤسسات على ضرورة تبني سلوك بيئي يضمن حماية البيئة من التلوث و ترشيد استخدام مواردها الطبيعية .و سنتناول في هذا الفصل العناصر التالية :

- التعريف بالبيئة والنظام البيئي.

- إستراتيجية السياسة البيئية بالمؤسسة الاقتصادية.

- السلوك البيئي والعوامل المؤثرة عليه.

المبحث الأول: التعريف بالبيئة والنظام البيئي

سنتعرف في هذا المبحث على البيئة و عناصرها و قوانينها ، ثم سنستعرض النظام البيئي ومختلف أشكاله و كيفية توازنه.

المطلب الأول: التعريف بالبيئة

الفرع الأول: التعريف اللغوي و الاصطلاحي:

أولاً- التعريف اللغوي:

اتفقت معاجم اللغة العربية على أن لفظ البيئة مشتق من الجذر الثلاثي (بوا) الذي أخذ من الفعل (باء) كما نستخلص التعريف اللغوي للبيئة على أنها المكان أو الوسط أو المنزل الحسن المهيأ للنزول و الإقامة.

أما المعجم الفرنسي الذي لا يختلف عن المعجم الانجليزي في تعريفه لكلمة البيئة أي *environnement* على أنها كل ما يحيط بكائن حي و ما يجاوره من عناصر فيزيائية أو كيميائية أو بيولوجية طبيعية أو اصطناعية.¹

ثانياً- التعريف الاصطلاحي:

إن مصطلح *Environnement = Environment* هو المصطلح الذي استخدمه العالم الفرنسي "سان هيلر " ST.HELIERE سنة 1835 دلالة على المحيط الذي تعيش فيه الكائنات الحية ،مبيناً تلك الرابطة القوية بين الكائنات الحية و المحيط الذي تعيش فيه ،ليصبح مصطلح البيئة أي : " مجموع الظروف و المؤثرات الخارجية التي لها تأثير في حياة الكائنات بما فيه الإنسان"².

¹ السعيد زنت، دور الضرائب و الرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ،السنة الجامعية 2015-2016، ص9.
² مصطفى يوسف كافي ،اقتصاديات البيئة و العولمة،دار مؤسسة رسلان للطباعة و النشر،سوريا-دمشق،2013،ص11.

كذلك إن أول من صاغ كلمة ايكولوجيا هو العالم "هنري تورو" عام 1858 و الذي لم يتطرق إلى تحديدها بصفة دقيقة ، و من خلال التعاريف التالية نستنبط التعريف الأقرب لمفهوم البيئة .

الفرع الثاني: المفهوم الايكولوجي للبيئة و مفهومها وفقا لمؤتمر استكهولم

أولا-المفهوم الايكولوجي للبيئة

تعرف البيئة إيكولوجيا بأنها مجموع المؤثرات والظروف الخارجية المباشرة وغيرا لمباشرة، المؤثرة على حياة ونمو الكائنات الحية ، كما يرى العالم كوبر "cooper" إن الإطار البيئي يتكون من ثلاثة عناصر متداخلة مع بعضها البعض وهي: البيئة كمصدر للترفيه والتمتع بالمناظر الطبيعية، والبيئة كمصدر للموارد الطبيعية والبيئة كمستودع لاستيعاب المخلفات، وبالتالي يمكن اعتبار البيئة كمستودع للموارد الطبيعية المستخدمة لإشباع حاجات الإنسان وفي نفس الوقت تعتبر كمكب ومآل لمخلفات الإنسان.

من خلال ما سبق نستنتج أن البيئة إيكولوجيا تمثل المحيط الذي يعيش فيه الإنسان و يمارس نشاطه ، و هي أيضا خزان الموارد التي تتفاعل مع بعضها البعض، فتؤثر على الإنسان و تتأثر به، غير أن هذا المفهوم الايكولوجي للبيئة لا يربط بين البيئة و العادات و التقاليد التي يرتبط بها الإنسان في سلوكاته و أنشطته الاستهلاكية ، كما يتجاهل شكل المؤسسات الاجتماعية و الاقتصادية التي تساهم في تنظيم المجتمع ¹.

ثانيا - مفهوم البيئة وفقا لمؤتمر استكهولم:

¹ عبد الكريم لحيلج ، دور نظام الإدارة البيئية ISO 14001 في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف-1، السنة الجامعية 2016\2017، ص13.

"هي مجموعة من النظم الطبيعية و الاجتماعية و الثقافية التي يعيش فيها الإنسان و الكائنات الأخرى،و التي يستمدون منها زدهم و يؤدون فيها نشاطاتهم".¹

الفرع الثالث: البيئة في التشريع الجزائري:

و تعرف البيئة في القانون المتعلق بحماية البيئة في الجزائر بمفهومها الشامل،و ذلك يتضح لنا عند الرجوع إلى الأحكام العامة للقانون الذي يهدف إلى :

- حماية الطبيعة و الحفاظ على فصائل الحيوان و النبات و الإبقاء على التوازنات البيولوجية،و المحافظة على الموارد الطبيعية من جميع أسباب التدهور التي تهددها إعمالا ذات مصلحة وطنية.
- حماية المحيط الجوي و المياه و البحر من كل أشكال التلوث.
- تحسين إطار المعيشة و نوعيتها و ذلك باتقاء المضار التي تحدثها المنشآت المصنعة و كذلك الأخطار التي يمكن أن تنتج الإشعاعات الأيونية (المادة102).
- كذلك أشار المشرع الجزائري إلى حماية البيئة و الإنسان من النفايات (المادة89) و كذلك من المواد الكيماوية (المادة119) و من إفرازات السحب(المادة119).
- من خلال تعريفنا للبيئة في ظل قانون البيئة الجزائري يتضح لنا أن المشرع ارتكز على المفهوم الواسع للبيئة، و الذي يعني شمولها لكل من الوسط الطبيعي الذي يشمل العناصر الطبيعية من ماء و هواء و تربة و بحار و غيره،و الوسط الصناعي المشيد بفعل الإنسان كالأثار و المواقع السياحية و التراث الفني و المعماري و المنشآت الصناعية و غيرها.²

المطلب الثاني: عناصر البيئة و قوانينها

الفرع الأول : عناصر البيئة

¹ مصطفى يوسف كافي،مرجع سبق ذكره، ص12.
² أحمد لكحل ، مفهوم البيئة و مكانتها في التشريعات الجزائرية، مجلة المفكر، العدد السابع، جامعة يحيى فارس-المدية،2011، ص 226.

تتكون البيئة من مجموعة من العناصر، و التي يمكن تقسيمها إلى:

أولاً-البيئة الطبيعية:

تسمى أيضا البيئة المادية و تتكون من أربعة نظم مترابطة فيما بينها و هي:الغلاف الجوي،الغلاف الجوي، الغلاف المائي، اليابسة، المحيط الجوي، بما تشمله هذه الأنظمة من ماء، هواء، تربة، معادن، مصادر الطاقة، النباتات، الحيوانات، و كل هذا متاح للإنسان ليتمتع بها و يحصل على مقومات حياته فيها من ملابس و مشرب و مأوى.

ثانياً- البيئة البيولوجية:

تعتبر البيئة البيولوجية جزء لا يتجزأ من البيئة الطبيعية، و تتكون من ثلاث أنواع: الإنسان "الفرد"، و أسرته و مجتمعه، الحيوان، و النبات.

ثالثاً- البيئة الاجتماعية :

يقصد بالبيئة الاجتماعية ذلك الإطار من العلاقات الذي هو الأساس في تنظيم أي جماعة من الجماعات بين أفرادها بعضهم ببعض، و تؤلف أنماط تلك العلاقات ما يعرف بالنظم الاجتماعية، و استحدث الإنسان خلال حياته بيئة حضارية تتحد في جانبيين الأول مادي، و هو ما استطاع الإنسان أن يضعه كالملبس و المسكن ووسائل النقل...، أما الثاني غير المادي: يشمل كل من العادات، التقاليد، الأفكار، الثقافة و كل ما تنطوي عليه نفس الإنسان الفطرية أو المكتسبة.¹

الفرع الثاني: قوانين البيئة :

إن للبيئة ثلاث قوانين طبيعية تعرف بالقواعد الايكولوجية و هي:

أولاً- قاعدة الاعتماد المتبادل:

¹ مشان عبد الكريم، دور نظام الإدارة البيئية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة مصنع الاسمنت عين الكبيرة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، SCAEK، جامعة فرحات عباس سطيف، السنة الجامعية 2011\2012، ص5.

إن العلاقات الغذائية صورة لسلسلة غذائية بحيث ينتقل الغذاء من المنتج إلى المستهلك و تتكون هذه العلاقات الغذائية بين الأحياء و تكون متداخلة ،تعطي للمستهلك الكثير من الفرص.

ثانيا- قاعدة ثبات النظم البيئية:

المحيط الحيوي، كما هو معروف، نظام كبير الحجم، كثير التعقيد، متنوع المكونات، محكم العلاقات، يتميز بالاستمرار و التوازن ، و هذا النظام يتألف من مجموعة من النظم البيئية الأصغر فالأصغر و يقصد بالنظام البيئي تلك الوحدة الطبيعية، التي تتألف من مكونات حية و أخرى غير حية تتفاعل فيما بينها أخذاً و عطاء مشكلة حالة التوازن الديناميكي أو المرن.

ثالثا-قاعدة محدودية الموارد البيئية:

البيئة بالمفهوم الشامل هي: "ذلك الإطار الذي يحيا فيه الإنسان و يحصل منه على مقومات حياته، و يمارس فيه علاقاته مع بني البشر، و تمثل مكونات هذا الإطار موارد متاحة للقيام بنشاطاته العملية و الاقتصادية المختلفة".

من هذا الإطار يمكن أن نصنف موارد البيئة إلى ثلاث أصناف و هي:

*موارد البيئة الدائمة.

* موارد البيئة المتجددة.

*موارد البيئة غير المتجددة.

من منطلق المحدودية لهذه الموارد، إذن يجب الحفاظ عليها من خلال استغلالها برشادة و عقلانية، بمعدلات لا يجب أن تتجاوز معدلات تجدها، هذا بالنسبة للموارد البيئية المتجددة، أما بالنسبة للموارد غير المتجددة، فيجب البحث عن بدائل لها .

المطلب الثالث: النظام البيئي، أشكاله و توازنه

الفرع الأول: النظام البيئي:

إن طبيعة النظام البيئي هو التوازن بين مختلف عناصره، فإذا ما تغير عنصر من عناصره هناك استجابة تحدث لمواجهة ذلك التغير و الحفاظ على التوازن، هذا في حالة ما إذا كان التغير حديث و مؤقت ، أما إذا كان التغير كبير و باستمرار فإن النظام البيئي لا يستطيع إرجاع التوازن مما يؤدي إلى ظهور المشكلات البيئية مثل التلوث، التغيرات المناخية، الاحتباس الحراري...الخ.

توجد عدة تعاريف للنظام البيئي نورد أهمها فيما يلي:

أولاً : "هو مجموعة من العناصر التي تتكامل و تتفاعل بشكل منظم لتشكل وحدة كاملة".

ثانياً : "هو مجموعة من العناصر المتفاعلة فيما بينها و هو يكسب مدخلاته من البيئة و يجري عليها عملية تحويل ، و من ثم تعاد المخرجات إلى البيئة الخارجية، و هذا يعكس الحاجة إلى الاعتماد على المدخلات و المخرجات البيئية".

ثالثاً : "أية مساحة من الطبيعة و ما تحويه من كائنات حية و مواد حية في تفاعلها مع بعضها البعض و مع الظروف البيئية و ما تولده من تبادل بين الأجزاء الحية و غير الحية ، و من أمثلة النظم البيئية الغابة، النهر و البحر.

من خلال ما سبق يمكن استنتاج التعريف التالي: النظام البيئي هو مجموعة من الموارد و الكائنات الحية و غير الحية متفاعلة فيما بينها، توجد في حالة توازن في مختلف الظروف البيئية التي ينشأ عليها احتفاظ النظام البيئي بوجوده.¹

الفرع الثاني: أشكال النظام البيئي:

إن ظهور مدرسة النظم في سنة 1965م على وجه التقريب جاء نتيجة للكتابات الكثيرة التي تلت تقديم "لودوينج فون بيرر تنفلي "Ludwing von Bertalanffy" لنظرية النظم في 1937م، وأفكار شيبستر برنارد في كتابه وظائف المدير سنة 1938م .ويقصد بالنظام في صورته المجردة عبارة عن تكوين منظم

¹ مشان عبد الكريم ، مرجع سبق ذكره ، ص6.

ومركب من عدة عناصر أو أجزاء، تنتظم معا في تكوين متناسق لتحقيق هدف أو أهداف محددة" ويعتبر "شيرستر برنارد" أول من تطرق إلى التسيير بمفهوم النظم، فهو ينظر إلى المؤسسة "على أنها نظام اجتماعي للتعاون المتبادل الذي تعتمد أجزائه على بعضها البعض، وهذه الأجزاء مترابطة فيما بينها، وتتكيف مع بعضها البعض، وتتحدد أجزاء النظام بالبيئة والأفراد العاملين في النظام لتحقيق الهدف المشترك الذي يجمعهم الهيكل الرسمي والتنظيم غير الرسمي"، انطلق أصحاب هذه المدرسة من فرضية أنه يمكن حل العديد من المشاكل التسييرية من خلال النظر إلى المؤسسة على أنها نظام مفتوح يتكون من مجموعة من العناصر المتفاعلة فيما بينها (أنظمة فرعية) والمتبادلة التأثير، و هنا يجب التمييز بين النظام المغلق و المفتوح:

أولاً- النظام المفتوح :

هو "النظام الذي يعتمد في بقاءه على التفاعل مع البيئة الخارجية من خلال عمليات تبادل المدخلات والمخرجات. وبتطبيق هذا التعريف على منظمة الأعمال يمكن وصفها على أنها نظام مفتوح يأخذ مدخلاته من البيئة الخارجية ويقوم بتحويلها الى سلع وخدمات لإشباع احتياجات العملاء في البيئة الخارجية."

ثانياً-النظام المغلق :

هو النظام الذي لا يتعامل ولا يدخل في تبادلات مع البيئة الخارجية. من خلال التعريفين السابقين للنظام المفتوح والمغلق يؤدي بالمدير إلى إدراك طبيعة المنظمة فيركز بذلك اهتمامه على البيئة الخارجية بصفة مستمرة مما يسمح للمنظمة وبتيح لها الفرصة للاستجابة السريعة والفعالة لتغيرات البيئة الخارجية والمساهمة بشكل فعال في التأثير فيها بما يتوافق مع أهداف المنظمة والعكس بالنسبة للمنظمة التي لا تهتم وتتجاهل الطبيعة المنفتحة للمنظمة وتدير أعمالها

بشكل منغلق عن البيئة الخارجية فإنها بذلك تتجه إلى الفناء حيث أنها لا تتحصل على الموارد اللازمة لتشغيلها.¹

الفرع الثالث: توازن النظام البيئي:

أولاً- مظاهر توازن النظام البيئي:

أهم ما يميز النظام البيئي هو التوازن الدقيق القائم بين مكوناته مع المرونة و الحركة و اتزان النظام البيئي يعني المحافظة على البيئة بإعداد و كميات مناسبة على الرغم من نقصانها و تجددتها المستمرين، و لتوازن البيئة مظاهر ايجابية تعمل على استمرار التوازن و استعادته و هي:

1-البقاء: يقصد به استمرار البيئة بالنسق التي وجدت عليه، بمعنى أن يكون استعمالها لمواردها الطبيعية في حدود قدرة البيئة على إقرار بديل الموارد غير المتجددة.

2-التجدد: يقصد به وجوب استعمال الموارد المتجددة في حدود قدرتها على التجدد مرة أخرى.

3-الاستقرار: يقصد به عدم تغير معالم البيئة بما يجعلها غير قادرة على استعادة توازنها.

*النقاء: حيث أن البيئة تبقى نقية ما بقيت قادرة على استيعاب فضلاتها التي تلقى فيها.

4-النمو و التوازن: يعتبر من أهم مظاهر التوازن البيئي، و قد تبين للإنسان مؤخرًا إن هدف النمو و

التنمية يتحقق على حساب البيئة حتى أصبح الأمر خطيرا، و هذا ناتج عن غياب الوعي بالعلاقة

التي تربط التنمية و المحافظة على البيئة.²

ثانياً-التوازن البيئي والتوازن الاقتصادي:

يوجد ارتباط بين التوازن الاقتصادي و التوازن البيئي، يمكن تفسيره كآلآتي حيث أن هناك قدرة

استيعابية للوسط البيئي، كما أن هناك كمية تلوث منبعثة عن الأنشطة الاقتصادية ، و من خلال

¹ مبارك زهران: حماية البيئة البحرية من التلوث، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة أبي بكر بلقايد، ملحقه مغنية-قسم الحقوق، 2014-2015، ص8.
² السعيد زنا ت ، مرجع سبق ذكره ، ص،ص15،16.

التقاء هذين البعدين تتشكل نقطة التوازن الايكولوجي مع الأنشطة الاقتصادية، عند هذه النقطة يمثل مستوى الإنتاج المستوى الأمثل للنشاط الاقتصادي الذي يحقق التوازن البيئي على اعتبار أن القدرة الاستيعابية لن تتأثر، و أي زيادة في مستويات الإنتاج ينجم عنها زيادة في كميات التلوث الذي ينجم الاختلال في التوازن البيئي.¹

¹ شراف برا هيمي، البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي في ظل الإطار الاستراتيجي العشري (2001-2011)، مجلة الباحث، العدد 12، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص98 .

المبحث الثاني: إستراتيجية السياسة البيئية بالمؤسسة الاقتصادية

سننطلق في هذا المبحث إلى الإطار المفاهيمي للسياسة البيئية، ثم إلى الإستراتيجية البيئية للمؤسسة الاقتصادية.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة البيئية.

الفرع الأول : مفهوم وأهداف السياسة البيئية

أولاً- مفهوم السياسة البيئية

1- هي تلك الحزمة من الخطوط العريضة التي تعكس القواعد و الإجراءات التي تحدد أسلوب تنفيذ الإستراتيجية البيئية مع تحديد مهام المؤسسات و الجهات و الوحدات المختلفة المشاركة و المسؤولة عن نتائج هذه الإستراتيجية ،وذلك تحت مظلة الأوامر التشريعية الملزمة لكل من هذه الجهات وهي في النهاية توضح أسلوب تقويم النتائج ووفقاً لأهداف تم تحديدها مسبقاً مع توضيح لآليات التصحيح و التنمية.¹

2- تمثل السياسة البيئية جزءاً من السياسة العامة والضرورية لمستقبل إنسان أفضل، كما أن مهمة السياسة البيئية لا تنحصر فقط في معالجة الأضرار البيئية المتواجدة أصلاً وإنما تتعدى ذلك للمطالبة بتجنب المشاكل البيئية وتقليل الأخطار الناجمة عنها قدر الإمكان، كما تسعى إلى إيجاد وتطوير الإجراءات الضرورية والفعالة لحماية صحة الإنسان وحياته و قيمته من كافة أشكال التلوث. إن الدور الذي ينبغي على السياسة البيئية أن تلعبه مرتبط و بشكل وثيق بالثقافة البيئية،و الثقافة البيئية كمرادف غير مباشر للتعلم الايكولوجي و التربية البيئية هي عملية تطوير لوجهات النظر والمواقف القيمية وجملة المعارف و الكفاءات والقدرات و التوجهات السلوكية و جملة النتائج الصادرة عن عملية التطوير هذه من

¹ محمود الأبرش:السياسة البيئية في الجزائر في ظل الاتجاهات البيئية العالمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع البيئة بكلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة بسكرة، 2017، ص13.

أجل حفظ وحماية البيئة.¹

و منه خلال ما سبق يمكن تعريف السياسة البيئية² على أنها مجموعة من الإجراءات و التوجيهات العامة المتعلقة بالبيئة لمؤسسة ما مع تحديد المهام للجهات المسؤولة بشكل رسمي مكتوب و موثق لتأمين الأسس الطبيعية للحياة الإنسانية من خلال حماية البيئة و وقايتها من الأخطار الناتجة لضمان مستقبل امن من المشاكل البيئية.

ثانياً - أهداف السياسة البيئية

تعمل السياسة البيئية المتكاملة لتحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يأتي:

-الموازنة ما بين الفوائد التي تنتج عن النشاطات الاقتصادية و ما بين الأضرار الناتجة عن التلوث الذي خلفته.

-المطالبة بتجنب المشاكل البيئية و تقليل الأخطار الناجمة عنها قدر الإمكان. إضافة إلى إيجاد و تطوير الإجراءات الضرورية و الفعالة لحماية صحة الإنسان و حياته و قيمته من كافة أشكال التلوث.
-تحجيم الممارسات و الأنشطة التي أدت و تؤدي إلى تدهور موارد البيئة أو تنظيم تلك الأنشطة بما يكفل معالجة مصادر التلوث و تخفيف آثاره البيئية قدر الإمكان.

-استعادة الوضع الأمثل لمكونات البيئة الهامة و خصائصها الفيزيائية و الكيميائية الحيوية بما يكفل استمرارية قدراتها الاستيعابية و الإنتاجية قدر الإمكان.

-مراعاة الاعتبارات البيئية في الخطط التنموية للقطاعات المختلفة و تضمين الآثار البيئية و كيفية معالجتها في المراحل الأولى لدراسات الجدوى للمشروعات الاقتصادية و الاجتماعية.

¹ المرجع نفسه، ص11.

الفرع الثاني: مبادئ وأدوات السياسة البيئية

أولاً- مبادئ السياسة البيئية:

إذا أردنا أن تكون السياسة البيئية ناجحة وفعالة، علينا استخدام بعض المبادئ العملية البسيطة التي تضمن لنا فعاليتها ومن بين هذه المبادئ ما يلي:

1- مبدأ من يلوث يدفع PPP: هو أحد الركائز الهامة في تطبيق السياسات البيئية، ويقضي بتحميل تكاليف

التلوث للمتسبب فيه، أي أن من يستخدم الموارد البيئية أو يخل بها يجب أن يدفع مقابلها أو تعويضاً، ويتطلب ذلك تحديد مسؤولية الملوث أو المخل بأحد عناصر البيئة مالياً عن الضرر الذي تسبب فيه سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة و هذا المبدأ ليس مرادفاً تماماً للضرائب المفروضة على الملوثين حيث من الممكن تطبيقه بطرق مختلفة منها الغرامات أو الرسوم.

2- مبدأ تحمل التكاليف للمستفيد من حماية البيئة؟: يقضي هذا المبدأ بأن يقوم المستفيدون من حماية البيئة من التلوث بتحمل التكاليف المترتبة على تقديم هذه الخدمات فمثلاً المستفيدون من قيام مشروع لمعالجة مياه الصرف الصحي في منطقة ما يجب أن يشاركوا في تمويل هذا المشروع

3- مبدأ الاحتياط: يقوم هذا المبدأ على أساس تقليل المخاطر وأسوأ النتائج المحتملة خاصة عند التعامل مع مواد أو تكنولوجيا لم يتم التعرف عليها بدقة وعلى أثارها البيئية.

4- مبدأ اللامركزية أو الإقليمية: هذا المبدأ يعتمد على أن الإجراءات البيئية ووسائلها يجب أن تحدد بواسطة أدنى مستوى من مستويات السلطة والتي تتناسب مع علاج مشكلة بيئية معينة في منطقة معينة وتساعد اللامركزية في التخفيف من مشاكل الروتين والبيروقراطية عند تنفيذ السياسة البيئية وبالتالي تضمن استمرار ونجاح هذه السياسات.

5- مبدأ تقدير أو تقويم الآثار البيئية: ظهر مفهوم أو فكرة تقويم الآثار البيئية لأول مرة عام 1969 في الولايات المتحدة الأمريكية في قانون السياسة الوطنية للبيئة عام 1969 وبعد هذا التاريخ أخذت بها العديد

من الدول في قوانينها البيئية وتعد حاليا من المتطلبات الأساسية لتخطيط السياسات التنموية أو البيئية الناجحة ، يؤكد هذا المفهوم على أن المحافظة على البيئة من المقومات الأساسية والضرورية لإنجاح المشاريع التنموية واستمرارها كما أنه يعني ضرورة تقدير وتقويم تأثير أي نشاط مشروع أو سياسة على البيئة قبل البدء في تنفيذ هذا النشاط فإذا تبين أن له تأثيرا ضارا على عناصر البيئة يتم تعديله لتفادي هذا الضرر بهذا فإن فكرة تقويم الآثار البيئية لا تعتبر وسيلة في حد ذاتها ولكن الغرض الأساسي منها تقديم العون والمساعدة وتوفير المعلومات الجيدة لصانعي القرارات والسياسات.

6-نشر الوعي البيئي: من خلال التربية البيئية ونشر الوعي البيئي يتحقق إشراك الفرد في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة، فالفرد هو أحد طرفي التفاعل وبالتالي ، فإن إشراكه في الدراسات البيئية وتحديد المشكلات وإيجاد البدائل يعد من الأمور المنطقية، إذ لا يجوز أن يتخذ أحد القرارات ويفرضها على الفرد دون أن يشارك فيها، فهذا يقلل من اقتناعه وحماسه لتنفيذ هذا القرار، بينما إذا شارك الفرد في اتخاذ القرار فإن ذلك يجعله في اقتناع كامل وحرص على تنفيذ قرار شارك في صنعه.¹

ثانيا-أدوات السياسة البيئية:

تصنف أدوات السياسة البيئية إلى ثلاث مجموعات والتي هي على النحو التالي:

1-الأدوات التنظيمية: تركز على الحد من الآثار السلبية لمنطق جبري ،بمعنى البحث لإلزام الملوث باستخدام التهديدات و والعقوبات الإدارية أو القانونية. تركز على التدخل المباشر للقوة العمومية و تؤيد النصوص القانونية البيئية: قانون المياه،الهواء،التجهيزات المصنفة لحماية البيئة. التنظيم المباشر هو أداة لسياسة بيئية أكثر استجابة ،تعطي للهيئات العمومية و الصناعية،أكثر خبرة لتطبيقات قانونية في مختلف مجالات الحياة العامة،المقاربة التنظيمية تتكون أساسا من رخص الاستغلال و القوانين.

¹ غنية ابرير، دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية دراسة حالة الجزائر ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة و حكومات مقارنة، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، كلية حقوق قسم العلوم السياسية ، السنة الجامعية 2010/2009،ص56.

التنظيم يسعى لتسوية المشاكل البيئية بطريقة مباشرة من خلال سياسات حماية البيئة، هذه السياسات تحدد أهداف النوعية لعناصر البيئة "الهواء، الماء..." أي الحدود التي لا يجب تجاوزها للتلوث.

2- الأدوات الاقتصادية: تركز على إدخال الآثار الخارجية السلبية، تتحدر أساساً من التحليل النيوكلاسيكي للخارجيات: هذه الأدوات تؤدي إلى نفس النتيجة "الايكولوجية" و المتمثلة في تخفيض التلوث، الصعوبة تكمن في تحديد المستوى النقدي المفروض على الملوث للوصول إلى مستوى أفضل. وهناك ثلاثة أنواع مختلفة للأدوات الاقتصادية، الأولى تركز على تحديد تكلفة استعمال البيئة و تتمثل في الرسوم و الإتاوات، النوع الثاني يتمثل في إعانات المكافأة للجهود المبذولة لحماية البيئة، النوع الأخير يمثل رخص التداول.

يوجد اختلاف واضح بين مختلف الأدوات الاقتصادية، من جهة هناك أدوات الضبط بواسطة السعر "الرسوم، الإتاوات و الإعانات" و من جهة أخرى أدوات الضبط بواسطة الكمية تمثل رخص التداول. في الحالة الأولى يتم التحكم الاقتصادي بدون إلزامية تحديد مستوى التلوث الشامل، في الحالة الثانية مستوى التلوث يكون محدد.

3- المقاربات الطوعية والإعلامية: العكس مع الأدوات الاقتصادية، تطورت بواسطة مختلف العوامل من بينها نجد صراحة السلطات العامة، الأدوات الإعلامية تركز على تغيير النطاق الإعلامي للتلوث، باستعمال إشارات لها قابلية دمج القطاع الطوعي لسلوكات أقل تلويث. يجب الإشارة إلى أن المقاربات الطوعية يمكن تصنيفها إلى مجموعات تحمل إلزام أحادي الجانب للملوث، منها الاتفاقات الخاصة، اتفاقات التفاوض و البرامج الطوعية العامة.¹

¹ السعيد زنات، مرجع سبق ذكره، ص ص، 21، 20، 19.

المطلب الثاني: الإستراتيجية البيئية للمؤسسة الاقتصادية

الفرع الأول: ماهية الإستراتيجية البيئية

أولاً-تعريف الإستراتيجية:

1- من تعريفات الإستراتيجية أنّها مجموعة من القواعد والمبادئ التي ترتبط بمجال معين، وتساعد الأفراد المرتبطين به من اتخاذ القرارات المناسبة بناءً على مجموعة من الخطط الدقيقة، والتي تعتمد على وضع الاستراتيجيات الصحيحة للوصول إلى تحقيق نتائج ناجحة، وتعرف أيضاً، بأنها الأفعال، والأساليب التي تسعى إلى تحقيق الأهداف المخطط لها، مع الأخذ بعين الاعتبار كافة العوامل التي تؤثر على إمكانية حدوثها، أو تطبيقها بشكل فعلي، لذلك من المهم الحرص على تعديل الاستراتيجيات المتبعة في حال عدم مناسبتها للأحداث الواقعية المرتبطة بها، وحتى لا تؤثر على مسار تحقيق الأهداف بأسلوب صحيح.

2- هي قرارات مهمة ومؤثرة تتخذها المنظمة لتغطية قدرتها من الاستفادة مما يتيحها البيئة من الفرص ولوضع أفضل الوسائل لحمايتها مما تفرضه البيئة عليها من تهديدات، وتتخذ على مستوى المنظمة ومستوى وحداتها الإستراتيجية وكذلك على مستوى الوظائف.¹

3- الإستراتيجية البيئية هي التي تلبي احتياجات المؤسسات و أصحاب المصالح مع حماية و إدامة و تعزيز الموارد البشرية و الطبيعية التي ستكون هناك حاجة لها في المستقبل.²

و بهذا نستخلص أن الإستراتيجية البيئية هي عبارة عن خطة لاستخدام مجموعة متناسقة من السياسات و التدابير لتحقيق هدف معين، و استخدام جميع القوى الأخلاقية و الاجتماعية و السياسية لتحقيق جملة من الأهداف تقوم على مايلي:

- القيم و المؤسسات للتأثير على الإنسان و إصلاحه.

¹ صوفية كيلاني:المساهمة في تحسين الأداء التسويقي للمؤسسات الاقتصادية بتطبيق الادارة الاستراتيجية،دراسة حالة مجمع صيدال لصناعة الأدوية خلال الفترة "2000-2005"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسة، جامعة محمد خيضر-بسكرة،2007، ص10

² - السعيد زنات ، مرجع سبق ذكره ، ص 22.

- نظام الحوافز لتحفيز الأفراد و المؤسسات للتصرف وفق هذه القيم.
- إجراء التعديلات التي يدخلها النظام على البيئة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية.
- كل مما سبق لا يمكن حصوله دون تفعيل ايجابي لدور الدولة.¹

ثانيا- أنواع الاستراتيجيات البيئية

تتوزع الاستراتيجيات على أنواع عديدة كل منها يعبر عن مسار معين للوصول إلى الأهداف و أهم أنواعها:

- 1- إستراتيجية الاستقرار: و توضح تبعا لاستقرار البيئة و خلوها من التقلبات و ينجو يجعلها غير معرضة للتقلبات الحادة بسبب عدم الاستقرار.
- 2- إستراتيجية التوسع "الهجوم": وهي الحالة التي تكون فيها البيئة مميزة بنقاط قوة عالية 'إمكانيات ،موارد..الخ" و نقاط ضعف قليلة و مصالح و فرص جديدة و حيوية و تهديدات محدودة ،محصلتها تدفع بالدولة إلى اللجوء إليها.
- 3- إستراتيجية التراجع "الدفاع": وهي عندما تكون نقاط الضعف كثيرة و ندرة في القدرات و الإمكانيات و درجة التهديدات عالية من الصعوبة درئها ،فالنتيجة تفرض حالة التراجع و اللجوء إلى أسلوب الدفاع للحفاظ على ما هو موجود.
- 4- إستراتيجية الإئتلاف "التحالف": حينما تكون الخطورة كبيرة في البيئة الخارجية كالمنافسات الشديدة أو حالة حرب واسعة المدى ،تجعلنا أمام خيار اللجوء إلى التحالف مع قوى أخرى.²

¹ خير مراد، الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الحضرية من التلوث -دراسة ميدانية بمدينة المسيلة- ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع البيئة ،جامعة محمد خيضر -بسكرة- ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، السنة الجامعية 2008-2009،ص60.

² ضبيان شمام حسن الزبيدي: نظم المعلومات و أثرها في التخطيط الاستراتيجي، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، مجلس كلية العلوم السياسية ، جامعة صدام ، د.ذ.ب.ن، 2001، ص 119.

الفرع الثاني: الإستراتيجية البيئية في الجزائر

أولاً- أهداف الإستراتيجية البيئية في الجزائر

اختارت الجزائر رفع التحدي الذي يواجهها في مجال البيئة فأعدت إستراتيجية تهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف :

1- إدماج الاستمرارية البيئية في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

2- العمل على تحقيق التنمية المستدامة والتقليص من ظاهرة الفقر.

3- حماية الصحة العمومية للسكان.

عملت السلطات الوصية والمتمثلة في وزارة تهيئة الإقليم والبيئة بالتعاون مع بعض الجهات الرسمية المحلية والدولية ومع مختلف الخبراء الجزائريين والأجانب إلى وضع خطة تهدف أساساً إلى إرساء أسس إستراتيجية وطنية للبيئة تستخدم كقاعدة عمل للمخطط الوطني من أجل البيئة وذلك بوصف حالة البيئة في الجزائر من خلال:

-الكشف على عوامل التغيرات البيئية في الجزائر.

-جمع المعطيات الموجودة حول الأجزاء الرئيسية والمشاكل البيئية وذلك بتحديد الأسباب المباشرة وغير المباشرة.

-محاولة حصر مستويات التلوث والتدهور البيئي وكذا تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية وهذا لوضع نظام أسبقية معالجتها.

-رسم آفاق التنمية البيئية في الجزائر.¹

¹ غنية ابرير، مرجع سبق ذكره ، ص 86.

ثانيا- إجراءات حماية البيئة من طرف الدولة الجزائرية

يمكن عرض أهم الإجراءات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية و الخاصة بحماية البيئة في إطار

التخطيط للإستراتيجية البيئية و خلال تطبيقها على النحو التالي:

1- في مجال التلوث الجوي: اتخذت الجزائر عدة إجراءات للتقليل من أخطار التلوث الجوي كتمويل

عدة مشاريع للتزويد بمحطات مراقبة نوعية الهواء على مستوى العديد من نقاط القطر الجزائري ، و

اختيار أنواع من الوقود خالية من الملوثات و التحول من مصادر الطاقة النظيفة " الكهرباء، الطاقة

الشمسية، غاز البترول المميع كغاز وقودي، البنزين الخالي من الرصاص " ، بالإضافة إلى أن

السوناطراك استثمرت 272 مليون دولار أمريكي للتقليل من تلوث الغازات المحروقة.

كما تبنت الدولة سياسة غلق المصانع المسببة للتلوث الضارة بصحة الإنسان كغلق وحدة زهانة بمعسكر

في أوت 2008 المفرزة للأمينات بعد غلق وحدة مفتاح بالبليدة ، حيث تبين أن هذه المادة تسبب

السرطان.

2- في مجال تلوث المياه و البحر و المناطق الشاطئية: بادرت الجوائر بإعداد خطة للتهيئة الشاطئية،

إضافة إلى ذلك الشراكة مع الدول الأوروبية لتحسين تسيير الموارد المائية ، و تأسيس ضرائب خاصة

بنوعية الماء، و يقدر البرنامج الذي شرعت في تنفيذه وزارة الموارد المائية و المتعلق بتجديد و توسيع

منشات التموين بالماء بمبلغ 170 مليون دينار جزائري ،أنجزت منه 50 بالمائة.

3- في مجال النفايات الحضرية و الصناعية: تعتمد الجزائر خطة للتخلص من النفايات الخطيرة أصبحت

قانونا عام 2001 على تقليص حجم المخزونات و خطر المنتجات السامة و فرض غرامات على من

يقومون بتلويث البيئة و عمليات معالجة النفايات و تشجيع المشاريع للمحافظة على البيئة بمحاولة إزالة

كمية النفايات التي تفرزها كالزئبق و الزنك و بقايا النفط، و يستوجب ذلك استخدام تكنولوجيا حديثة

تتوافق مع المقاييس البيئية، و قد تم إبرام حوالي 60 عقدا خاصا بالبيئة و الأداء الاقتصادي سنة 2005

بين وزارة البيئة و المشاريع العاملة في مجال الغذاء و الصناعة،و فيما يخص النفايات الحضرية تم اتخاذ إجراءات لمحاولة التقليل من أضرارها و ذلك بقرض قيمته 26 مليون دولار أمريكي تم منحه من طرف البنك الإسلامي لولاية الجزائر .

حماية البيئة على المستوى الكلي من خلال الإستراتيجية التي تعتمدها الدولة يجب أن يرافقه تطبيق لهذه الإستراتيجية من قبل المؤسسات الاقتصادية العاملة في مختلف قطاعات النشاط،ففي المجالات الثلاثة السابقة الذكر "مجال التلوث الجوي،مجال تلوث المياه و البحر والمناطق الشاطئية، مجال النفايات الحضرية و الصناعية " ، نجاح الإستراتيجية البيئية للدولة تعكسه التطبيقات السليمة لهذه الإستراتيجية من قبل المؤسسات الاقتصادية ، و الذي يظهر في شكل سلوكياتها البيئية.¹

الفرع الثالث: المشاكل البيئية التي أدت إلى الإستراتيجية البيئية

الجزائر مثلها مثل غيرها من الدول التي تأثرت بيئتها بالتطور الاقتصادي والاجتماعي، وظهرت فيها مشاكل بيئية عديدة.تتمثل أهم المشاكل البيئية التي تعاني منها الجزائر و البلدان العربية في :

أولا- التصحر:

يتعرض الوطن العربي إلى مشكلة تحول الأراضي المنتجة إلى أراضي قاحلة بفعل أنشطة الإنسان المختلفة كالرعي الجائر ،اجتثاث الأشجار للزراعة و الوقود و البناء ،ارتفاع ملوحة التربة و تلوث مياه الري، و التوسع العمراني العشوائي. و تتسم المناطق المحيطة بالصحراء بتوازن بيئي هش مما يساعد على حركة الكثبان الرملية و اتساع الصحراء عند حدوث أي خلل لهذا التوازن .و تقدر الأراضي المهددة بالتصحر بحوالي 10 بالمائة من مجمل مساحة الوطن العربي ،منها 50 بالمائة في السودان ،40 بالمائة في بلدان المغرب العربي و 10 بالمائة في المشرق العربي.

¹ السعيد زنات ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 28،29.

ثانيا-تلوث المياه :

تعد المياه من أهم عناصر التنمية و أكثرها ندرة في العالم العربي. و لقد ظهرت مشكلة تلوث المياه بجميع أنواعها " الجوفية، الأنهار، البحيرات و البحار " نتيجة لعمليات التنمية الاقتصادية التي اتبعتها معظم البلدان العربية دون الأخذ في الاعتبار متطلبات التوازن البيئي. و تتمثل أهم ملوثات المياه في المركبات الكيميائية المختلفة الناتجة عن الصناعة، المبيدات الحشرية، مركبات الأسمدة الزراعية ، و الصرف الصحي في المناطق الحضرية.

كذلك كان لتطور صناعة النفط و استخراجة دور مهم في زيادة تلوث البحار و الشواطئ العربية ، إلى أن التلوث النفطي يحدث خلا في التوازن البيئي البحري و يقرض السلسلة الغذائية الأساسية كالمحار و الأحياء المجهرية التي تعتمد عليها الأسماك و الحيوانات البحرية الأخرى.

ثالثا- تدهور نوعية التربة :

تتعرض التربة لتدهور في نوعيتها و خصائصها الفيزيائية و الكيميائية و البيولوجية و ذلك بفعل الفيضانات، الإفراط في الري و إزالة الغطاء النباتي.

رابعا- تلوث الهواء:

تتعرض البيئة الهوائية في الوطن العربي لملوثات تلوث ناجمة عن تسرب مواد غريبة إلى الطبقة الهوائية من المصادر الصناعية مثل: أول أكسيد الكربون ، الكربون الأسود ، ثاني أكسيد الكبريت ، الأوزون و الغبار. و تفنقر معظم البلدان العربية إلى الوسائل اللازمة و أجهزة التحكم لتقليل انبعاث هذه الملوثات من المراكز الصناعية و قطاع المواصلات و المصادر المنزلية.

خامسا- التنوع الوراثي:

هناك مجموعات من سلالات النباتات و الحيوانات البرية و الطيور بدأت تنقرض و أخرى مهددة بالانقراض في البلدان العربية، و تعود أهم أسباب ذلك إلى تلوث مكونات و عناصر البيئة و تدهور

السلسلة الغذائية التي تعتمد عليها و عدم ملائمة المحيط الحيوي الذي تعيش فيه تلك الكائنات للتكاثر.

سادسا- بيئة العمل :

تتمثل في البيئة المحيطة داخل المصانع و مراكز الإنتاج، و ينتج التلوث في هذه البيئة من انبعاث المواد الغازية و الصلبة من العملية الإنتاجية ، الأمر الذي يؤدي إلى تعرض العمال بهذه الموارد و تأثير صحتهم بها.

سابعا- البيئة الحضرية:

هي بيئة المدن و التجمعات السكانية بما فيها من مصادر مختلفة للتلوث الناجم من أنشطة الإنسان اليومية و الأنشطة الصناعية المتمركزة داخل المدن و على محيطها و قد ساهم ضعف التخطيط العمراني في البلدان العربية و هجرة السكان من الريف إلى المدن في تفاقم المشاكل البيئية من تمركز لوسائل النقل و الصناعات في المناطق السكنية، و افتقار المراكز الحضرية إلى أنظمة الصرف الصحي المناسبة و مرافق جمع النفايات الصلبة و محطات معالجة النفايات ، و ارتفاع نسبة الضجيج مما أدى إلى تزايد المشاكل الصحية.¹

¹ د.مصطفى بابكر: السياسات البيئية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الخامس و العشرون، 2004، ص20.

المبحث الثالث : السلوك البيئي والعوامل المؤثرة عليه

للسلوك البيئي عوامل مؤثرة فيه ، كما له محددات التي من شأنها تحدد المسؤولية البيئية للمؤسسة الاقتصادية ، هذا ما سنستعرضه في مبحثنا هذا.

المطلب الأول : ماهية السلوك البيئي

الفرع الأول: تعريف السلوك البيئي

أما فيما يخص مفهوم السلوك البيئي (سلوك حماية البيئة)، فقد تعددت التعاريف واختلفت باختلاف الجهات التي تناولت هذا المفهوم، ومن أهمها ما يلي :

أولاً-حسب علم الاجتماع :

يعرف السلوك البيئي بأنه :

"مجموعة من الطرق والأساليب المقبولة والمعترف بها للتصرفات البيئية التي يستخدمها الأفراد والجماعات لمنع المشكلات البيئية أو معالجتها".¹

ثانياً- حسب بعض الكتاب:

يعرفه بعض الكتاب بأنه :

"حماية حق المواطنين بالعيش في بيئة سليمة والتوجه نحو حماية تلك البيئة وتحسينها".

"إدماج المؤسسة الاهتمامات البيئية في عملياتها الإنتاجية بغية الوصول إلى مستويات عالية وتحقيق

تكامل وتوازن بين النمو الاقتصادي والتنمية البيئية".

¹ سارة شباري مريم ، مريم لعشوري، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في ظل تبني السلوك البيئي ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، فرع العلوم المالية تخصص مالية المؤسسات ، جامعة 8 ماي 1945، قالمة ، السنة الجامعية 2014\2015، ص11.

"جميع السلوكيات التي تقلل أو تلغي آثار أنشطة المؤسسة على الطبيعة ليس امتثالاً للمتطلبات التشريعية فقط، وإنما للتخفيض في مصدرها أو إصلاح الأضرار المحدثة. "

"إدماج المؤسسة الاعتبارات البيئية ضمن رؤيتها الإستراتيجية وألويات سياستها التسييرية من خلال تبني ممارسات وتقنيات حديثة تخدم حماية البيئة وصيانة مواردها وتقديم منتجات صديقة للبيئة"¹.

ثالثاً- حسب بعض الجمعيات العالمية :

تعرف السلوك البيئي كالتالي:

هناك من الجمعيات التي تنشط في مجال حماية البيئة من اهتم بالسلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية. حيث اختلفت هذه الجمعيات في تعريفها لهذا السلوك ، و الجدول الموالي يوضح مختلف التعاريف التي قدمتها بعض الجمعيات العالمية لحماية البيئة.

الجدول رقم (01) : السلوك البيئي من وجهة نظر الجمعيات العالمية

الجمعية	التعريف المقترح
كفاح الطبيعة	المؤسسات الحامية للبيئة هي تلك المؤسسات التي تحاول إيقاف الاضطرابات المرتبطة بالاستهلاك و التدمير بشكل نهائي
هيئة 21	المؤسسات الحامية للبيئة هي المؤسسات المسؤولة التي تختار شعار التنمية المستدامة
Cooper & lybrand	حماية البيئة من طرف المؤسسة تعني: - خفض استهلاك المواد الأولية. - خفض استهلاك الطاقة. - خفض المطروحات الجوية (الهوائية). - خفض كمية أو أضرار النفايات.

¹ المرجع نفسه،ص 12.

<p>- استعمال مواد مسترجعة. - تمديد عمر المنتجات.</p>	
<p>حماية البيئة تعني امتلاك آثار ايجابية فقط على البيئة، مع انه لا توجد حماية حقيقية للبيئة من طرف المؤسسة .</p>	Green Peace
<p>حماية البيئة من طرف المؤسسة غير موجودة، فالمؤسسة عند قيامها بعملية الإنتاج تتشا بالضرورة عنها آثار سلبية على البيئة، و في أي حال من الأحوال فتمويل فعل ايكولوجي(مثل إعادة التشجير) ، لا يدخل في إطار حماية البيئة من طرف المؤسسة.</p>	أصدقاء الأرض
<p>حماية البيئة من طرف المؤسسة، هة الحد من تخريب البيئة و تفضيل التحسينات حتى على حساب عوامل أخرى كتعظيم الفائدة.هـ</p>	Réseau Ecole Nature
<p>المؤسسات و حماية البيئة هما مفهومان مرتبطان فعلى كل حال المؤسسة مجبرة على حماية البيئة بفعل التشريع، لكن يمكننا اعتبار أن المؤسسة الحامية للبيئة هي تلك التي تستوعب مفهوم التنمية المستدامة.</p>	الشركة الوطنية لحماية الطبيعة
<p>حماية البيئة من طرف المؤسسة تعني: - إفراغ النفايات. - استعمال مواد قابلة للتجدد و مستدامة على المدى القصير كما على المدى الطويل. - خفض التلوث و التبذير. - احترام التشريعات . - تمويل مشاريع الحفاظ علي البيئة سواء التعليمية أو التربوية.</p>	WWF

المصدر: السعيد زنات ، دور الضرائب و الرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، السنة الجامعية 2015\2016، ص37.

الفرع الثاني: أنواع السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية

يمكن التمييز بين ثلاث أصناف من السلوكيات:

أولاً- السلوك البيئي الدفاعي :

يستند هذا النوع من السلوك إلى منطق مالي بحت يركز على النتائج الاقتصادية الفورية، فالهدف الوحيد لمن ينتهج هذا السلوك هو الربح، والمؤسسات التي تتبع هذا السلوك تنظر إلى الاستثمارات البيئية على أنها تكلفة غير مفيدة ويجب تجنبها لتعارضها مع مصلحتها الاقتصادية.

هذا السلوك تتميز به المؤسسات التي هي على استعداد لدفع غرامات إذا كانت الاستثمارات البيئية المطلوبة مكلفة، هذا الصنف من السلوك البيئي للمؤسسات بدأ في التلاشي تدريجياً لأن المخاطر المترتبة عن عدم الالتزام بالتنظيمات والتشريعات البيئية أصبحت كبيرة ومن غير الممكن تجاهلها.

ثانياً- السلوك البيئي الممتثل :

تكتفي المؤسسات التي تتميز بهذا النوع من السلوك بالامتثال والالتزام بالمعايير التي تفرضها التشريعات البيئية دون أن تذهب أبعد من ذلك، حتى وإن كانت وسائلها التقنية تسمح لها بذلك . هذه المؤسسات ترى بأن الاستثمارات البيئية هي تكاليف لا مفر من تحملها لكن يجب العمل على التخفيض من مستوياتها، فهي بذلك تكتفي بالامتثال بالحد الأدنى للمعايير البيئية القانونية . في هذا الصنف من السلوك، تدخل المعطيات البيئية إلى المستويات التنظيمية في المؤسسة لأنها تدمج ضمن متغيرات أغلب القرارات المتخذة، والهدف الرئيسي لمؤسسة ذات سلوك بيئي ممتثل هو تحقيق مستوى أفضل من الأرباح مع المحافظة على صورتها من التضرر في حالة عدم التزامها بالتشريعات البيئية، ويعد السلوك البيئي الممتثل الأكثر شيوعاً بين المؤسسات.

ثالثاً- السلوك البيئي الدفاعي:

يسمى أيضاً بالسلوك الاستباقي، وتنتهجه المؤسسات بغية تحقيق أهداف بيئية تقع في مستوى أعلى من ذلك الذي تحدده المعايير القانونية، والدافع إلى ذلك من وجهة نظر هذه المؤسسات، هو أن القوانين

المطبقة لا تعكس حقيقة القيم الاجتماعية السائدة، وتصبح المعطيات البيئية عنصراً أساسياً في إستراتيجية المؤسسة . ومن قواعد علم الإستراتيجية هو أن الوضع التنافسي للمؤسسة التي تنتبأ بالتغيير وتتخذ إجراءات استباقية للتعامل معه، أفضل من وضع تلك التي تتفاجأ بالتغيير وتبحث عن التأقلم معه، وهذا ما يتحقق فعلاً للمؤسسات التي تتبنى سياسة بيئية استباقية من خلال حصولها على مزايا تنافسية متنوعة : اقتصادية، تكنولوجية، اكتساب الشرعية والحفاظ على سلطتها في اتخاذ القرار.¹

المطلب الثاني: العوامل البيئية المؤثرة في السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية

الفرع الأول: التحديات البيئية المرتبطة بالموارد الطبيعية

أولاً- الموارد الطبيعية و أنواعها:

1- مفهوم المورد الطبيعي:

تعد الموارد الطبيعية بشكل عام احد أهم عوامل الإنتاج الأربعة المحددة هي الاقتصاد الكلي ، و قد اصطلح على تسميتها بعنصر الأرض ، و هي تشمل الأراضي الزراعية و مياه الشرب و المراعي الطبيعية و الغابات و المصايد و الثروات المعدنية و مصادر الطاقة الناضبة و مصادرها المتجددة الطبيعية المتجددة كالشمس و الرياح و غيرها . كما يتسع مفهوم الموارد الطبيعية ليشمل الموقع الجغرافي المتميز و المناخ المعتدل و المناظر الطبيعية ... الخ . فهي بذلك تشكل كل ما يدخل في العملية الإنتاجية و يدر منفعة مباشرة و يكون للطبيعة - لا للإنسان - الدور الحاسم في تفعيل وجوده.²

الموارد الطبيعية حسب " بوانت" تتميز بثلاث خصائص هي:

- مخزونها قيمته سالبة.

¹ نور الدين جوادي، هالة جديدي، عقبة عبد اللاوي، السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر، دراسة ميدانية حول تجربة شركة «الورود» لإنتاج العطور في إطار مشروعها للحصول على شهادة الإيزو 14001، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التنسيير، جامعة الوادي-الجزائر، 2014-2015، ص ص 450، 451.

² إسماعيل زحوط ، إستراتيجية ترقية استخدامات الموارد الطاقوية الناضبة ضمن ضوابط التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التنسيير، جامعة سطيف1، السنة الجامعية 2012 \ 2013، ص11.

- كمياتها لها سبق في الوجود، في كل نشاط اقتصادي.

- معدلات تجدها متغيرة الحالة.¹

2- أنواع الموارد الطبيعية:

حسب الصفات البيوفيزيائية ، يمكن التمييز بين نوعين من الموارد الطبيعية على النحو التالي:

1-2 الموارد المتجددة: وهي عبارة عن مصادر طبيعية دائمة وغير ناضبة ومتوفرة في الطبيعة سواء كانت محدودة أو غير محدودة ولكنها متجددة باستمرار وهي نظيفة ولا ينتج عن استخدامها تلوث بيئي وهي تشتمل على الأنواع الرئيسية التالية:

الطاقة الشمسية ، وطاقة الرياح ، و طاقة الكتلة الحية، و الطاقة المائية، و الطاقة الجوفية كذلك عنصر آخر يسمي بالطاقة الجديدة هي الطاقة النووية ،والعديد من المصادر الأخرى التي تقع في مراحل متفاوتة من البحث والتجربة ولا يتوقع استخدامها في المستقبل المنظور، ومن بينها استغلال فوارق حرارة مياه المحيطات واستغلال حركة المد والجزر.²

2-2 الموارد غير المتجددة:

- موارد غير متجددة كليا: مثل الموارد الطاقوية من نوع احفوري كالبترول، الغاز، الفحم و اليورانيوم.

- موارد متوفرة، مرتبطة بكميات مستغلة سابقا: مثل الموارد القابلة للاسترجاع و التي جزء منها قابل لإعادة الاستعمال بعد استغلاله، كالمعادن مثلا.

تسمى هذه الموارد كذلك بالموارد الناضبة و هي الموارد الطبيعية التي لا تتجدد خلال حياة الإنسان ، بحيث يكون رصيدها ثابتا و بالتالي عرض هذه المواد ثابت و لا بد من نضوبها ، بحيث أن تكوينها

¹ السعيد زنت، مرجع سبق ذكره ، ص41.

² تكواشت محمد، واقع و آفاق الطاقة المتجددة و دورها في التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير- تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، السنة الجامعية 2011\2012، ص 30.

يستغرق فترات زمنية جد طويلة قد تصل إلى مئات آلاف السنين ، و تؤخذ عادة من باطن الأرض و تشمل النفط ، الغاز الطبيعي ، الفحم و المعادن. و الصفة المميزة للموارد الناضبة هي انه ينفذ باستعماله في العملية الإنتاجية¹.

ثانيا- أهم التحديات البيئية المرتبطة بالموارد الطبيعية:

1- التحدي المرتبط بالمياه:

يُطلق مصطلح الموارد المائية على أي مصدر للمياه الطبيعية الموجودة على سطح الأرض، بغض النظر عن حالته الفيزيائية التي يتواجد بها، سواء كان صلباً أم سائلاً أم غازياً، على أن يكون هذا المصدر ذا فائدة محتملة لبني البشر، وتُعتبر مياه الأنهار، والبحار، والمحيطات أكثر المصادر استخداماً، وما زال استخدام الإنسان للموارد المائية وخصوصاً المياه العذبة يزداد مع الزمن؛ وذلك لتزايد حاجته للماء في المجالات الزراعية، والصناعية، ولأغراض الترفيه.

تُغطي المياه ما نسبته 71% من سطح الكرة الأرضية، 2.5% منها فقط عبارة عن مياه عذبة، والباقي مياه مالحة، وتصنف الموارد المائية إلى ثلاث أجزاء رئيسية، هي: المياه المالحة، والمياه الجوفية، والمياه السطحية .

1-1- أهم المشاكل:

على الرغم من أنّ المياه من المصادر المتجددة، إلا أن المتاح منها للاستهلاك البشري مهدد بالعديد من الأمور وعلى رأسها التلوث، والنمو الحضري، والجفاف، وتغير المناخ، وقد تؤدي النشاطات الزراعية، وبناء الطرق، والتعدين إلى تسرب بعض الملوثات والأتربة إلى مصادر المياه؛ كالجداول والبحيرات، ممّا قد يؤدي إلى الإضرار بنوعية المياه، ومن الجدير بالذكر أنّه يجب الحرص على تنظيم استهلاك المياه

¹ بلمقدم مصطفى، بن رمضان أنيسة، الموارد الطبيعية الناضبة و أثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم و السياسات الاقتصادية 2012، العدد 3، ص11.

في بعض المناطق، فمثلاً يعتمد قرابة 20 مليون شخص في كل من تشاد، والنيجر، ونيجيريا، والكاميرون على بحيرة التشاد وحدها، مما أدى إلى تناقص مياهها بشكل كبير.

المؤسسة الاقتصادية أثناء مزاوله أنشطتها، عليها أن تأخذ في الحسبان حماية المياه من التلوث كرهان بيئي يجب كسبه. اكتفاء هذه المؤسسات من الموارد المائية لأنشطتها الاقتصادية هو رهان بيئي كذلك

يعيق عملياتها الإنتاجية. تستطيع المؤسسات الاقتصادية كسب هذين الرهانين، من خلال ترشيد

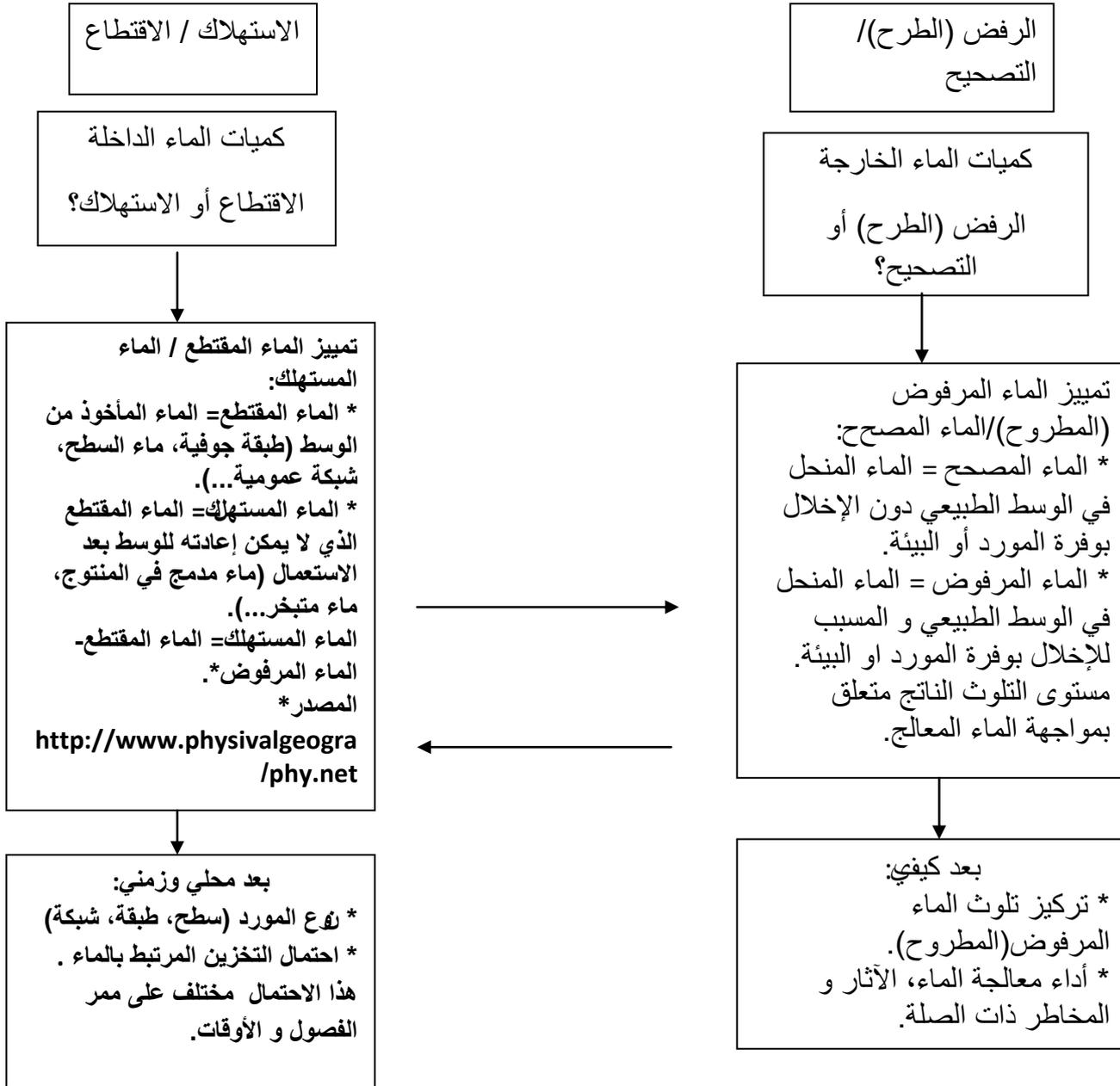
استهلاك المياه خلال العملية الإنتاجية، و اعتماد إعادة تدوير المياه المستعملة، حتى تكون هناك كفاية من هذا المورد الطبيعي الهام لسيرورة النشاط الاقتصادي.

1-2 أهمية الماء:

بالمقارنة بين الكميات المستهلكة و المقتطعة من جهة، و الكميات المرفوضة (المطروحة) و المصححة من جهة أخرى في الشكل التالي، يمكننا معرفة الأهمية البالغة لهذا المورد الهام في أنشطة المؤسسات.¹

¹ عبد القادر عوينان، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود مالية و بنوك، جامعة سعد دحلب البليدة، 2008، ص20.

الشكل رقم (01) : تثمين أهمية الماء (تطبيق صعب في غياب المرجعية الدولية)



2- التحدي المرتبط بالطاقة:

2-1 مفهوم الطاقة:

الطاقة هي المقدرة و القابلية على القيام بشغل (أي إحداث تغيير) و هي أحد المقومات الرئيسية للمجتمعات المتحضرة. وتحتاج إليها كافة قطاعات المجتمع بالإضافة إلى الحاجة الماسة إليها في تسيير الحياة اليومية ، إذ يتم استخدامها في تشغيل المصانع وتحريك وسائل النقل المختلفة وتشغيل الأدوات المنزلية وغير ذلك من الأغراض. وكل حركة يقوم بها الإنسان تحتاج إلى استهلاك نوع من أنواع الطاقة ويستمد الإنسان طاقت من الغذاء المتنوع الذي يتناوله كل يوم ، إذ يتم حرق الغذاء في خلايا الجسم ويتحول إلى طاقة. وهي تقوم على عدة أنواع منها طاقة الريح ، وطاقة جريان الماء و مساقطها. ويمكن أن تكون الطاقة مخزونة في مادة كالفوقد التقليدي (النفط ، الفحم، الغاز....)¹.

2-2- أنواع الطاقة:

2-2-1- الطاقة الأحفورية: و تعرف أيضا بالموارد "الناضبة" كالبتترول، الفحم و اليورانيوم .و هي

موارد لا تتجدد خلال حياة الإنسان أي أن تكوينها يستغرق فترات زمنية طويلة فد تصل إلى مئات آلاف السنين و تشمل كذلك موارد متوفرة، مرتبطة بكميات مستغلة سابقا: مثل الموارد القابلة للاسترجاع و التي جزء منها قابل لإعادة الاستعمال بعد استغلاله، كالمعادن مثلا.

بازدياد التقدم العمراني و الاقتصادي في أرجاء المعمورة يزداد الطلب على الطاقة وبالتالي زيادة استهلاك المواد الأولية المستخدمة في إنتاج الطاقة فمن البديهي ملاحظة أن المجتمعات الهادفة إلى إحداث ارتفاع في المستوى المعيشي لأفرادها لابد لها من استخدام الطاقة وبشراهة وبالطبع يؤثر ذلك بالسلب على التوازن البيئي السائد بين مكوناتها من ماء وهواء وأرض مما يؤدي إلى تسرب التلوث الناتج عن مخلفات

¹ ياسمينه مرزوق: دور الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر،دراسة حالة الطاقة الشمسية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي ، فرع تنظيم سياسي و إداري،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018،ص13.

تلك المواد المستخدمة في إنتاج الطاقة إلى مصادر الماء والغذاء التي يستخدمها الإنسان محدثة ضرر بالغ متراكم بصحة الإنسان والأحياء الأخرى معا . ويتوقع انه بتقدم العلم أن يتمكن الإنسان من الحد من آثار تلك الظاهرة على مستقبل البشرية بإحداث توازن بين الاستخدام الأمثل للطاقة وتحقيق التقدم البشري المنشود من هنا ازدادت الحاجة إلى البحث عن وسائل بديلة للطاقة تكون أقل تأثيرا على صحة الإنسان ومستقبل البيئة المحيطة وفي الوقت نفسه ذات جدوى اقتصادية مناسبة ومن جاء البحث عن ما يعرف ب : الطاقة البديلة¹.

2-2-2- الطاقة المتجددة: تعتبر الطاقة المتجددة تلك المواد التي نحصل عليها من خلال تيارات

الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري.

تعرف وكالة الطاقة الدولية IEA الطاقات المتجددة كما يلي: تتشكل الطاقات المتجددة من مصادر الطاقة الناتجة عن المسارات الطبيعية التلقائية كأشعة الشمس والرياح التي تتجدد في الطبيعة بوتيرة أعلى من وتيرة استهلاكها.²

الطاقة المتجددة هي الكهرباء التي يتم توليدها من الشمس والرياح والكتلة الحيوية والحرارة الجوفية والمياه وكذلك الوقود الحيوي والهيدروجيني المستخرج من المصادر المتجددة.

2-3- تحسين كفاءة استخدام الطاقة :

يرتبط مجال تحسين كفاءة استخدام الطاقة إنتاجا و استهلاكا في معظم القطاعات الاقتصادية بوجود صعوبات تحد من تحقيق ذلك مثل: نقص القدرة على الوصول إلى التكنولوجيات المطلوبة وبناء القدرات، نقص الموارد بالإضافة إلى القضايا المؤسسية والمسائل المتعلقة بالسوق، حيث ينصب التركيز على رفع كفاءة الأجهزة والمعدات مثل: معدات التدفئة، 23 ومكيفات الهواء، والمحركات، وأجهزة الإضاءة، و

¹ سناء حمر عبيد، إستراتيجية الطاقة المتجددة في الجزائر و دورها في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع الإدارة البيئية و السياحة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013، ص48.

² energypapers.blogspot.com الموقع الرسمي للوكالة الدولية للطاقة، تاريخ الاطلاع 2020/03/07، في الساعة: 19:40

تحسين الأداء المؤسسي من خلال رفع كفاءة نظم إنتاج الطاقة وتحسين العمليات الصناعية، الاعتماد على شركات التوليد ونظم استعادة الطاقة المفقودة بما يؤدي إلى تقليل التكلفة، الحفاظ على الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة . ولقد ترجمت توجهات الجزائر لرفع كفاءة الطاقة من خلال اعتماد برنامج وطني لتنمية الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة للفترة 2011 – 2030 لأجل تحسين النجاعة الطاقوية و ترشيد استهلاك الطاقة ، انطلاقا من إدراج جملة البرامج التالية: برنامج الاقتصاد في الإنارة، برنامج أوج للصناعة، برنامج 11 الاقتصاد في البناء، برنامج شمس الجزائر، برنامج الهواء النقي. حتى تكسب المؤسسة الاقتصادية رهان الطاقة، عليها أن تأخذ في الحسبان بان الطاقة الأحفورية ، هي طاقة تعتمد على موارد ناضبة ، متهمه بعوائها للبيئة، و تسعى لإحلال هذه الطاقة بالطاقة المتجددة أثناء القيام بمختلف العمليات الإنتاجية. يجب أن يكون هذا التوجه الاستراتيجي تابع من تشعبها بالوعي البيئي.¹

3- التحدي المرتبط بالنفايات:

هي " مخلفات الأنشطة الإنسانية المنزلية والزراعية و الاستخراجية والتحويلية والإنتاجية ، أي هي كل ا لمنقولات المتروكة أو المتخلي عنها في مكان ما ، والتي تركها كما هي لتسيء إلى الصحة و السلامة العامة".

و تعرف كذلك بأنها: " الشيء الذي أصبح ليس له قيمة في الاستعمال أما إذا أمكن تدوير هذا الشيء بحيث يمكن استعماله أو استرجاع بعض مكوناته ففي هذه الحالة لا يعتبر نفاية" .

¹ نعيمة بوكثلوم ، بوقصة سليمة ، واقع الطاقات المتجددة في الجزائر و أهم التحديات ، مداخلة، جامعة البليدة2 الموقع univ-blida2.dz، تاريخ الاطلاع 2020/03/08، الساعة 18:30.

فالنفايات إذا هي مجموعة الأشياء التي ليست لها قيمة بالنسبة للشخص الذي تخلص منها والناجئة عن نشاطاته اليومية المختلفة المنزلية أو الإنتاجية أو الزراعية، حيث تكون هذه الأشياء نافعة قبل استعمالها ثم تصبح غير نافعة لوجودها في غير مكانها مما يسيء إلى الصحة والسلامة العامة.¹

و من خلال هذه التعاريف نميز أن:

- تحويل المواد أو الأجهزة المختلفة غير الصالحة للاستخدام أو إعادة الاستخدام بالشكل المقرر لها و التي لا يكون لها قيمة مادية حقيقية و المرسله إلى أماكن الطمر، لكي تكون مادة أو منتج آخر جديد.
- المواد المستخدمة في إعادة التدوير في الغالب لا يكون لها قيمة مادية حقيقية و قد تكون معدومة ، و لكن من خلال إعادة التدوير يصبح لها قيمة مضافة حقيقية أو ذات فائدة جديدة.

إنتاج المخلفات خلال العملية الإنتاجية، يشكل للمؤسسة الاقتصادية رهان بيئي، يكون لها عائق الاستمرارية ان لم تكن تفكر بجدية في رسم إستراتيجية لتدوير هذه المخلفات ، تكون بهذا قد اكتسبت الرهان من جهة ، و من جهة أخرى تخفيض تكلفة الموارد الطبيعية الداخلة في العملية الإنتاجية ، بالإضافة إلى المساهمة في مكافحة التلوث بشتى أنواعه.

4- التحدي المرتبط بالمناخ:

يقصد به ارتفاع مقادير المواد الكيماوية والشوائب المختلفة الموجودة في الغلاف الجوي مما يتسبب في حدوث تأثيرات سلبية على الإنسان والكائنات الأخرى ، وتعتبر الأنشطة المتعلقة بإنتاج واستخدام الطاقة مصدرا رئيسيا لهذا التلوث ، فإنتاج الكهرباء بواسطة حرق الفحم أو من خلال استغلال الطاقة النووية رئيسياً لهذا النوع من التلوث استغلال الطاقة النووية وكذلك معدات الاحتراق الداخلي المستخدمة في وسائل المواصلات المختلفة، كل هذا يتسبب في انطلاق كميات كبيرة من الغازات والأجسام الدقيقة إلى

¹ عبد الرزاق غريب، محمد نجيب رامي، دور الإعلام البيئي في تفعيل الثقافة البيئية للتخلص من النفايات الصلبة: دراسة حالة إذاعة تبسة الجهوية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي التبسي- تبسة، السنة الجامعية 2015/2016 ، ص ص 9-10 .

الهواء ، وتمكث هذه المركبات في الهواء مدة معينة تتعرض فيها لبعض التغيرات الكيماوية ثم تهبط إلى الأرض أو الماء من خلال الترسيب الطبيعي أو بواسطة الأمطار والتلوج، وعلى الرغم من قدرة الغلاف الجوي على استيعاب كميات كبيرة من الملوثات نظرًا لحجمه الهائل إلا أن هذه الطاقة الاستيعابية قد لا تكون كافية في بعض المناطق التي يتركز فيها التلوث مما يتسبب في وجود مشكلة التلوث الهوائي. فالمؤسسة الاقتصادية عليها أن تكسب رهان انبعاث الغازات انبعاث الغازات بمعنى أن لا يؤدي نشاطها إلى بعث الكثير من الغازات (ثاني أكسيد الكربون ، أكسيد النيتروجين ،.....) بالإضافة إلى ذلك على هذه المؤسسة أن تراجع أنظمتها الإنتاجية و تعتمد الرشاد في استهلاكها لأنظمة التبريد المتهمه بتلويث البيئة، و هذا يعتبر رهان صعب كذلك على المؤسسة كسبه.¹

الفرع الثاني: التلوث البيئي و أثره على المؤسسة الاقتصادية

التلوث هو التغيرات غير المرغوب فيها فيما يحيط بالإنسان، سواء كانت هاته التغيرات كلية أو جزئية ، كمية أو كيفية ، لا تستطيع الأنظمة البيئية استيعابها دون أن يختل نظامها، مما يؤدي إلى الإضرار بالإنسان أو الوسط الذي يعيش فيه ويمارس فيه نشاطاته المختلفة و سواء كان هذا الضرر مباشرة أو غير مباشر فإنه يصيب الكائنات الحية الأخرى ويؤثر على الصحة والراحة وقيم المجتمع. و بالتالي عدم كسب المؤسسة للرهانات يضعها محل الاتهام بتلويثها البيئة.

أولاً- التلوث البيئي و محدودية المياه:

يعرف تلوث المياه بأنه الانحطاط بنوعية المياه الطبيعية بسبب إضافة المواد الضارة فيها بتراكيز متزايدة أو إدخال تأثيرات عليها مثل زيادة درجة حرارتها أو نقصان بعض مكوناتها الطبيعية الأساسية. فمن هذه الملوثات ، الحرارة المتزايدة التي تساعد على خفض كمية الأكسجين في الماء والتلوث الكيماوي الناتج عن استخدام المواد الكيماوية ، كذلك التلوث الإشعاعي والذي يؤدي بمجموعه إلى انعدام حياة بعض

¹ المرجع نفسه ، ص ص 4،5.

الكائنات مسببا خلا بالنظام البيئي .و يقسم التلوث المائي إلى ثلاث أقسام هي تلوث الأنهار ومجري المياه، وتلوث المياه الجوفية وتلوث البحار والمحيطات، أما بالنسبة للملوثات الأساسية فتشتمل على السوائل والمواد الصلبة العالقة والطاقة الحرارية والإشعاع حيث يمكن إرجاع هذه الملوثات إلى مصادر مختلفة منها المواد الكيماوية والأسمدة¹ .

ثانيا- التلوث البيئي و انتشار النفايات:

النفايات بصفة عامة والصلبة بصفة خاصة تعتبر مواد يتم التخلي عنها وطرحها في المحيط من خلال ممارسة الإنسان لأعماله اليومية دون أن يراعي مدى استيعاب البيئة لهاته المواد والتي قد تكون سببا في تدميرها وتدهورها. فعدم توفر طرق جمع النفايات وفقا لمعايير حماية البيئة و حرقها و عدم استغلالها عن طريق تدوير النفايات القابلة للاسترجاع، أدى بصفة كبيرة إلى ارتفاع نسبة التلوث.

ثالثا- التلوث البيئي و انبعاث الغازات :

ترتب عن تلوث الهواء ارتفاع درجة الحرارة في العالم وذلك نتيجة الغازات المتصاعدة من النشاط الإنتاجي مثل أول أكسيد الكربون وغاز الميثان، ويترتب عن ذلك تعرض الأجزاء الجليدية في القطب الشمالي إلى الانهيار مما يهدد بفيضان المياه على مساحة اليابسة و من المدن الساحلية والجزر، كما أن الارتفاع في درجة الحرارة يؤدي إلى التصحر والجفاف، وبذلك تصبح المناطق الزراعية مناطق غير صالحة للزراعة، ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع درجة الحرارة قد يؤدي إلى زيادة الحرائق في الغابات وتدمير جزء هائل من الثروة الخشبية والحيوانية. كما يؤدي تصاعد الغازات الناتجة عن احتراق الوقود والنشاط الصناعي بصفة عامة إلى تدمير طبقة الأوزون، ويؤدي ذلك إلى تسرب الأشعة فوق البنفسجية

¹ إيمان عطية ناصف، مبادئ اقتصاديات الموارد البيئية، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2007 ،ص ص، 268 ، 271.

الضارة إلى الأرض مما يؤثر على حياة الإنسان. حيث تزيد نسبة إصابة الأفراد بأمراض الجلد

السرطانية وأمراض العيون وتقليل مناعة الجسم، كما تؤدي إلى انخفاض إنتاجية المحاصيل الزراعية.¹

الفرع الثالث: علاقة البيئة الطبيعية بالمؤسسة الاقتصادية و تطورها

أولاً- علاقة البيئة الطبيعية بالمؤسسة الاقتصادية :

لتوضيح العلاقة الموجودة بين البيئة والمؤسسة الاقتصادية، سنستعرض المؤسسة الاقتصادية ثم بعد ذلك علاقتها بالبيئة الطبيعية.

1- تعتبر البيئة ذلك الحيز الذي يمارس فيه البشر مختلف أنشطة حياتهم، ويشمل ضمن هذا الإطار

كافة الكائنات الحية من حيوان ونبات، والتي يتعايش معها الإنسان ويشكلون سوياً سلسلة متصلة فيما بينهم.

2- مفهوم المؤسسة الاقتصادية :

- تعرّف المؤسسة الاقتصادية كمنظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعاً ما، تُؤخذ فيها القرارات حول

تركيب الوسائل البشرية والمالية والمادية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق زمني، في حين عرّفها شومبيتر بأنها مركزاً للإبداع والإنتاج.

- المؤسسة هي وحدة اقتصادية تقوم بمجز عوامل الإنتاج لتحصل في الأخير على السلع والخدمات

لتصريفها في السوق.

- كما عرفت المؤسسة الاقتصادية بأنها جهاز عمل ، و أجهزة العمل تشمل على تركيبات ونظم وأدوات وتجهيز وتوزيع...الخ.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استخلاص أنّ المؤسسة الاقتصادية هي اندماج مجموعة من العوامل

المادية والبشرية والمالية والإعلامية الموضوعة تحت تصرفها قصد إنتاج سلع أو تقديم خدمات موجهة

¹ - عبد الرزاق غريب، محمد نجيب رامي، مرجع سبق ذكره ، ص8.

للسوق، فهي تخضع لأهداف محددة وتسعى لأداء مجموعة من الوظائف.

3- علاقة البيئة الطبيعية بالمؤسسة الاقتصادية:

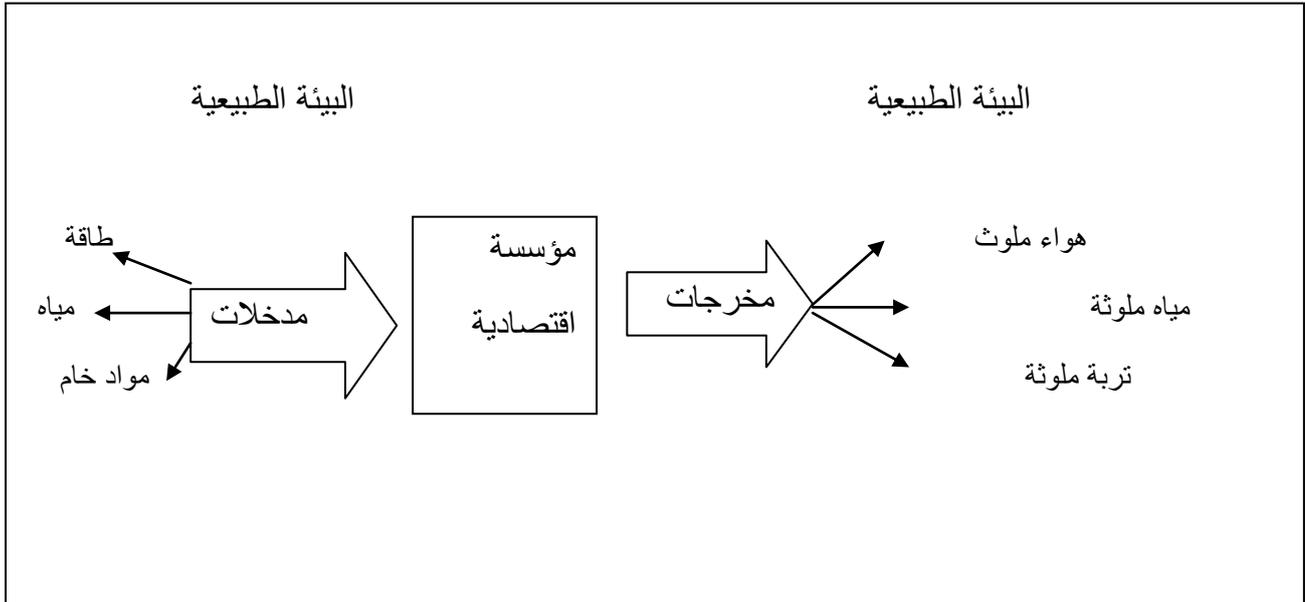
يمكن القول أن البيئة الطبيعية توفر أو تزود الاقتصاد والمؤسسات الاقتصادية بشكل خاص، بالموارد

الطبيعية والمواد الخام، والتي تتحول إلى منتجات استهلاكية، من خلال عملية الإنتاج وبالطاقة التي

تغذي عملية التحول، غير أن هذه المواد الخام والطاقة تعود مرة أخرى إلى البيئة الطبيعية على شكل

نفايات و الشكل "1" يوضح هذه الدورة :¹

شكل رقم " 02 " : التداخل بين المؤسسة الاقتصادية والبيئة الطبيعية



المصدر: عبد الكريم لحيلح، دور نظام الإدارة البيئية iso 14001 في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية- دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف-1- ، السنة الجامعية 2016-2017، ص25.

¹ - عبد الكريم لحيلح، مرجع سبق ذكره ، ص 25.

ونلاحظ من خلال هذا الشكل تلك العلاقة غير العادلة بين المؤسسة الاقتصادية والبيئة الطبيعية.

ثانيا- تطور العلاقة بين البيئة والمؤسسة الاقتصادية :

لقد تطورت العلاقة بين البيئة والمؤسسة الاقتصادية أو بالأحرى نظرة المؤسسة الاقتصادية للبيئة، من

كون البيئة كعائق لنشاط المؤسسة الاقتصادية، إلى كونها كفرصة وكمكسب للمؤسسة الاقتصادية .

1 البيئة كقيد بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية

و تقوم هذه المقاربات والأفكار الكلاسيكية على مبدأ رابح-خاسر بين احترام البيئة الطبيعية وتحقيق الر

بحية حيث أن البيئة أو الضغوط البيئية تعتبر من القيود ومن التكاليف القادرة على تهديد بقاء المؤسسة،

ويوجد تحليلين مكملين لبعضهما البعض في تفسير هذه الأفكار :

- التحليل الأول : ويقوم على مقارنة مجتمعية، فبعد النتائج السلبية للنمط الاقتصادي الذي كان سائدا

منذ الثورة الصناعية، والذي كان يعتبر أن كل شيء متاح ومتوفر من أجل تعظيم أرباح المؤسسات، أين

كانت هذه الأخيرة تستغل بكثافة الموارد الطبيعية باعتبارها وجدت وسخرت من أجل تلبية حاجات

الإنسان، مما أدى إلى ظهور الضغوط الايكولوجية على المؤسسات في بداية ستينيات القرن الماضي

حيث أصبحت خاضعة لضغوط خارجية يجب الاستجابة لها، فالفجوة بين ما ينتظره المجتمع وما تريده

المؤسسة من خلال نشاطها والتي تعتبر في كثير من الأحوال هي الملوث- تعتبر كتهديد لمصادقية

المؤسسة واستمراريتها. إذا الرهانات البيئية تعتبر مصدر ضغط مجتمعي يجب على المؤسسة أن تقوم

بتحليله واستباقه، حيث يضع صورة المؤسسة على المحك، ويستطيع تثبيط وخفض كبير في مناورة

المؤسسة ونشاطها عن طريق: القيود التنظيمية، احتجاجات المواطنين و انتقادات عالمية وعمليات

المقاطعة المنظمة من طرف الجماعات الايكولوجية، وبالتالي فالنظرة المجتمعية تعتبر أن الرهانات البيئية

عبارة عن قيود تحمل المؤسسة تكاليف إضافية كبيرة .

- التحليل الثاني : يقوم على مقارنة أو نظرية الآثار الخارجية السلبية ، حيث تعتبر تكاليف القضاء على

التلوث من طرف المؤسسة الأساس النظري لهذه المقاربة، وحسب هذه النظرية فإن الأضرار البيئية الناتجة عن النشاط الصناعي والتي يتحملها المجتمع ولا تدخل حتى ضمن نظام الأسعار وغير معترف بها من طرف المؤسسة، يجب ترجمتها إلى تكاليف تتحملها المؤسسة أي يجب على المؤسسة إدخال هذه المخرجات السلبية .

2- البيئة كفرصة ومكسب للمؤسسة الاقتصادية:

إن النموذج التقليدي الذي يقوم على عالقة صراع وتصادم بين البيئة والمؤسسة الاقتصادية، سرعان ما تراجع ابتداء من فترة الثمانينات، من خلال ظهور مقاربات مختلفة عملت على إظهار مزايا إدراج الاهتمامات البيئية في صميم نشاط المؤسسة الاقتصادية، هذه المقاربات تقوم على مبدأ رابح-رابح بين العمليات التي تقوم بها المؤسسة في مجال حماية البيئة و الأداء الاقتصادي ، و قد انتشرت بقوة بعد ظهور مبدأ التنمية المستدامة الذي طورته لجنة برونتالند، وبالتالي أنجزت العديد من البحوث والدراسات حول الفوائد الاقتصادية الاستثمارات البيئية.

إن إستراتيجية التنمية المستدامة تقوم على تحقيق نمو اقتصادي مصحوب بتوزيع عادل للثروة واحترام التوازن البيئي. لقد أدت الأبحاث العلمية إلى تشجيع تطبيق الاستراتيجيات البيئية التي تقوم على مبادئ التنمية المستدامة، بحيث أظهرت مختلف العمليات التي تسمح بتحقيق قيمة إضافية للمؤسسات ك: الاقتصاد في الموارد والطاقة خفض تكاليف معالجة التلوث، تطوير التكنولوجيات النظيفة...الخ، وبالتالي حسب هذه المقاربة تعتبر البيئة كوسيلة لتحسين الإنتاجية وتنافسية المؤسسة، وقد توصلت كثير من الأبحاث إلى أن التوليفة المتمثلة في التقليل من التلوث وزيادة الإنتاجية تؤدي إلى الفعالية الايكولوجية والتي تعمل على التقليل من استخدام الموارد الطبيعية وتحسين الإنتاجية، وهذا ما أدى إلى حتمية تغيير

جدري في سلوك المؤسسات الاقتصادية وفي النظام الاقتصادي السائد.¹

المطلب الثالث: محددات السلوك البيئي و المسؤولية البيئية للمؤسسة الاقتصادية

الفرع الأول: العوامل المحددة للسلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية

تحدد سلوك المؤسسة الاقتصادية تجاه قضايا البيئة نتيجة للتأثير الذي تحدثه عليها مجموعة من

العوامل، هذه العوامل تكون ذاتية أو نابعة من المحيط الذي تعيش فيه، و تتمثل في :

أولاً- الضغوطات الحكومية :

تلجأ السلطات العمومية في أغلب الأحيان إلى وضع مجموعة من التدابير الرادعية والمحفزة من أجل دفع

المؤسسات إلى إدماج الاهتمامات البيئية في إدارتها ، و عند وضعها للسياسة البيئية تركز على :

1- الأدوات التنظيمية: تتشكل هذه الأدوات من مجموعة من المعايير التي يجب على المؤسسة التقيد بها

، وتوجد أربعة أنواع أساسية من هذه المعايير:

1-1- معايير جودة البيئة: يحدد مستوى جودة الأوساط المستقبلية للتلوث مسبقا ،كالحدا الأقصى لنسبة

ثاني أكسيد الكربون في الجو، إذن فهذه المعايير تضع الأهداف النوعية العامة الواجب تحقيقها بناء على

قدرات الوسط الطبيعي .

1-2- معايير الانبعاث: تحدد هذه المعايير الكمية القصوى المسموح بها لانبعاث ملوث معين في مكان

ما ، مثل حدود إصدار ثاني أكسيد الكربون CO2 في مؤسسة ما.

1-3- معايير المنتج:من أحدث استخدامات هذا النوع من المعايير على مستوى التجارة الدولية "

متطلبات التعبئة و التغليف، العلامة البيئية " ، هذه المعايير تحدد و توضح الخصائص التي يجب أن

تتوفر في المنتج كنسبة مادة الرصاص في البنزين أو القابلية للغلاف لإعادة التدوير .

1-4- معايير الطرائق : تحدد الطرق والأساليب التكنولوجية الواجب استعمالها في العملية الإنتاجية مثل

¹ المرجع نفسه، صص،25،26،27.

أساليب الإنتاج النظيف ، و التجهيزات المقاومة للتلوث الواجب تنصيبها .

ثانيا- الأدوات الاقتصادية : هناك نوعين من التحفيز الاقتصادي نتجا عن اختلاف المقاربتين اللتين

اعتمدهما كل من Ronald Coase وكواز Arthur Pigou الاقتصاديين:

1-2- مقارنة بيقو: تستند فلسفة هذه المقاربة على مبدأ الملوث الدافع والذي يقضي بضرورة دفع الملوث

لتكاليف إزالة الأضرار التي تسبب فيها ، و تركز على الجباية " الرسوم " ، شبه الجباية " الإتاوات" و

الإعانات " و هي أموال تقدم للمؤسسة لتشجيعها على اعتماد الممارسات النظيفة . و تقوم السلطات

العمومية بتحديد مستوى هذه الأدوات و تتدخل باستعمالها في تعديل أسعار و تكاليف الأعوان

الاقتصاديين.

2-2- مقارنة كواز: يستند طرحه على إنشاء حقوق ملكية على السلع البيئية أي خصخصة موارد

الطبيعة، و إنشاء أسواق لتداول هذه السلع يحدد لها سعرا و ينظم استغلالها ، و من أمثلة تلك " حقوق

رخص التلويث " ، و يؤدي إنشاء مثل هذه الأسواق من تحويل الآثار الخارجية للمؤسسة إلى سلعة جديدة

وهي " الحق في التلويث " و الذي يمكن تداوله بين مختلف الأعوان الاقتصادية.

- المقاربات الطوعية : هي عبارة عن مبادرات من طرف المؤسسات في مجال حماية البيئة، فهي تسمح

للمؤسسة بإظهار أدائها البيئي الفعال ، كما تشجع " التنظيم الذاتي " للقطاعات الاقتصادية ، هذا النوع

من الأدوات يثمن التفاوض و التفاهم بين القطاعات الاقتصادية من جهة و السلطات العمومية و في

بعض الحالات المنظمات الغير حكومية من جهة أخرى.

3- تأثير الأطراف ذات المصلحة: تمارس العديد من الأطراف ضغوطا على المؤسسات من أجل حماية

و ضمان أولوية مصالحها، إذ أن المؤسسات الملوثة تكون عرضة لضغوطات خارجية تنشأ لدى الرأي

العام ، تلزم الأطراف التي تتعامل بشكل دائم مع المؤسسة على ممارسة ضغوطات عليها من أجل

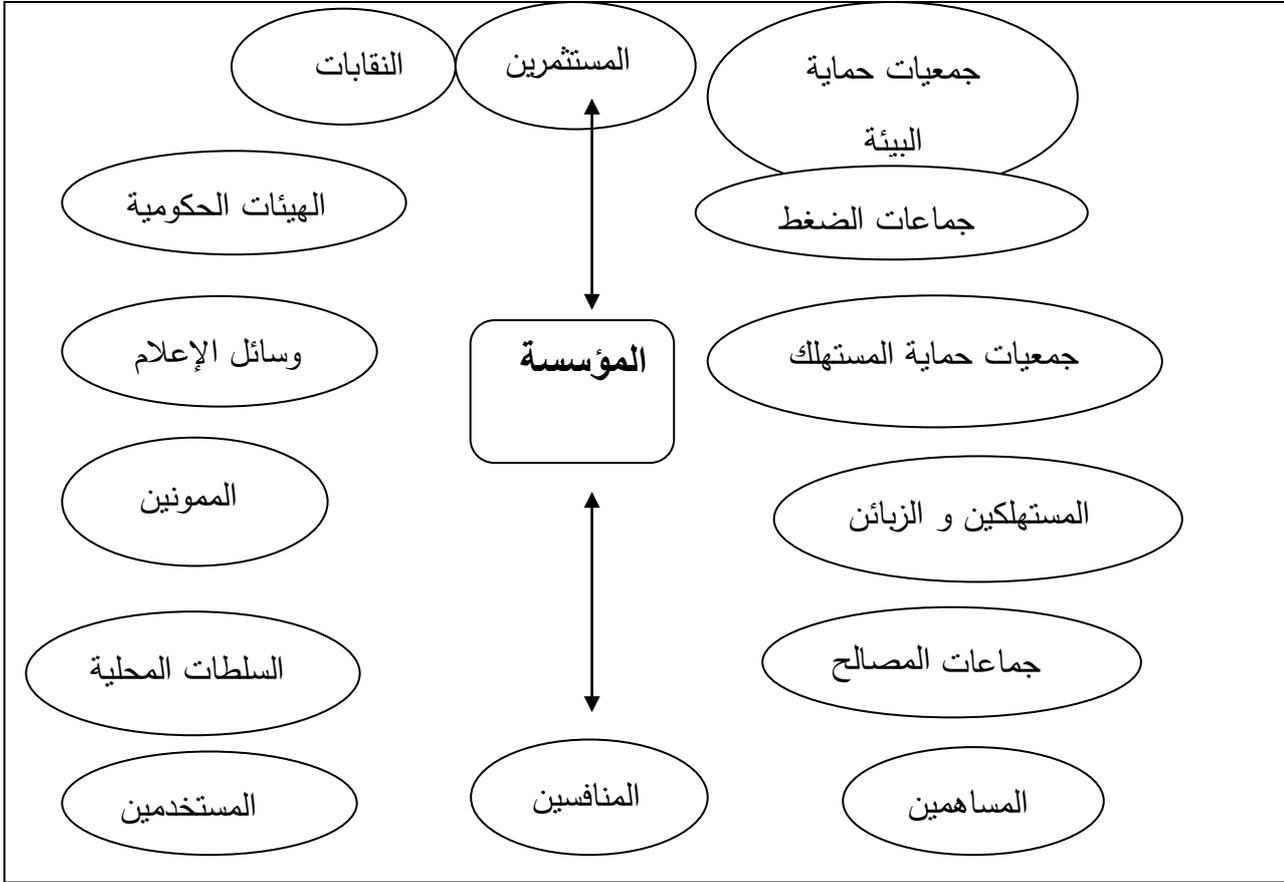
تصحيح سلوكها البيئي استجابة لتطلعات الرأي العام . و تتمثل هذه الأطراف في: المساهمين ،

المستخدمين، المستهلكين، الموزعين، شركات التأمين، البنوك، جمعيات حماية البيئة و الهيئات القطاعية و العمومية.

- 4- الفرص الاقتصادية : إن إدماج البعد البيئي في المؤسسة لا يعد نتيجة للإجبار فقط ، بل هو أيضا نتيجة لرغبة المؤسسة في اقتناص بعض الفرص الاقتصادية مثل التحفيز التسويقي من خلال اعتماد مقارنة بيئية لتسويق منتجاتها كشركة مسؤولة عن حماية البيئة ، كما قد تستخدم السلوك البيئي لأغراض المنافسة أو لغرض تحقيق المردودية من خلال عمليات إعادة تدوير النفايات و الاستثمار في المجالات النظيفة.
- 5- أخلاق المديرين: أثبتت الدراسات أن المديرين يحاولون دوما تسيير شركاتهم بما يتماشى مع دوافعهم الأخلاقية، و عليه لأخلاقيات القادة دور هام في إقرار إدماج البعد البيئي في شركاتهم.
- 6- العوامل الموقفية: تشير العديد من الدراسات إلى الدور المرجح للعوامل الموقفية في تبني سلوك حماية البيئة في المؤسسة، يمكن حصر هذه العوامل في : عمر المؤسسة، قطاع النشاط ، حجم المؤسسة ، الانتساب الدولي ، التوجهات الإستراتيجية و المرونة الصناعية.¹

¹ نور الدين جوادي، هالة جديدي ، عقبة عبد اللاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 449،450.

الشكل رقم "03" : دائرة أصحاب المصلحة



المصدر: عبد الكريم لحيلح، دور نظام الإدارة البيئية ISO 14001 في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية - دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف - 1- ، السنة الجامعية 2016-2017، ص52.

الفرع الثاني : المسؤولية البيئية و المؤسسة الاقتصادية و دوافعها :

أولاً- المسؤولية البيئية للمؤسسة الاقتصادية :

يمكن إجمال ضرورة توفر مسؤولية بيئية في المؤسسة الاقتصادية، في ما يلي :

-تعزيز المشاركة الشخصية والجماعية.

- زيادة الوعي البيئي لدى العمال وتقديم الحوافز لتشجيع المبادرات الطوعية لمكافحة التلوث.

- البحث في فرص سوقية من خلال عرض سلع وخدمات مصممة لتحسين البيئة المحيطة.
 - البحث في تحسين النتائج الاقتصادية عن طريق القيم بالتحسينات الهيكلية والتكنولوجية لاستعمالها بشكل أقل مقابل القيام بالأشياء بشكل أفضل.
 - تضع قواعد تنظيمية جديدة تجعل من الأرض مالكا تنظيميا شرعيا لكل المؤسسات.
- ثانيا- دوافع تبني المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية :**
- يعتبر تبني المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية ضروريا في عصرنا هذا رغم عدم وجوبه قانونيا، حيث صار المنتج البيئي مطلوبا عالميا ومن المتطلبات الأساسية في شروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية لهذا نجد أن المؤسسة الاقتصادية تدمج هذه المسؤولية في الظاهر طوعية لكن الأصل فيها طابع الإيجار.¹
- 1- أسباب التبني الاختياري للمسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية :
- تقليل كمية النفايات وبالتالي تقلل المخاطر الناتجة عن الانبعاث والإصدارات الإشعاعية.
 - حماية الأنظمة البيئية والاستخدام الأفضل للموارد الطبيعية.
 - الإسهام ولو بجزء بسيط في معالجة مشكلة الاحتباس الحراري وحماية طبقة الأوزون.
 - زيادة الوعي بالمشاكل البيئية في المنطقة التي تتمركز فيها المؤسسة وفروعها.
 - تحسين أداء المؤسسة في النواحي البيئية ودفع العاملين للتعرف على المتطلبات البيئية وتحسين قدراتهم على التفاعل و البيئة.
 - تحسين صورة الشركات بيئيا، تحسين الصورة العامة للمؤسسة أمام مجتمعها وقواه الفاعلة في مجال حماية المستهلك والبيئة وتمكين المؤسسات بالتالي من كسب ودهم ودعمه.

¹ ساسي سفيان ، منية غريب ، المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و المسؤولية البيئية "بين التشريع و التطبيق"، دراسة ميدانية تحليلية ، جامعة الطارف ، ص 353.

الموقع: file:///C:/Users/New%20Tech/Downloads/Documents/12.pdf في: 2020/03/13 الساعة 15:30

- تقليل التكلفة بإعادة التدوير و البرامج الأخرى المشابهة و الإدارة الأفضل للجوانب البيئية لعمليات المؤسسة .

- السيطرة الجيدة على سلوك الأفراد وطرق العمل ذات التأثير البيئي المحتمل.

2- أسباب التبني الإجباري المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية :

إن التبني الطوعي لا يعد السبب الوحيد بل أصبح مطلباً للعديد من الجهات الخارجية ذات المصلحة، لذلك صار اهتمام المؤسسات بالاعتبارات البيئية يتم استجابة لمطالب جماعات الضغط، كما هو موضح فيما يلي:

- المتطلبات الحكومية: المتمثلة في التشريعات البيئية لجعل المؤسسة أكثر التزاماً ورعاية للاعتبارات البيئية.

- المستهلكين: لقد أصبحت البيئة أحد العوامل الرئيسة المؤثرة على دوافعهم الاستهلاكية، وأحد

الاعتبارات الأساسية في تحديد رغباتهم و جاذبيتهم و تفضيلاتهم لنمط معين من السلع دون غيرها .

- المساهمين والمستثمرين: تواجه المؤسسات ضغوطاً متزايدة من جانب كل من المساهمين والمستثمرين من أجل تحيين المؤسسات أدائها البيئي.

- المتطلبات التعاقدية: إن القلق الخاص بشؤون البيئة وزيادة الضغوط من القوانين والتشريعات المتلاحقة

وكذلك من المجتمع بمختلف فئاته ، قد غيرت من أسلوب الأعمال وعقد الصفقات على مستوى العالم.¹

¹ المرجع نفسه ، ص 353،354.

خلاصة الفصل

إن المؤسسة تتعرض لضغط بسبب السلوك البيئي الذي تتبناه اتجاه البيئة و الذي هو بدوره محط اهتمام مختلف الأطراف ذات المصلحة.

المؤسسة الاقتصادية تضمن مكانتها في الوجود إلا إذا كانت لها إستراتيجية قوية و المتمثلة في الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية عن طريق الرشاد في الاستعمال و كذا البحث عن بدائل للطاقات غير المتجددة .

إن اهتمام المؤسسة بالحفاظ على البيئة يحسن من صورتها و يحافظ على مكانتها و يضمن بقاءها .

الفصل الثاني

فعالية الجباية البيئية في تحفيز المؤسسات لحماية البيئة

تمهيد

إن قيام الجباية البيئية بدورها الذي أنشئت من أجله ألا وهو حماية البيئة من أشكال التلوث المختلفة، يلزم إيجاد الطرق المثلى لتفعيلها، بدءا بتحديد وعاء فرض هذا النوع من الضريبة بشكل دقيق لكونه أمر حساس في تحديد مصدر التلوث وكبح جماحه في إحداث التلوث، بالإضافة إلى ضرورة التركيز على إعطاء نتيجة مفصلية ألا وهي حماية البيئة وعدم التركيز على ضرورة جعلها مورد مالي بالدرجة الأولى. إذ لهذا السبب تتدخل الدولة بواسطة الضرائب و الرسوم البيئية لتوجيه السلوك البيئي لهذه المؤسسات ، و نقصد بهذا ، كيف أن ضغط هذه الضرائب و الرسوم يجعل المؤسسة الاقتصادية تعيد نظرها في التلوث البيئي عموما، و التي تساهم في خلقه بدرجة كبيرة ، بالإضافة إلى ضرورة الرشد في استغلال الموارد الطبيعية .

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الضرائب و الرسوم البيئية، معالجة مختلف الضرائب و الرسوم البيئية في الجزائر، بالإضافة إلى دراسة انعكاسات تطبيق الضرائب و الرسوم البيئية على السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية.

وفق المباحث التالية :

- _ المبحث الأول: الضرائب والرسوم البيئية.
- _ المبحث الثاني: الضرائب والرسوم البيئية في الجزائر.
- _ المبحث الثالث: انعكاسات الضرائب البيئية على السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية.

المبحث الأول: الضرائب و الرسوم البيئية

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للضرائب و الرسوم البيئية

الفرع الأول: ماهية الجباية البيئية

أولاً- نشأة الضريبة البيئية

في مطلع القرن العشرين، جاء الاقتصادي الانجليزي آرثر س. بيجو (Arthur.c. pigo) بضريبة تفرض على المتسبب بالتلوث تقدر بناء على الضرر المقدر والتي تبناها الكثير من الاقتصاديين ، وتعرف تلك الضريبة باسم "ضريبة بيغوفيان" تيمناً باسمه آرثر سي بيغو (1877- 1959) الذي كان يعمل بروفيسورا في الاقتصاد السياسي في جامعة كامبريدج في الفترة 1908- 1944 .وفي كتابه اقتصاديات الرفاه (الذي نشر للمرة الأولى في عام 1920) اقترح فرض ضريبة كوسيلة مناسبة لتحقيق المساواة بين التكاليف الخاصة والاجتماعية. وتعرف ضريبة بيغوفيان اليوم باسم رسوم التلوث أو ضريبة التلوث وهي ضرائب تفرض على مفرزي التلوث، وبما أن التكلفة الاجتماعية للتلوث تفوق التكلفة الخاصة للملوث (الواقع أن تكلفة الملوثين سالبة لأنهم يوفرن نقوداً عن طريق التلوث)، فينبغي على الحكومة أن تتدخل بضريبة، فتجعل التلوث أكثر تكلفة للملوث، فإذا صار إنتاج التلوث أكثر تكلفة فإن الملوث سينتج تلوثاً أقل، تضمن الضرائب البيئية أن يواجه الملوثون بتكاليف الخاصة والاجتماعية لأنشطتهما وفي حال غياب الضرائب البيئية أو أي أداة أخرى لضبط التلوث فإن النشاطات المضرّة بالبيئة سوف تتنامى، وعليه فإن الضرائب

الفصل الثاني : فعالية الجباية البيئية في تحفيز المؤسسات لحماية البيئة

البجوفية (Pigouvian taxes) إذن هي مصطلح شامل لكافة الضرائب المصممة لتصحيح

عدم كفاءة نظام الأسعار بسبب وجود الآثار الخارجية السلبية¹

¹ بو جمعة سارة، دور الضرائب البيئية في الحد من التلوث البيئي (دراسة حالة الجزائر وولاية بسكرة)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير- تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر- بسكرة، السنة الجامعية 2016/2015، ص 28.

ثانيا- مفهوم الضريبة البيئية:

لقد تعددت تعريف الضريبة تبعا لتعدد مناهج الباحثين، و اختلاف وجهات نظرهم عليها ، المالية و القانونية و الاجتماعية و الاقتصادية.

في علم الجباية، الضريبة مصطلح شامل يعبر عن الضريبة، كما يعبر كذلك عن الرسم، رغم الاختلاف بينهما. فكلاهما اقتطاع نقدي، إجباري، مباشر، ذو طابع نهائي، إنما الاختلاف هو كون الضريبة ليس من ورائها مقابل، إلا أن الرسم له مقابل.

سنحاول في دراستنا هذه أن تكون الضريبة البيئية مصطلح يشمل الضريبة و الرسم معا.

1- التعريف الأول: تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الضرائب البيئية بأنها : "اقتطاعات

إجبارية تقوم بها الدولة من دون مقابل يتم حسابها على وعاء يمثل مصلحة بيئية خاصة".¹

2- التعريف الثاني: و تعرف " OCDE منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية "، الضريبة البيئية

على أنها أي نفقات إجبارية بدون مقابل يتم تحصيلها لحساب الخزينة العامة و يكون فرضها

بسبب ارتباط وعائها بالبيئة².

3- التعريف الثالث: " الضريبة اقتطاع مالي إجباري و نهائي دون مقابل وفقا لقواعد قانونية

تقتضيه الدولة من أموال الأفراد حسب قدراتهم التكلفة من أجل تغطية أعباء الدولة و الجماعات المحلية".

و مهما يكن من تباين هذه التعاريف التي يعكسها واقعها العملي، يمكن استخراج تعريف مناسب ز شامل متضمن المميزات السابقة كما يلي "مبلغ من المال تقتطعه الدولة مباشرة ، و تجبيه من المكلفين سواء كانوا طبيعيين أو معنويين بصورة إجبارية و نهائية و دون مقابل من أجل تغطية النفقات العمومية باعتبار أن حماية البيئة تندرج ضمن التكاليف العامة، و تدخل الدولة و هيأتها العمومية في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية"³.

¹ المرجع نفسه، ص 29.

² صيد مريم، محرز نور الدين، فعالية تطبيق الرسوم و الضرائب البيئية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ، المجلد9، العدد2، 2015، ص 609.

³ أحمد فنيديس، منازعات الضرائب المباشرة في الجزائر، المكتبة المصرية للنشر و التوزيع، 2014، ص14.

ثالثا- أنواع الضريبة البيئية:

تعددت الضرائب وفقا للمادة التي تخضع لها الضريبة وطبيعة التلوث الذي تعاني منه كل دولة و بذلك اختلفت هذه الضرائب من دولة لأخرى، ومن هذه الضرائب:

1- الضريبة على المنتجات :

هي ضريبة قيمة أو نوعية على الإنتاج في مختلف الوحدات الإنتاجية التي يصاحب إنتاجها أو نشاطها تلوث البيئة أي إحداث أضرار اجتماعية، وذلك بهدف تخفيض حجم الإنتاج، ومن ثمة تخفيض حجم الملوثات الناتجة إلى المستويات المقبولة اجتماعيا. و في ظل وجود أكثر من وحدة إنتاجية داخل نفس الصناعة أو نشاط يلوث إنتاجها البيئة المحيطة بمستويات متباينة حيث تختلف التكاليف الخارجية الناتجة عن ممارسة النشاط من وحدة إنتاجية إلى أخرى نتيجة لاختلاف العمر الإنتاجي للأصول و المعدات و اختلاف طبيعة العمليات الإنتاجية داخل كل وحدة إنتاجية، فإن فرض ضريبة موحدة على إنتاج مختلف الوحدات الإنتاجية المسببة للتلوث لن يكون كافيا لتخفيض معدلات التلوث إلى المستويات القياسية المقبولة اجتماعيا، و لن يكون كافيا لتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد داخل تلك الوحدات الإنتاجية بل من المتوقع أن يصحب استخدام هذا الشكل من الضريبة اختلالا في تخصيص الموارد الاقتصادية في صالح بعض الوحدات و في غير صالح البعض الآخر ليس استنادا إلى اعتبارات اقتصادية أو موضوعية بل لاختيار شكل غير ملائم للضريبة¹.

2- الضريبة على الانبعاثات:

هذه الضريبة عبارة عن اقتطاع نقدي يتناسب مع حجم الانبعاثات الفعلية أو المقدرة التي يتم صرفها سواء في الهواء أو الماء أو الأرض، ووفقا لهذه الضريبة فإن المنتجين يتحملون تكاليف

¹ بو جمعة سارة، مرجع سبق ذكره، ص32.

تلوث البيئة التي تدفعهم إلى تخفيض هذه الانبعاثات من خلال البحث عن الطريقة الملائمة لتخفيض حجمها إلى المستويات المقبولة، كما يعتبر هذا النوع من الضرائب ذو نجاعة بيئية ذلك لأنه يطال الانبعاثات في حد ذاتها و التي تنجم عنها آثار جانبية ضارة، و باعتبار هذه الأخيرة لا تظهر ضمن أسعار السلع و الخدمات، فإن هذا النوع من الضرائب كفيل بدمج مختلف هذه الآثار ضمن الأسعار.

إن فرض ضرائب الانبعاثات بمعدلات مرتفعة سوف يقدم حافزا قويا للوحدات الإنتاجية على الابتكار و التجديد و الحصول على التكنولوجيا الحديثة الأقل تلوثا للبيئة بل المتوقع أن تقوم الوحدات الإنتاجية الضخمة باستثمار جزء من أموالها في البحوث و الدراسات المتعلقة سعيا في ابتكار وسائل تكنولوجية تسمح بتخفيض معدلات التلوث إلى المعدلات المقبولة بتكلفة منخفضة نسبيا.

يمكن اعتبار هذه الضرائب أكثر فائدة لمواجهة التلوث، و لكنها تواجه البعض من الصعوبات و هي :

- الضريبة المنخفضة لا تقدم الكثير من الحافز للسلوك البيئي الجيد في حين معدلاتها العالية من شأنها أن تحتاج آليات تركيب ضريبية و إدارة معقدة لذلك.

- إن الضرائب القائمة على أساس طرح النفايات الحقيقية تعتمد على إدارة كفاءة و تكاليف أكثر مما هو عليه في حالة الضرائب على المدخلات و الإنتاج.

3- ضريبة النفايات:

هي عبارة عن اقتطاع نقدي يفرض على وحدة من النفايات التي يتم التخلص منها في البيئة، و فرض هذه الضريبة يترتب عنه إجبار المنتج على دفع تكلفة إضافية تتضمن تكلفة التخلص من النفايات أو تكلفة معالجتها، التي سوف تحفره على التحكم في مستوى النفايات المصاحبة للإنتاج

حتى لا يتحمل تلك التكلفة الإضافية التي تمثلها الضريبة، فطالما أن هدفه سوف يكون تخفيض التكاليف و تعظيم الربح، فإن هذا الهدف لن يتحقق إلا عند المستوى الذي تتعادل عنده التكلفة الحدية للتحكم في التلوث مع معدل الضريبة على النفايات، فالمنتج سوف يقارن دائما بمقدار الضريبة المفروضة على وحدة من النفايات مع التكلفة الحدية التي يمكن أن يتحملها في سبيل تخفيض حجم النفايات، فإذا كانت تكلفة المعالجة للوحدة أقل من مقدار الضريبة فإنه سوف يفضل معالجة النفايات و التخلص منها بطريقة عملية.¹

من مزايا الضريبة على التلوث ما يلي:

- تشجيع البحث على طرق أقل تكلفة للسيطرة على مستويات التلوث و تخفيضها إلى المستويات المرغوبة و معالجة النفايات بطريقة ملائمة.
- تطبيق أساليب تكنولوجية جديدة في معالجة التلوث لتخفيض التكاليف الحدية للمعالجة.
- تحفيز المؤسسات على الابتكار و التجديد و الاستثمار في البحوث المتعلقة بابتكار وسائل تكنولوجية تسمح بتخفيض معدلات التلوث إلى المعدلات المقبولة بتكلفة منخفضة نسبيا.
- استخدام النفايات للحد من التلوث البيئي يواجه ببعض الصعوبات و الانتقادات من بينها:
 - لا يسمح استخدام هذه الضريبة بالوصول بحجم الإنتاج و مستويات التلوث إلى المستوى الأمثل اجتماعيا في حالة المنافسة غير الكاملة، و سوف ينجم عن ذلك أن معدلات التلوث الناتجة عن النشاط الإنتاجي للوحدات الاقتصادية سوف تكون أكبر من المعدلات القياسية المقبولة اجتماعيا للتلوث . ففي ظل المنافسة غير الكاملة فإن المنتج سوف ينجح في نقل الجزء الأكبر من الضريبة إلى المستهلكين دون الاهتمام بمعالجة النفايات و المخلفات طالما أن المستهلكين هم الذين سوف يتحملون عبء هذه الضريبة.

¹ صيد مريم، محرز نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص 613، 614.

- إن فرض ضريبة موحدة على كل وحدة من وحدات التلوث بالنسبة لكافة المشروعات بغض النظر عن طبيعتها أو حجم نشاطها أو معدل تلوثها للبيئة سوف يضر بالمشروعات الصغيرة خاصة في أوقات الكساد أو انخفاض الأرباح فالسيطرة على الملوثات تخضع لوفورات الحجم، حيث تنخفض تكاليف السيطرة على التلوث في حالة بالنسبة للمشاريع الكبيرة . فمثلا ، تعتبر مصهرات الزنك و الرصاص الصغيرة التي تقذف بمستويات ضئيلة من ثاني أكسيد الكبريت في وضع أضعف بكثير بالنسبة للسيطرة على تدفقات هذا الغاز مقارنة بالمصهرات الكبيرة التي يمكن أن تحول هذا الغاز إلى حامض كبريتيك.

4- ضريبة الكربون: وهي ضريبة قديمة جدا، وقد تم فرضها لأسباب مالية بحتة وتفرض على أنواع الوقود : البترول، الوقود النفطي، زيت الديزل، الكيروسين، الغاز البترولي السائل، الغاز الطبيعي، فحم الكوك، الفحم.¹

5- ضريبة النقل: يتضمن هذا النوع من الضرائب كل من:

5-1- ضريبة على بيع محركات السيارات: يفرض هذا النوع من الضرائب على استيراد السيارات، وعلى تصنيعها، والغاية منها إقامة التوازن بين الاقتصاد والنمو السريع لقيادة السيارات، فقد تمثل نسبة مئوية من سعر البيع، أو تفرض على أساس سعر السيارة أو عمرها.

5-2- ضريبة الكيلومترات على الوقود الأحفوري: تفرض هذه الضريبة على العربات التي بالديزل، وتفرض كمجموع محدد لكل عشرة كيلو مترات، وتندرج استنادا إلى نوع ووزن السيارة الخاضعة للضريبة.

5-3- ضريبة على محركات السيارات : هي ضريبة على مالك السيارة، تفرض بهدف جعل مالكي السيارات يتحملون جزء من تكلفة إصلاح الطرق، تعتبر هذه الضريبة مبلغ من المال يدفع

¹ بوجمعة سارة، مرجع سبق ذكره، ص ص، 32، 33.

الفصل الثاني : فعالية الجباية البيئية في تحفيز المؤسسات لحماية البيئة

من أجل حق استخدام الطرق العامة، وعليه فهي ضريبة ثابتة، تفرض كقيمة محددة لمدة معطاة من الزمن، بغض النظر عن المدى الذي تستخدم فيه العربة أو السيارة هذه الطرق، حجم الضريبة يعتمد على نوع السيارة، نوع الوقود، عدد عجلات السيارات. وبالإضافة لهذه الأنواع من الضرائب البيئية يبين الجدول التالي بعض الضرائب البيئية المطبقة في بعض دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية¹.

الجدول رقم " 02 " : نماذج على الضرائب و الرسوم البيئية في بعض دول منظمة التعاون و

التنمية الاقتصادية

الدانمرك	ايطاليا	أستراليا
الرسم على المواد الأولية.	الرسم على ضجيج السيارات.	الرسم على النفايات .
الرسم على بعض المستحضرات الكلورية.	إتاوات التلوث الفضائي.	الرسم على رسكلة الزيوت.
الرسم على بعض تعبئات التجزئة.	الرسم على الأكياس البلاستيكية.	الرسم على ضجيج الطائرات.
الرسم على لوازم المائدة القابلة للرمي.	الرسم على إزالة النفايات.	الرسم لحماية طبقة الأوزون و على الغازات المركبة.

المصدر: بو جمعة سارة دور الضرائب البيئية في الحد من التلوث البيئي (دراسة حالة الجزائر

وولاية بسكرة)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير - تخصص

فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر - بسكرة، السنة الجامعية 2015/2016، ص 33.

¹ بو جمعة سارة، مرجع سبق ذكره، ص 33.

الفرع الثاني: أهداف الضريبة البيئية

تهدف الدولة من وراء فرض الضريبة البيئية إلى مجموعة من الأهداف، نلخصها في ما يلي:

1- إن فرض الضريبة يهدف إلى حماية الإنسان، بتوفير الظروف البيئية المناسبة الخالية من كل مظاهر التلوث، بل إن هذا الهدف كان وراء المناداة بفرض ضريبة بأسعار مرتفعة، وذلك تطبيقاً للقاعدة التي تقوم عليها السياسة الضريبية التي تعني من ناحية، أن الضريبة ينبغي أن تفرض بأسعار معقولة بالنسبة إلى السلع ذات الاستعمال الشائع، و هي تلك السلع التي لا يترتب عليها كقاعدة عامة أي آثار ضارة، و تعني من ناحية أخرى ، أن الضريبة تفرض بأسعار مرتفعة على السلع الأكثر ضرراً.

2- المساهمة في إزالة التلوث من خلال الإجراءات العقابية التي يتضمنها فرض الضريبة البيئية سواء كانت غرامات مالية أو عقوبات جنائية يتعرض لها المخالف لقواعد البيئة و المتسبب بأضرار لها.

3- إن فرض الضريبة وسيلة تجبر الأفراد و المؤسسات على أن تسلك أحد السبل الثلاثة الآتية:
- إما التوقف تماماً عن النشاط الملوث للبيئة.

- أو أن تتحمل تكاليف نشاطها الضارة للبيئة، بحيث يتم استخدام حصيلة الضريبة في معالجة الأضرار التي يسببها السلوك البيئي الضار .

- أن يبحثوا عن حلول فنية و تقنية تكفل قيامها بأنشطتها دون تلويث للبيئة.

4- الحد من الأنشطة الخطيرة و الملوثة للبيئة باعتبارها أصبحت مكلفة جداً، و بالتالي سيحاول المسيبين للتلوث العمل بجدية لمنع و تقليل التلوث لأنه أصبح يشكل عبء اقتصادي و مالي عليهم في حالة تسببهم أو مساهمتهم بالتلوث.

5- فرض الضريبة يوجد الحوافز و المشجعات من أجل التخلص الحي من النفايات و الأضرار.

- 6- إيجاد السبل الكفيلة بوقاية البيئة التي نعيش فيها من الإنساني الضار.
- 7- إيجاد و توفير المصادر المالية الجديدة لحماية و معالجة البيئة و تخليصها من النفايات و الأضرار.
- 8- إيجاد الوسائل و الطرق التي من خلالها نحافظ على تحقيق التنمية السريعة للمجتمع وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة بإدامة الموارد للأجيال القادمة.
- 9- أن فرض الضريبة للحد من التلوث يؤدي بالمكلف بأدائها إلى الاتجاه نحو التقليل من التلوث.¹

الفرع الثالث: عناصر الضريبة البيئية

أولاً- المكلف بالضريبة البيئية:

انطلاقاً من القواعد العامة للعدالة الاجتماعية فإن المكلف بالضريبة هو من تسبب في إحداث الضرر البيئي، و قد تم صياغته في أدبيات اقتصاد البيئة تحت اسم مبدأ " الملوث من يدفع ".

1- مبدأ الملوث يدفع:

قد ظهر مبدأ الملوث يدفع في النصف الثاني من السبعينيات، تبنته رسمياً منظمة التجارة و التنمية الاقتصادية (OCDE) و اعتبر كأحد المبادئ الاقتصادية الأساسية للسياسات البيئية. و يتمثل المنطلق الأساسي لمبدأ الملوث يدفع تحميل الملوث كامل الأعباء، بحيث يتناسب ما يدفعه الملوث طردياً مع مقدار التلوث الناتج. و لقد تطور المبدأ في التسعينيات ليكون مبدأ قانونياً معترفاً به عالمياً.

¹ مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص ص، 201، 202، 203.

و يجدر بنا الذكر أن الهدف من تطبيق مبدأ الملوث يدفع ليس السماح للملوث بتلويث البيئة مقابل الدفع و إنما ، كما تشير منظمة التجارة و التنمية الاقتصادية، استخدامها كوسيلة لتغيير و توجيه السلوك البيئي للملوث (أولاً) ، و توفير النفقات اللازمة لتدابير و إجراءات حماية البيئة (ثانياً). إن فرض ضريبة بيئية على نشاط المؤسسات الملوثة يؤدي إلى إحداث آثار متعددة على تخصيص الموارد الاقتصادية ، إضافة إلى تأثيرها في تقويم السلوك الاقتصادي للمتعاملين الاقتصاديين. و يصاحب عملية التأثير في السلوك الاقتصادي تفاعل و استجابة الأطراف المعنية (النشاطات الملوثة) بالسياسة الضريبية البيئية¹.

2- مبدأ المستخدم يدفع:

تطبق بعض الدول كذلك مبدأ آخر، ألا و هو (المستخدم يدفع) ، و بموجب هذا المبدأ يجب على مستخدم أو مستغل الموارد الطبيعية تحمل تكلفة تلك الموارد التي يستخدمها أو يستغلها، بما في ذلك تكاليف استخدام وسائل الإعلام في الإعلان عن أوجه التلوث التي يحدثها أو يبيثها في الأوساط البيئية المحيطة بنشاطه. و يعد هذا المبدأ في رأي مؤيديه، وسيلة هامة للتخصيص الكفء للموارد و النفقات فهو يشجع الاستخدام الرشيد للموارد البيئية (و التي هي في حقيقتها محدودة، و يؤدي استخدامها ، عن طريق الإنتاج أو الاستهلاك، إلى تدهورها و الإقلال منها). فضلا عن أنه يجعل الجمهور يدرك - حين اتخاذ قرار الشراء- الأضرار التي يسببها للبيئة إنتاج بعض السلع (حيث أنه سوف يدفع ثمنا أعلى لشراء السلع التي تنتج باستخدام طرق إنتاجية ملوثة للبيئة بالمقارنة بثمان السلع المماثلة المنتجة بدون إضرار بالبيئة)، إن تطبيق هذا المبدأ يوفر للدولة إجراءات جوهرية لتمويل النفقات العامة الموجهة لحماية البيئة.

¹ صيد مريم، محرز نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص 609، 610.

تبعاً لذلك يمكن فرض رسوم بيئية على المؤسسات الصناعية الملوثة و استغلال تلك الرسوم في تدعيم صناديق وطنية و محلية لمكافحة التلوث البيئي و في تمويل أنشطة مراقبة التلوث و مكافحة الأضرار البيئية، على أن الرسوم البيئية تستهدف من ناحية أخرى تعديل سلوكيات المنتجين و توجيهها نحو خدمة البيئة من خلال تطوير آليات الانتاج الصناعي النظيف، و رغم أن البعض يرى أن فرض رسوم بيئية ضعيفة سيجعل الملوث يجد دائماً فائدة في دفعها و بالتالي الاستمرار في تلويث البيئة عوض إقامة أجهزة لمكافحة التلوث أو معالجة المياه المستعملة، فإن فرض رسوم بيئية ضعيفة قد يكون لتفادي وضع عبء مالي ثقيل على القطاع الصناعي الذي يجب تأهيله نحو احترام البيئة و تعويده على الإجراءات الجبائية الحديثة، التي تعرف تطوراً كبيراً في الأنظمة المقارنة¹.

ثانياً- وعاء الضريبة البيئية:

مطرح الضريبة أو وعاء الضريبة هو العنصر أو الموضوع الذي تفرض عليه الضريبة ، و يعتبر وعاء الضريبة من أهم العناصر الأساسية المكونة للضريبة ، لذلك يدخل في اختصاص المشرع وحده اختيار المادة الخاضعة للضريبة .

و تشير دراستنا لوعاء الضريبة ضرورة مناقشة ثلاث مسائل هامة و أساسية ، و لذلك نظراً

للطبيعة الخاصة التي تتميز بها الضريبة البيئية عن غيرها من الضرائب البيئية:

- اختيار وعاء الضريبة البيئية، أي اختيار المادة التي تفرض عليها الضريبة.

- تحديد وعاء الضريبة البيئية، أي تحديد الجزء الذي تفرض عليه الضريبة من المادة موضوع

الضريبة.

- تقدير وعاء الضريبة البيئية أي قياسه.

¹ السعيد زنات، مرجع سبق ذكره، ص 89.

1- اختيار وعاء الضريبة:

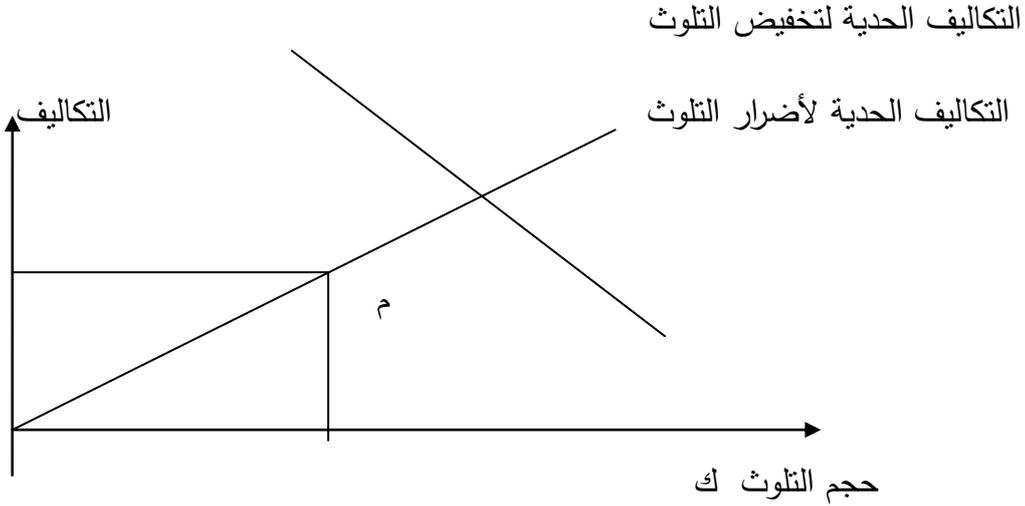
على عكس الشائع بالنسبة للضرائب الأخرى، فإن وعاء الضريبة البيئية لا يتحدد بقيمة نقدية، و لكن بوحدات مادية، مثل حجم المخلفات التي تصرف في مسطحات المياه، أو كمية الملوثات التي تطلق في الهواء، أو درجة الضوضاء الصادرة عن الطائرات و المركبات، فهذه الطريقة الخاصة لتعريف المادة الخاضعة للضريبة تعد من الخصائص المميزة للضرائب البيئية. من جهة أخرى، يلزم أن تتوفر علاقة مباشرة بين وعاء الضريبة و التلوث البيئي، أي كانت صورته، فيكون وعاء الضريبة مثاليا كلما كان متطابقا و بصورة تامة مع مصدر أو منبع التلوث. فإذا كان التلوث ناتجا من انبعاثات مصنع معين، كما في المثال الذي استخدمه بيجو 1920، في مثل هذه الحالة فإن وعاء الضريبة المثالي هو كمية الانبعاثات الناتجة عن هذا المصنع، و لا يصلح وعاء الضريبة كمية الوقود التي احتزقت داخل آلات و معدات هذا المصنع ، كذلك لا يصلح محلا للضريبة البيئية في هذه الحالة حجم الناتج للوقود المستعمل.¹

2- تحديد وعاء الضريبة البيئية:

هو الجزء الذي تفرض عليه الضريبة من المادة موضوع الضريبة، و يقصد به الجزء الذي يتعدى المستوى الأمثل للتلوث (optimum level of pollution) المسموح به اجتماعيا، و يتحدد هذا المستوى عندما تتعادل التكلفة الحدية لتخفيض التلوث مع التكلفة الحدية للضرر، حيث تقوم فكرة الحجم الأمثل للتلوث على أن التلوث له تكاليف يتحملها المجتمع كما أن الحد من التلوث له تكلفة، و أن تحديد الحجم الأمثل للتلوث يتم عن طريق مقارنة تكاليف التلوث مع تكاليف تخفيض التلوث. يمكن توضيح كيفية تحديد وعاء الضريبة البيئية، من خلال الشكل الموالي.

¹ صيد مريم، محرز نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص 612، 613.

الشكل رقم "04" : المستوى الأمثل للتلوث



يتحدد المستوى الأمثل من التلوث عند النقطة (م) و يشكل أي انحراف عنها انخفاضا في مستوى

الرفاهية، ذلك لأنه في حالة زيادة أضرار التلوث عن تكاليف التخفيض أي التحرك يمين النقطة

(م) على منحنى التكلفة الحدية للضرر أو كانت تكاليف الضرر أقل من تكاليف التخفيض

(التحرك يسار النقطة (م) على منحنى التكلفة الحدية للتخفيض)، ففي كلتا الحالتين يعد غير

مرض من وجهة النظر الاقتصادية. و يقصد بتكلفة الضرر، التكلفة التي يتحملها المجتمع نتيجة

عملية التلوث ذاتها، بينما يقصد بتكاليف تخفيض التلوث، التكاليف التي يتحملها المجتمع في

محاولته لتخفيض التلوث¹.

3- تقدير وعاء الضريبة البيئية:

نظرا لصعوبة قياس و تقدير الانبعاثات و المخلفات بصورة دقيقة، تلجأ عادة الأنظمة الضريبية في

مختلف الدول إلى ترجمة هذه الملوثات في شكل معادلات و جداول تحسب على أساس أهمية

المخاطر الناتجة عن كل نوع من أنواع هذه الملوثات، على أن يتم توضيح و تبيان مقدار الضريبة

المخصص لكل وحدة معينة من وحدات القياس و ذلك وفقا لنوع و طبيعة تلك الملوثات، ففي

¹ عمرو محمد السيد الشناوي، تقويم الضريبة كأداة لسياسة حماية البيئة، مقال بمجلة ح البحوث القانونية و الاقتصادية، العدد 49، أبريل 2011، ص422.

الفصل الثاني : فعالية الجباية البيئية في تحفيز المؤسسات لحماية البيئة

السويد و المملكة المتحدة تم تحديد مقدار ضريبة التلوث على الكبريت و التي تقطع من الديزل الذي يحتوي على الكبريت ب 0.03 أورو للتر¹.
ثالثا- سعر الضريبة:

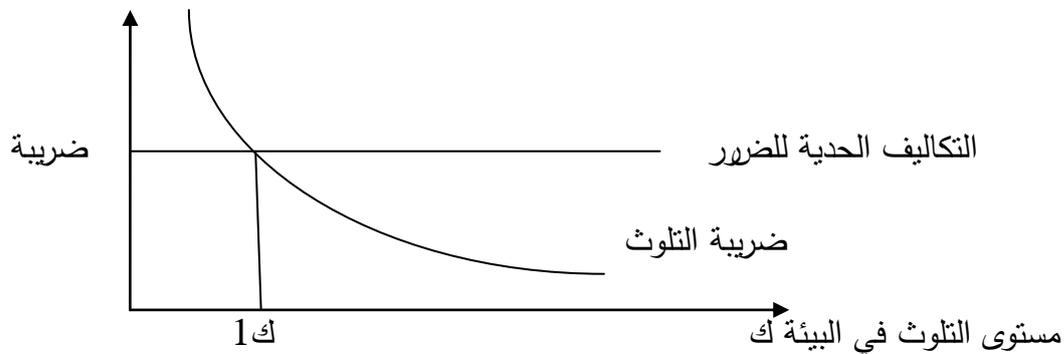
إن سعر الضريبة أو مقدارها هو ذلك المبلغ الذي يفرض على المتسبب في إحداث التلوث، وهناك أسلوبين معتمدين في غالب تشريعات الدول التي تعتمد الضرائب البيئية وهما:

1- السعر الثابت: في الفقه الضريبي بصفة عامة يعتبر السعر الثابت للضريبة ذلك المعدل الذي لا يتغير حتى ولو تغير الوعاء الضريبي، أي تحديد قيمة ثابتة من قيمة الوعاء الضريبي.

2- السعر التصاعدي : أما الأسلوب التصاعدي فيعتمد تصاعد الضريبة مع تصاعد الوعاء الضريبي، وهذا يتيح الاقتراب من مبدأ العدالة ، و في حالة الضرائب البيئية يتم تحديد هذا النوع من الضرائب عند النقطة التي تتعادل فيها تكلفة الضرر الحدي الذي يسببه التلوث مع التكاليف الحدية لمكافحة التلوث، حيث يشير إلى تكلفة مقدارها (ت) يفرضها الملوث وفي غياب الضريبة على التلوث سوف تسبب قدرا كبير من التلوث (ك) ،وبفرض ضريبة (ت) تعادل الأضرار فإن التلوث يقل إلى (ك1) . وذلك ما يوضحه الشكل البياني الموالي:²

الشكل رقم "05" : منحني بياني يوضح كيفية فرض الضريبة البيئية على المؤسسات الاقتصادية:

التكاليف الحدية



¹ صيد مريم، محرز نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص، ص 613، 614.

² عمرو محمد السيد الشناوي، مرجع سبق ذكره، ص 427.

الفرع الرابع: تخصيص حصيلة الضريبة

يتعارض تخصيص الضرائب البيئية مع مبادئ الميزانية العامة (الشمولية و التخصيص) بحسب الأصل، ففي كافة التطبيقات نجد أن هذه الضريبة يعاد استخدامها في نطاق سياسات مكافحة التلوث تحت أشكال عديدة من أهمها: تعويض ضحايا التلوث، تغطية النفقات الإدارية لمؤسسات حماية البيئة ، تمويل البحوث المتعلقة بمكافحة التلوث ، منح مكافآت للملوثين الذين نجحوا في خفض تلوث نشاطاتهم¹.

المطلب الثاني: الضرائب و الرسوم البيئية بين التأييد و المعارضة

الفرع الأول: مزايا و صعوبات فرض الضرائب و الرسوم البيئية

أولاً- مزايا فرض الضريبة البيئية:

من الإيجابيات الموجهة للضرائب البيئية نذكر مايلي:

- تعمل الجباية البيئية على تصحيح فشل السوق فيما يخص التأثيرات الخارجية.
- اعتبارها وسيلة فعالة لإدماج تكاليف الخدمات والأضرار البيئية مباشرة في أسعار السلع والخدمات أو في تكاليف الأنشطة المتسببة في التلوث، تطبيقاً لمبدأ "الملوث يدفع".
- التكامل بين السياسات الاقتصادية والبيئية من أجل محاربة التلوث حفاظاً على البيئة.
- تحريض المستهلكين والمنتجين على تحسين وتعديل سلوكهم نحو استعمال الموارد استعمالاً فعالاً في الحفاظ على البيئة.
- وسيلة فعالة تهدف إلى محاربة المصادر الصغيرة للتلوث.

¹ بن الشيخ مريم، أثر الجباية البيئية على أداء المؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة شركة القلد و صنع منتجات التلحيم TREFISQUD العلمة- سطيف، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس -سطيف-، السنة الجامعية 2011/2012، ص28.

الفصل الثاني : فعالية الجباية البيئية في تحفيز المؤسسات لحماية البيئة

- زيادة الإيرادات الجبائية التي تستعمل في تغطية النفقات البيئية والرفع من مستواها و/أو تخفيض الرسوم على اليد العاملة، رؤوس الأموال والادخار. حتى وأنها ليست الهدف الأساسي لفرضها، لأن الهدف الأساسي لفرض الضرائب البيئية هو تخفيض التلوث إلى أدنى قدر ممكن.
- تشجيع الاستثمار في القطاع البيئية والحفاظ عليها.
- خلق مناصب شغل في قطاع البيئية من أجل خفض التلوث والحفاظ على البيئية من جهة، ومن جهة ثانية خفض نسبة البطالة.
- تعمل الجباية البيئية على إعادة تسعير الموارد الطبيعية، بما يحقق عدم استنزافها واستغلالها بطرق عقلانية.
- ضمان استدامة التنمية الاقتصادية بفضل الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية (الأرض، هواء، ماء).
- ضمان سلامة البيئة المحيطة بالإنسان مما يؤدي إلى إعطائه الحافز للعمل، نظراً لوجود علاقة طردية بين مناخ العمل والانجازات التي يمكن أن يقدمها العامل.
- تشجيع السلع البيئية (غير الملوثة للبيئة، وذلك في حالة الإعفاءات الضريبية أو الإعانات بصفة عامة).¹

ثانياً- صعوبات فرض الضرائب البيئية

- تعود صعوبات فرض الضرائب البيئية إلى جملة من العوامل نذكر أهمها:
- عوامل سياسية تتمثل في غياب مرجعية للسياسة البيئية، و بالتالي أدى ذلك إلى تغليب المنطق ووجهة النظر للاعتبارات التنموية على الاعتبارات البيئية، و تفضيل أسلوب التدخل الإداري في

¹ بوجمعة سارة، مرجع سبق ذكره، ص 39.

معالجة المشاكل البيئية، مما أدى إلى تغيّب العديد من الأدوات الاقتصادية للسياسة البيئية، بما فيها البرامج و الضرائب و الرسوم البيئية.

- اختلاف أهداف الاقتصاديين على أهداف السياسيين، فعلى حين يرى الاقتصاديون أن أهداف السياسة البيئية مثلها مثل أي سياسة رشيدة أي اختيار الأساليب الأقل تكلفة لتحقيق هدف معين فإن السياسيين و المسؤولين الحكوميين يضعون في اعتبارهم عوامل أخرى قد تضعف من ميلهم للأدوات الجبائية.

- انخفاض الوعي الضريبي البيئي و هي صفة غالبا ما تعرف بها الدول النامية، كون ارتفاع أسعار الضريبة البيئية لكي تصبح مؤثرة و تعطي فعلها الصحيح و تخلق حافزا للمكلفين بأدائها إلى التهريب الضريبي و ذلك بعدة طرق قد يكون منها محاولة التخلص من أسباب التلوث و النفايات بطرق غير قانونية و هذا قد يقود بالتالي إلى زيادة الأضرار و التلوث و بالتالي ارتفاع حجم الأخطار البيئية و تأثيرها¹.

الفرع الثاني: أفضلية الضريبة البيئية في توليد الحافز لتعديل السلوك البيئي

إن اقتناع الدولة الجزائرية بأن الجباية البيئية تعتبر آلية اقتصادية فاعلة لمواجهة مشكلة التلوث و تخفيضه إلى المستويات المقبولة بيئيا و اقتصاديا، قد تبلور في تسطير سياسة الجباية البيئية ترتكز على مبدأ "ملوث مسدد" ، تمس النشاطات التي معدل تلوثها مرتفع و هذا من خلال وضع نظام جبائي عملي.

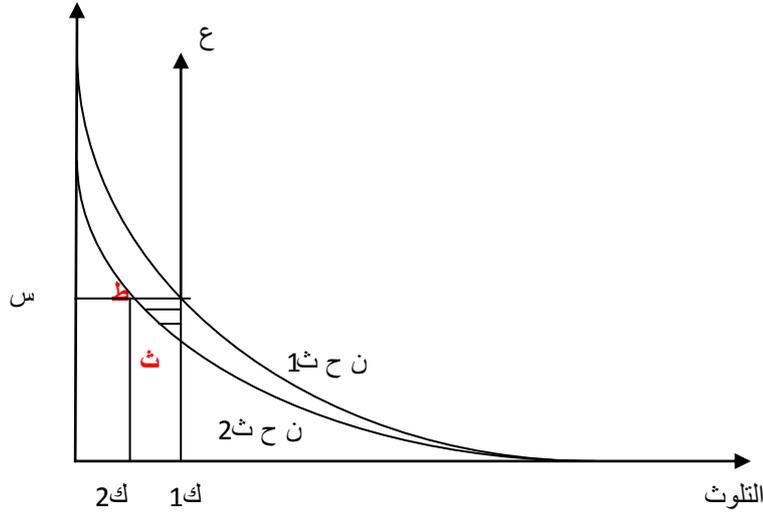
و عموما تتمثل الوظيفة الوقائية للرسوم الايكولوجية في تشجيع الملوّثين على تخفيض التلوث من خلال تطبيق القيمة القاعدية للرسم، و نكون إزاء الوظيفة الردعية للرسم بتطبيق المعامل المضاعف في حالة عدم الامتثال و فشل النظام التحفيزي.

¹ بوجمة سارة، مرجع سبق ذكره، ص47.

الفصل الثاني : فعالية الجباية البيئية في تحفيز المؤسسات لحماية البيئة

و يبرهن أنصار هذا الرأي على صحة ذلك نظريا بأنه لو افترضنا أن التقدم قد يؤدي إلى تخفيض منحى النفقة الحدية للتقنية من المستوى (ن ح ت1) إلى المستوى (ن ح ت2) كما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل "06" : أفضلية الضريبة في توليد الحافز لتعديل السلوك الملوث



فإنه هي ظل تطبيق المعيار الموحد (ع) سوف ينجح الملوث في تخفيض نفقاته المترتبة على فرض ذلك المعيار من (ك1 أ ت) إلى (ك1 ث ت) و يقصد بالتالي ما يعادل المساحة (ث أ ت)، و يمكن القول من ثم أن التنظيم و ما يفرضه من معايير يشكل حافزا للتقدم التقني. فإذا اتجهت الدولة بدلا من فرض المعيار (ع) لإنشاء ضريبة بالسعر (س) فإن التلوث سينخفض آليا في حالة التطور التقني من المستوى (ك1) إلى المستوى (ك2) ما دامت الضريبة تشكل حافزا للتقنية حتى نقطة تعادل سعرها مع النفقة الحدية للتقنية.

الملاحظ إذن أن مستوى التلوث ظل على حاله عندما فرض المعيار في حين استفاد الملوث من انخفاض النفقة الجدية للتلوث ليرفع مستوى أرباحه، أما في حالة فرض الضريبة فإن التقدم التقني قد أفاد المجتمع كله حيث انخفض مستوى التلوث من (ك1) إلى (ك2) و أفاد الملوث أيضا حيث

اقتصد من نفقاته ما يعادل المساحة (ط أ ث) التي هي أكبر من المساحة (ث أ ت) المتحققة في حالة المعيار، فالاقتصاد الإضافي في النفقات في حالة الضريبة يساوي المساحة المؤشرة (ط أ ث).

بالرغم من الأفضلية الموجودة في الضريبة البيئية لتوليد حافز لتعديل السلوك الملوث الصادر عن المؤسسة الاقتصادية، إلا أنها تتعرض لجملة من الانتقادات .

نذكر أهمها في النقاط التالية:

- صعوبة تحديد الملوث بالإضافة إلى صعوبة تحديد حجم التلوث الذي يمكن أن يحدثه.
- تعقد الأنظمة البيئية مما يؤدي إلى صعوبة تحديد التأثيرات السلبية التي يمكن أن تنتج عن التلوث.
- عدم تماثل ملوثات البيئة، مما يصعب تقدير حجم الرسوم البيئية التي يمكن أن تفرض على المتسبب فيه. مخلفات صناعية، مخلفات الحضرية (العائلات، المحلات التجارية) أو مخلفات سائلة ومخلفات صلبة ومخلفات غازية، بالإضافة إلى درجة السمية للملوثات.
- التأثير السلبي لزيادة التكاليف (في حالة فرض ضريبة بيئية) مما يؤدي إلى التأثير على تنافسية المؤسسات الوطنية.
- قد تؤدي ضرائب البيئة إلى غلق بعض المؤسسات التي لا تستطيع أن تقلل من حجم التلوث، وهو ما يؤدي إلى فقدان مناصب شغل، وإلى فقدان الخزينة العمومية بعض مواردها المالية.
- إشكالية التلوث العابر للحدود. حيث يطال التلوث عابر للحدود فيجب إلزام البلدان المتسببة في التلوث بالدفع لحملها على إتباع سلوك إيكولوجي جيد، ولا يتأتى هذا إلا عن طريق الاتفاقيات الدولية التي يمكن أن تبرم بين الدول، غير أنه توجد عدة معوقات على المستوي الوطني أو الدولي

تحول دون التطبيق الكلي لهذه الاتفاقيات، ويمكن تلخيصها في المعوقات التشريعية والإدارية
المعوقات السياسية والاقتصادية، المعوقات في الكوادر الوطنية المتدربة.

- العلاقة بين المعايير البيئية والقدرة التنافسية هي علاقة معقدة، فبعض الخبراء يرون في الامتثال
للمستلزمات البيئية عبئاً إضافياً يزيد تكاليف الإنتاج، ويضر بالقدرة التنافسية للشركات والقطاعات
الصناعية، ونصّر البعض الآخر على أن المعايير البيئية هي آلية مفيدة لتحسين كفاءة الإنتاج
والحد من التأثيرات السلبية على البيئة لأن المجتمع برمته يدفع ثمن التدهور البيئي.
- قد تتأثر المؤسسات التي تحافظ على البيئة، من خلال إنتاج السلع البيئية باستعمال آليات
ووسائل متطورة، مما يجعل أسعار سلعها أكبر من سلع التي لا تولي البيئة أيّ أهمية، وذلك في
حالة عدم فرض الضرائب البيئية.

- ظاهرة التهرب والغش الضريبي، والتي تحد من مساهمة الجباية في حماية البيئة.
- لا يمكن للضرائب البيئية أن تسهم في التقليل من حجم التلوث إلا بنسبة قليلة، لذا وجب
استعمال توليفة من الوسائل والآليات الاقتصادية الأخرى، بالإضافة إلى الآليات القانونية، ومفهوم
التربية البيئية من أجل تحقيق الهدف المنشود وهو حماية البيئة.¹

¹ بوجمعة سارة، مرجع سبق ذكره، ص ص40،41.

المبحث الثاني: الضرائب و الرسوم البيئية في الجزائر

سنخصص هذا المبحث لمختلف الضرائب البيئية التي تضمنها هيكل الضرائب البيئية في الجزائر من خلال المطالب التالية:

* المطالب الأول: الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة

* المطالب الثاني: الضرائب و الرسوم البيئية على الانبعاثات الملوثة و

الضرائب و الرسوم البيئية الخاصة بالنفايات البيئية الصلبة.

المطلب الأول: الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة

الفرع الأول: مفهوم الرسم

يطبق هذا الرسم على النشاطات المرفقة قائمتها بالمرسوم التنفيذي رقم 339-98 المؤرخ في 03 نوفمبر 1998.

تصنف النشاطات الملوثة و الخطرة على البيئة إلى صنفين :

1-النشاطات الخاضعة لتصريح مسبق قبل الشروع في الخدمة من رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا.

2-النشاطات الخاضعة لتصريح مسبق سواء من الوزير المكلف بالبيئة أو الوالي المختص إقليميا أو رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا.

يحدد المبلغ وحدوي للرسم حسب أحكام المادة 54 من القانون 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر

1999، المتضمن قانون المالية لسنة 2000، كما يلي¹:

الجدول رقم"03": تحديد المبلغ وحدوي لكل رسم حسب المادة 54 من القانون 99-11 المؤرخ في 23ديسمبر 1999.

¹ المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar ، في 10-06-2020 ، على 18 سا.

الفصل الثاني : فعالية الجباية البيئية في تحفيز المؤسسات لحماية البيئة

المبلغ	المبلغ	
أقل من، أو يساوي عاملين	أقل من عاملين	النشاطات الخاضعة ل:
2000 دج	9000 دج	التصريح
3000 دج	20000 دج	ترخيص رئيس المجلس الشعبي
18000 دج	90000 دج	ترخيص الوالي المختص إقليميا
24000 دج	120000 دج	ترخيص الوزير المكلف بالبيئة

الفرع الثاني: المعامل المضاعف

يحدد مبلغ هذا الرسم بضرب المبالغ المحددة أعلاه في معامل مضاعف بين 1 و 10 حسب طبيعة و أهمية النشاط و كذا نوع و كمية الفضلات الناتجة عن هذا النشاط . يتم تطبيق المعامل المضاعف حسب الكيفيات المحددة في المواد 4 و5 و6 من المرسوم التنفيذي رقم 09-336 المؤرخ في 20 أكتوبر 2009. يخصص ناتج هذا الرسم في مجمله إلى الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث¹.

الجدول رقم "04": المعامل المضاعف حسب طبيعة و أهمية النشاط.

المعامل المضاعف		المعايير
1	التصريح	الطبيعة و الأهمية
2	ترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي	

¹ صيد مريم ، محرز نور الدين، مرجع سبق ذكره،ص 622.

3	ترخيص الوالي	
4	ترخيص الوزير	
1	الخطرة على البيئة، المهيجة و المسببة للتآكل.	نوع النفايات
2	القابلة للانفجار، المحرقة ،سريعة الالتهاب.	
3	مضرة، مسممة، مسرطنة، معدية، مسممة لإعادة التكوين، مسببة لطفرات جينية.	
2	أقل من 100 أقل أو يساوي 1000 طن/سنة.	كمية النفايات
2.5	أقل من 1000 أقل أو يساوي 5000 طن/سنة.	
3	أقل من 5000 طن/سنة.	

المصدر: المديرية العامة للضرائب: وزارة المالية / www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/

المطلب الثاني: الضرائب و الرسوم البيئية على الانبعاثات الملوثة و الضرائب

والرسوم البيئية الخاصة بالنفايات الصلبة

الفرع الأول: الضرائب و الرسوم البيئية على الانبعاثات الملوثة

و تدعى (EMISSION TAXE)، و تفرض على مخلفات النشاط الإنتاجي للوحدات الاقتصادية، كما أنها تمارس دور الأسعار السوقية لتكلفة مخرجات التلوث، و عليه فهي تستهدف الآثار السلبية الناجمة عن المشاريع الملوثة للبيئة. و عليه فنتيجة لهذا الإجراء الضريبي العقابي لمثل هذه النشاطات الإنتاجية ذات المخرجات الملوثة للبيئة، يلجأ المنتجون إلى تخفيض المدخلات التي تبين أنها سبب التلوث البيئي.

أولاً- الرسوم الخاصة على الانبعاثات الجوية :

1- الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو الطبيعة الصناعية:

يتمثل وعاء هذا الرسم في كميات الغازات و الأدخنة و الأبخرة و الجزيئات السائلة و الصلبة المنبعثة في الهواء و التي تتجاوز القيم القصوى المحددة في المرسوم التنفيذي 06-138، المرسوم التنفيذي 07-299، بين كيفية تحديد وعاء هذا الرسم من خلال تطبيق المعامل المضاعف للكميات المنبعثة وفقاً لسلم تدريجي للمعاملات من 1 إلى 5 حسب نسبة الانبعاثات المحددة من القيمة 10% كحد أدنى إلى 100% كحد أقصى للمؤسسات المصنفة¹.

بالإضافة إلى أن هذا الرسم تخصص مدا خيله على النحو التالي:

- 25% لفائدة البلديات.

- 50% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث.

2- الرسم على الوقود

¹ المديرية العامة للضرائب، مرجع سبق ذكره.

الفصل الثاني : فعالية الجباية البيئية في تحفيز المؤسسات لحماية البيئة

تم إدخاله بموجب قانون المالية لسنة 2002، يطبق هذا الرسم على البنزين الممتاز / العادي

بالرصاص و الغاز أويل ، تحدد تسعيرة هذا الرسم كما يلي¹:

جدول رقم "05" : كيفية تحديد تسعيرة الرسم على الوقود

البنزين الممتاز / العادي بالرصاص	0.10 دج/ل
الغاز أويل	0.30 دج/ل

المصدر: المديرية العامة للضرائب: وزارة المالية / www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/

يقطع هذا الرسم و يعاد دفعه كما هو الشأن بالنسبة للرسم على المنتجات البترولية. يخصص

ناتج الرسم على الوقود كما يلي:

- 50% للصندوق الوطني للطرق و الطرق السريعة ،

- 50% للصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث.²

ثانيا- الرسم الخاص على الانبعاثات السائلة الصناعية:

1- الرسم التكميلي على المياه المستعملة الصناعية:

تم تأسيس هذا الرسم بموجب المادة 94 من قانون المالية لسنة 2003، و يحدد هذا الرسم وفق

المياه المستعملة و عبء التلوث الناجم عن النشاط الذي يتجاوز حدود القيم المحددة. تكمن

الأسباب وراء إنشاء هذا الرسم إلى حجم المياه الصناعية الملوثة الملقى بها سنويا في الوسط

الطبيعي و التي تقدر ب 120 مليون متر مكعب، و أن 10% منها فقط تعالج قبل صرفها³.

¹ عبد الباقي حياة، حجاج شافية، عبدوس عبد العزيز، الجباية البيئية كآلية اقتصادية في الحد من ظاهرة التلوث الصناعي/ دراسة حالة مديرية البيئة لولاية عين تموشنت، مداخلة لفائدة الملتقى الوطني الأول حول الامتثال للمعايير البيئية مدخل لتحسين الأداء التنافسي للمؤسسات الجزائرية، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، يوم

² المديرية العامة للضرائب، مرجع سبق ذكره.

³ عبد الباقي حياة، حجاج شافية، عبدوس عبد العزيز، مرجع سبق ذكره.

الفصل الثاني : فعالية الجباية البيئية في تحفيز المؤسسات لحماية البيئة

يحدد هذا الرسم بالرجوع إلى المعدل الأساسي السنوي الذي حددته أحكام المادة 54 من القانون رقم

11-99 المتضمن قانون المالية لسنة 2000 و معامل مضاعف مشمول بين 1 و5 تبعا لمعدل

تجاوز حدود القيم. تم تخصيص حاصل هذا الرسم كما يلي:

- 50% لفائدة البلديات ،

- 50% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث.¹

جدول رقم "06" : جدول تلخيصي لرسم النشاط الصناعي ، الوقود و النشاطات الخطيرة على

البيئة في الجزائر.

الرسوم	الأساس القانوني و التنظيمي	الوعاء
الرسم على النشاطات الملوثة و الخطرة على البيئة.	المادة 117 من القانون رقم 25-91 المؤرخ في 18 ديسمبر 1991، المعدل و المتمم بالمادة 54 من قانون المالية لسنة 2000 و المادة 202 من قانون المالية لسنة 2002.	معدل القاعدة السنوي،(انظر الجدول الاول رقم..) و معامل مضاعف مشمول بين 1 و 10 (انظر الجدول الثاني رقم..)
الرسم على الوقود	المادة 38 من قانون المالية 2002، المعدل بالمادة 55 من قانون المالية لسنة 2007.	رسم خاص: 0.10 دج/ لتر (بنزين بالرصاص العادي و الممتاز).

¹ المديرية العامة للضرائب، مرجع سبق ذكره.

0.30 دج/ لتر (الغاز أويل).		
معدل القاعدة السنوي،(انظر الجدول الاول رقم..) و معامل مضاعف مشمول بين 1 و5 حسب نسبة تجاوز حدود القيم	المادة 94 من قانون المالية لسنة 2003، المعدل و المتمم بالمادة 46 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008	الرسم التكميلي على المياه المستعملة الصناعية
	المادة 205 من قانون المالية لسنة 2002، المعدل و المتمم بالمادة 46 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008	الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي

المصدر: المديرية العامة للضرائب، مرجع سابق.

الفرع الثاني: الضرائب والرسوم البيئية الخاصة بالنفايات الصلبة

قبل صدور القانون الذي يحدد مختلف الرسوم المرتبطة بالنفايات، صدر القانون 01- 19 المؤرخ

في 12 ديسمبر 2001 الذي يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها حيث نصت المادة 2 من

هذا القانون على المبادئ التي يتركز عليها تسيير النفايات و مراقبتها و المتمثلة في:

- الوقاية والتقليل من إنتاج وضرر النفايات من المصدر.
- تنظيم فرز النفايات وجمعها ونقلها ومعالجتها.
- تثمين النفايات بإعادة استعمالها، أو برسكلتها أو بكل طريقة تمكن من الحصول باستعمال تلك النفايات، على مواد قابلة لإعادة الاستعمال أو الحصول على الطاقة.

- المعالجة البيئية العقلانية للنفايات.
- إعلام وتحسيس المواطنين بالأخطار الناجمة عن النفايات وآثارها على الصحة والبيئة، وكذلك التدابير المتخذة للوقاية من هذه الأخطار والحد منها.
- كما نصت المادة 6 من نفس القانون على التزام كل منتج للنفايات أو حائز لها باتخاذ كل الإجراءات الضرورية لتفادي إنتاج النفايات بأقصى قدر ممكن، من خلال:
- اعتماد و استعمال تقنيات أكثر نظافة وأقل إنتاجا للنفايات.
- الامتناع عن تسويق المواد المنتجة للنفايات غير القابلة للانحلال البيولوجي.
- الامتناع عن استعمال المواد التي من شأنها أن تشكل خطرا على الإنسان، لاسيما عند صناعة منتجات التغليف.

وقد حددت الرسوم المتعلقة بالنفايات حسب كل صنف من النفايات إلى :

أولا- الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة :

نص قانون المالية لسنة 2002 من خلال المادة 203 على تأسيس رسم لتشجيع عدم التخزين للنفايات الصناعية، حيث حدد مبلغ الرسم ب 10500 دج عن كل طن مخزون من النفايات الصناعية الخاصة أو الخطرة ، و تخصص نواتج هذا الرسم كمايلي :

لفائدة البلديات . -10%

لفائدة الخزينة العمومية. -15%

لفائدة الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث. -75%

مشروع منشأة الإفران. وتمنح مهلة 3 سنوات لإنجاز منشآت إزالة هذه النفايات ابتداء من تاريخ

الانطلاق في تنفيذ.¹

¹ بن شيخ مريم ، مرجع سبق ذكره ، ص 117.

ثانيا- الرسم على القمامات المنزلية :

عدل قانون المالية لسنة 2002 أحكام المادة 263 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة

، حيث حدد مبلغ الرسم كمايلي :

- ما بين 500 دج و 1 000 دج عن كل محل ذي استعمال سكني.

- ما بين 1000 دج و 10000 دج عن كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي ما أو

ما شابهها.

- ما بين 5 000 دج و 20 000 دج على كل أرض مهياة للتخميم والمقطورات.

- ما بين 10000 دج و 100000 دج على كل محل ذي استعمال صناعي أو تجاري أو حرفي

ما أو ما شابهه ينتج كمية من النفايات تفوق الأصناف المذكورة أعلاه.

ويتم تحديد وتطبيق هذه الرسوم على مستوى كل بلدية بقرار من رئيس المجلس، بناء على مداولة

المجلس الشعبي البلدي و بعد استطلاع رأي السلطة الوصية.

ثالثا- الرسم على النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية:

تم تأسيس هذا الرسم بموجب المادة 204 من قانون المالية لسنة 2002 للتشجيع على عدم تخزين

النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات و العيادات الطبية ، و قد حدد بسعر مرجعي

قدره 24000 دج للطن ، و يضبط الوزن المعني وفقا لقدرات العلاج و أنماطه في كل مؤسسة

معنية أو عن طريق القياس المباشر .

و يخصص حاصل هذا الرسم كمايلي:

لفائدة البلديات .- 10%

لفائدة الخزينة العمومية.- 15%

لفائدة الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث.- 75%

كما تمنح مهلة ثلاث سنوات للمستشفيات والعيادات الطبية للتزود بتجهيزات الترميد الملائمة.

رابعاً- الرسم على الأكياس البلاستيكية :

أسس هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2004 و قد حددت قيمته ب 10.5 دج للكيلوغرام الواحد من الأكياس البلاستيكية المستوردة أو المصنوعة محليا ، و يدفع حاصل هذا الرسم لصالح الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث.

خامساً- الرسم على الإطارات المطاطية الجديدة مستوردة أو منتجة محليا:

تم تأسيس هذا الرسم بموجب المادة 60 من قانون المالية لسنة 2006 ، و هذا بالمبالغ التالية :

- 10 دج عن كل إطار مخصص للسيارات الثقيلة.

- 5 دج عن كل إطار مخصص للسيارات الخفيفة.

وتخصص مدا خيل هذا الرسم كما يلي:

لصالح الصندوق الوطني للتراث الثقافي. - 10%

لصالح الخزينة العمومية. - 5%

لصالح البلديات. - 25%

لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.¹ - 50%

¹- المرجع نفسه، ص، ص118، 119.

المبحث الثالث :انعكاسات الضرائب و الرسوم البيئية على السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية

المطلب الأول: الجانب الردعي و التحفيزي للضرائب البيئية

الفرع الأول :التحفيزات الجبائية للمؤسسة الاقتصادية على سلوك حماية البيئة:

- و تهدف إلى تشجيع الأنشطة التي لا تضر بالبيئة، عن طريق استخدام تكنولوجيا صديقة للبيئة، و تأخذ عدة أشكال على سبيل المثال إعفاء التثبيات المستعملة لعمليات الإنتاج و التي لا تضر بالبيع¹.

- الحوافز والإعفاءات الجبائية:

يتضمن النظام الجبائي البيئي بالإضافة إلى الضرائب و الرسوم و الحوافز و الإعفاءات و التي لها الأثر البالغ في تحفيز النشاطات الاقتصادية الصديقة للبيئة لأن فرض الضرائب و الرسوم قد يواجه بالتهرب أو التلاعب ، لكن منح الحوافز و الإعفاءات الضريبية يؤدي إلى حدوث استجابة تلقائية من لدن أصحاب المشاريع و دافع لاستخدام تكنولوجيات و تقنيات حديثة صديقة للبيئة و هناك أشكال متنوعة للإعفاءات و هي كالآتي :

1- الإعفاء الدائم: هو من الضرائب و الرسوم التي تفرض على النشاطات الاقتصادية و هذا

التمييز بين النشاطات الاقتصادية الملوثة للبيئة و تلك الصديقة لها.

2- الإعفاء المؤقت : و هو الذي يكون لمدة محددة كأن يتم إعفاء المؤسسة المعنية لمدة محددة

كأن تكون لخمس سنوات الأولى من بداية نشاطها، و هذا لتحفيزها و تعويضها عند اكتساب

تكنولوجيا مكلفة صديقة للبيئة فضلا عن مساعدتها بشكل غير مباشر في إنتاج سلع أكثر تنافسية

¹ - بوعزة عبد القادر ،عامر حاج دحو:"الجباية البيئية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية ، 1 الجزائر، المجلد 24، العدد108،2018،ص362.

مقارنة بالسلع التي تستخدم تكنولوجيا ملوثة للبيئة.

3- الحوافز الجبائية: كأن يتم إعفاء التجهيزات و المعدات المستوردة و الصديقة للبيئة من دفع الضرائب و الرسوم الجمركية و مختلف الضرائب و الرسوم الأخرى و ذلك بغية تحفيز المؤسسة على استيراد التكنولوجيات الصديقة للبيئة، ما قد يساعد في توسيع دائرة النشاطات الاقتصادية التي لا تضر بالبيئة.¹

الحوافز الجبائية في مجال الحد من التلوث:

و تتمثل في مجموعة من الإجراءات لغرض حماية البيئة من التلوث، و تشمل:

- الحوافز الضريبية الموجهة لتشجيع إنشاء قطاع خاص لحماية البيئة، و قد تكون في صورة إعفاء كلي أو جزئي من الضرائب على الأرباح، الإعفاء من حقوق التسجيل، أو الاستبعاد من فرض أو تطبيق الرسم على القيمة المضافة.

- الحوافز الضريبية الموجهة لتشجيع القطاعات الصناعية على التجهيز بمعدات الحد من التلوث.²

- بمعنى آخر تستفيد كل مؤسسة تحترم شروط معايير الحفاظ على البيئة، من حوافز مالية و جمركية تحدد بموجب قانون المالية، كالمؤسسات الصناعية التي تستورد التجهيزات التي تسمح في سياق صناعتها أو منتوجاتها، بإزالة أو تخفيف ظاهرة الاحتباس الحراري، و التقليل من التلوث في كل أشكاله.

و يستفيد كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بأنشطة ترقية البيئة من تخفيض في الريح الخاضع للضريبة، و يحدد هذا التخفيض بموجب قانون المالية.

¹ - عامر عمران كاظم المعموري، ابتهاج ناھي شاکر: " دور السياسة المالية في مواجهة التلوث البيئي في العراق " ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العراق، المجلد 12 ، العدد 49، 2016، ص 129.
² بوعزة عبد القادر و آخر، مرجع سبق ذكره، ص 363.

من أجل تخفيف الضغط على الشريط الساحلي و في إطار التشجيع و العمل على النقل و تحويل المؤسسات الصناعية القائمة و التي يعد نشاطها مضرًا بالبيئة الساحلية، و كذا السهر على توجيه توسع المراكز الحضرية القائمة نحو مناطق بعيدة عن الساحل، عمد المشرع من خلال قانون المالية لسنة 2004 إلى التخفيض من قيمة مبلغ الضريبة المطبقة على أرباح الشركات المستحقة على أنشطتها المتعلقة بإنتاج المواد و الخدمات المقامة على مستوى ولايات الجنوب بنسبة 20 %، أما المؤسسة على المستوى ولايات الهضاب العليا فتستفيد من تخفيض قدره 15% ، و هذا لمدة أقصاها 5 سنوات.¹

في البعض من دول أوروبا، خاصة دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE)، تم الاعتماد على تحفيزات مالية و جبائية من خلالها يمكن حث المؤسسة الاقتصادية على السلوك البيئي، من بين هذه التحفيزات : نجد الاعتماد على الاهتلاك المتسارع للتجهيزات التي تسمح بتخفيض التلوث، بالإضافة إلى تخفيض الرسم (TVA) على السلع و الأنشطة الأقل ضررا على البيئة.

فبالنسبة لوسائل التحفيز الضريبي لحماية البيئة، نجد أنه لم يتم اللجوء إليها إلا حديثا، إذ طبق لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1967 و يهدف هذا النظام إلى إعفاء جزئي أو كلي من دفع الرسوم البيئية إذا امتثلت المؤسسة إلى التدابير المتعلقة بمكافحة التلوث.²

الفرع الثاني: الإجراءات الجبائية الردعية

يتوجب حسب اعتقادنا ما يلي:

- تكييف الرسوم البيئية الحالية لتتلاءم مع التطبيق الفعلي لمبدأ الملوث الدافع ، و هذا من خلال التحكم في تقنيات القياس المباشر للتلوث ، لكي تكون الرسوم البيئية متناسبة مع حجم التلوث المنبعث.

¹ بن حبيب عبدالرزاق، بن عزة محمد، دور الجباية في ردع و تحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة من أشكال التلوث/دراسة تحليلية لنموذج الجباية البيئية في الجزائر، مداخلة لفائدة الملتقى العلمي الدولي حول: سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة و العدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، يومي 20-21 نوفمبر 2012، ص154.

² المرجع نفسه، ص155.

- تأسيس رسم على الضوضاء أو بالأحرى على مصادرها ، و هذا للحيلولة دون استفحالها، و لاسيما في الأوساط الحضرية.

(CFC- الاهتمام بفرض رسوم بيئية على المنتجات الملوثة (كالتالي تحتوي على مركبات

- العمل على تصميم ضرائب بيئية تمس الانبعاثات الملوثة مباشرة ، كما هو الحال في الدول المتطورة.

- إنشاء رسم على إنتاج و استيراد الأسمدة و مختلف المبيدات الكيميائية.

- تقييد حركة المرور بالسيارات داخل المدن الكبيرة المكتظة بالسكان، عن طريق فرض رسم

الدخول لوسط المدن، وهذا بغية التشجيع على استعمال وسائل النقل العمومي و الحد من الضوضاء و التلوث الجوي.

- فرض اقتطاعات بيئية على الورق و ما شابهه.¹

المطلب الثاني: استخدام الضريبة البيئية لتغيير السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية

الفرع الأول: تقييم فعالية الجباية البيئية في التقليل من التلوث

إن تقدير مدى فعالية الجباية البيئية في حث المؤسسات الاقتصادية والأفراد على الحفاظ على

البيئة يجب أن ينتقل من النظرة التقليدية التي مفادها تساوي الضريبة البيئية ونفقات التدمير البيئي

الحدية بمعايير أكثر عقلانية أهمها:

- تأثير الضرائب على التلوث البيئي.

- مقارنة معدل الضريبة بتكاليف تقليل التلوث الحدية .

وفي الجزائر يعتبر قانون المالية لسنة 1992 أول قانون تطرق إلى تأسيس الرسوم البيئية من

¹ أ. محمد مسعودي : الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، العدد 15 ، 2014، ص،ص71-72.

خلال الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة، وتلتها ترسانة من الرسوم الأخرى التي يعتبر الهدف الأساسي منها حماية البيئة من أشكال التلوث البيئي. وإن تفعيل الجباية البيئية في مكافحة التلوث إنما يتم إذا ما حسن اختيارها وتطبيقها على أرض الواقع فيجب أن تكون أداة كفيلة بردع الملوث أيا كانت طبيعته (فردا أو مؤسسة) على إحداث التلوث بمختلف أشكاله.

لكن السؤال المطروح هل الذي يدفع الضريبة هو من يتسبب في التلوث حقيقة؟، أم المستهلك الذي يتلقى المادة الاستهلاكية من المنتج هو من يدفع الضريبة باعتبار أن المنتج يقوم بدمج الضريبة في سعر المادة الاستهلاكية، وها يظهر الغموض الذي يكتنف تعريف مبدأ الملوث يدفع الذي يجب أن يكون له مفهوم دقيق بضوابط يجعل من الضريبة البيئية رادعا حقيقيا للملوث وليس نسبيا في ذلك.

كما أن الجزائر اعتمدت نظاما ضريبيا بيئيا شمل العديد من الضرائب البيئية ومختلف القطاعات ومنها مجالات النفايات الصلبة والقطاعات الصناعية ، الانبعاثات الجوية، وعلى العموم فإن التشريع الجزائري في مجال حماية البيئة أصبح يواكب التطورات الحاصلة في العالم، ولكن المتتبع لأثر هذه الضرائب يرى بأن مفعولها لا يزال ضعيف ومحدود على أرض الواقع بدليل التقارير الخاصة التي تفيد بتزايد التلوث في مختلف القطاعات.

يذكر أن ثمة حوالي 325 ألف طن من النفايات الخطرة التي تصدرها المؤسسات الاقتصادية يتم فرزها كل سنة في الجزائر، بحيث تقدر كمية نفايات الزئبق المخزون بأزيد من مليون طن فيما تم تخزين حوالي 450 ألف طن لحوالي 20 عاما في منطقة الغزوات ووهران. ويتم تخزين هذه النفايات الخطرة حاليا بطريقة غير لائقة.

كما أن أهم مواقع إنتاج النفايات توجد في ست ولايات حيث 95 % منها تركيزها هناك. ويوجد نصف النفايات الخطرة، حوالي مليون طن، في عشر ولايات إلى الشرق فيما تلتها في الغرب مع

بعضها في المنطقة الوسطى. وتقدر الخسائر المالية المتعلقة بصيانة المخازن بحوالي 60 مليون

دولار أي 15.0 في المائة من الناتج الوطني الإجمالي الخام.¹

ثانيا- الصعوبات التي تحول دون انتشار الضرائب البيئية في الدول النامية

رغم اهتمام الاقتصاديين بدراسة و تحليل الضرائب البيئية فإنها لا زالت أداة استثنائية في سياسات

حماية البيئة و بصفة خاصة في الدول النامية، فمن بين المشاكل و الصعوبات التي تحد من

إمكانية تطبيقها نذكر ما يلي:

- اختلاف أهداف الاقتصاديين عن أهداف السياسيين، ففي حين يرى الاقتصاديون أن أهداف

السياسة البيئية مثلها مثل أي سياسة رشيدة، هي تحقيق الكفاءة (تعظيم المنافع) و تحقيق الفعالية

(أي اختيار أقل الطرق و الأساليب نفقة لتحقيق هدف معين)، فإن السياسيين يضعون في اعتبارهم

عوامل أخرى كحجم المعلومات المطلوبة و مدى سهولة الحصول عليها، يسر و ملائمة تطبيقها،

تقبل المجتمع و المؤسسات لها، هذه العوامل قد تضعف من ميلهم للإدارة الضريبية.

- صعوبة تحديد سعر الضريبة المناسب الذي يؤدي إلى تحقيق المستوى الأمثل للتلوث، فلكي يتم

تحديد هذا السعر يجب تحديد التكلفة الخارجية للتلوث، و التي تختلف من مؤسسة إلى أخرى، و

يواجه تقرير تلك التكلفة العديد من الصعوبات، يتعلق بعضها باختيار نماذج التقرير الملائمة و

البعض الآخر يتعلق بصعوبة حصر التكاليف الخارجية و تحديد نطاقها و إيجاد أسس موضوعية

لقياسها.²

- غياب الاهتمام لدى الأجيال الحالية للتوسع في فرض الضرائب البيئية، لأنها تؤدي إلى خسارة

في مستوى رفاهيتهم، حتى ولو كانت تحقق مكاسب في الموارد الطبيعية للأجيال القادمة و حمايتها

من الآثار الخطيرة للتلوث.

¹ بن حبيب عبد الرزاق، بن عزة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 162.

² بن الشيخ مريم، مرجع سبق ذكره، ص 56.

- انخفاض الوعي الضريبي بصفة خاصة في الدول النامية، حيث أن فرض مثل هذه الضريبة خاصة إذا كانت ذات أسعار مرتفعة سوف يخلق حافز لدى الأفراد و المنشآت للتهرب الضريبي، و ربما قد يتم التخلص من الملوثات و النفايات بطريقة غير قانونية تؤدي إلى زيادة الأضرار البيئية.

- البيروقراطية المهيمنة على المؤسسات و الهيئات الإدارية، خاصة في حالة غياب الوعي البيئي لدى الإدارات.

- تثير الآثار التوزيعية للضرائب البيئية تعقيدات تصعب فرص تطبيقها فمن المتوقع أن يصاحب فرض الضريبة البيئية ارتفاع أسعار المنتجات التي يقترن إنتاجها بملوثات بيئية، بحيث قد يكون ارتفاع السعر غير مقبول اقتصاديا و اجتماعيا.¹

ثالثا- أبرز الانتقادات الموجهة للجباية البيئية

يمكن تلخيص أبرز الانتقادات التي توجه للجباية البيئية في النقاط التالية:

- إحداث آثار سلبية على مؤسسات الدول التي تفرض فيها الضرائب البيئية مقارنة بالدول الأخرى التي لا تطبق فيها، و الذي سيؤثر على قدرة الشركات القائمة على المنافسة سواء في الأسواق الدولية أو المحلية، فهذه الشركات تتحمل أعباء ضريبية إضافية لا تتحملها الشركات النظيرة في الدول الأخرى.

- عدم تماثل ملوثات البيئة، مما يصعب تقدير حجم الضرائب البيئية التي يمكن أن تفرض على المتسبب في التلوث.

- قد تؤدي الضرائب البيئية إلى غلق بعض المؤسسات التي لا تستطيع أن تقلل من حجم التلوث، و هو ما يؤدي إلى فقدان مناصب شغل، و إلى فقدان الخزينة العمومية بعض مواردها المالية.

¹ المرجع السابق، ص 57

- يتطلب تطبيق الجباية البيئية خبرات و مهارات متنوعة، و هذا أمر يصعب توافره في الدول النامية.

- ظاهرة التهرب الضريبي و الغش الضريبي، و التي تحد من مساهمة الجباية في حماية البيئة بصفة خاصة.

- تتنافى أساليب الدعم و الإعانات مع مبدأ الملوث الدافع نظرا لتكريسها للحق في التلوث الذي يتعارض مع مفهوم التنمية المستدامة.¹

الفرع الثاني: حماية البيئة من خلال الضرائب البيئية في المؤسسة الاقتصادية:

يمكن للمؤسسة الاقتصادية أن تعتمد أنشطة صديقة للبيئة، من خلال الضغط الممارس من وراء فرض الضريبة البيئية على مختلف الأنشطة الملوثة. توجه المؤسسة يكون في الاعتماد على تقديم منتجات صديقة للبيئة، العمل بتجهيزات من شأنها تخفيض الانبعاثات للغازات المتسببة في الاحتباس الحراري ، الاعتماد على مدخلات إنتاجية نظيفة...و غيرها . إذن فكرة الجباية البيئية التي تعتبر الضريبة البيئية جزءا منها ، تركز على نقل جزء من العبء الجبائي نحو الأنشطة الملوثة ، فمثلا إخضاع الأنشطة التي تعتمد على الطاقات الناضبة و إعادة توجيه الإيرادات المتأتية من هذه الضرائب يأخذ عموما ثلاثة أوجه و هي :

- تعويض النقص في الضرائب السابقة.

- يعاد توزيعها على التلوث.

- تستعمل كإعانات للسيارات النظيفة و غيرها.

و يمكن معرفة نقطتين هامتين، ترتبط هاتين النقطتين بتخصيص الموارد المالية الناتجة عن إخضاع الأعوان الاقتصاديين و التي تتمثل أنشطتهم في الطاقات الناضبة أو أنشطة ملوثة أخرى،

¹ المرجع السابق، ص57.

هاتين النقطتين هما:

- تخصيص اجتماعي محايد (من خلال إعادة التوزيع المباشر على التلوث).
- تخصيص استباقي بيئي ، ترقية و تطوير الحلول البديلة كتقديم إعانات للطاقات القابلة للتجديد.

إن مبدأ الضريبة البيئية يركز على الفرضية التالية:

مادام سعر المنتج الملوث مرتفع تبعا لوضعية ضريبة بيئية ، استهلاك هذا المنتج سينخفض . و عند انخفاض سعر المنتج غير الملوث تبعا لإعانة أو قرض ضريبي ، استهلاك هذا المنتج سيرتفع.

،سيؤدي الى التقليل من التلوث الناتج (TGAP الرسم العام على الأنشطة الملوثة)

عن ممارسة الأنشطة الملوثة، فمثلا النقل و ما ينتج عنه من انبعاثات للغازات الدفيئة ، تلوث الطبقات المائية الناتج عن النيترات ذات الأصل الفلاحي و الذي أحدث تأثيرات سلبية للغابات ، استدعى من بعض دول أوروبا القيام بفرض ضرائب بيئية ، هي ضرورية لتغيير هذه السلوكيات ذات التأثير السلبي على البيئة.

إن تدخل الدولة بوضع ضريبة بيئية أو الرفع من ضريبة بيئية موجودة ، سيؤدي هذا إلى الزيادة في سعر المنتج أو الخدمة المرتبطة بهذه الضريبة . و تدخل الدولة في هذه الحالة له هدفين في العموم هما :

- تخفيض استهلاك سلعة ذات ضرر بيئي ، فالضريبة البيئية على الكربون ستغير الكميات التي تنتزع من المنتج المرتبط لهذه الضريبة للعائلات.

- الزيادات في الإيرادات الجبائية عند الرفع من الضريبة البيئية.¹

¹ - السعيد زنات ،مرجع سبق ذكره،ص،ص 121،122.

خلاصة الفصل:

لقد تبين لنا من خلال دراستنا لهذا الفصل، أن البيئة معرضة للتلوث بكل أنواعه من طرف الأشخاص خاصة من المؤسسات التي تساهم بنشره بنسبة كبيرة لذلك تطرقنا الى مختلف أنواع و عناصر الضرائب و الرسوم البيئية و مدى تأثيرها في تغيير السلوك البيئي لهذه المؤسسات الاقتصادية و مساهمتها في الحد من ظاهرة التلوث للمساعدة في حماية البيئة من خلال التحفيز التي تمنحها الدولة للمكلفين بدفعها ، حيث تبنت الجزائر رزنامة من الرسوم شملت عدة ميادين، و لقد حاولنا تقييم الضرائب البيئية من خلال ذكر مزاياها و عيوبها ، وإيجاد الطرق المثلى لتفعيلها، بدءا بتحديد وعاء فرض هذا النوع من الضريبة ، بالإضافة إلى التركيز على إعطاء نتيجة تتمثل في حماية البيئة وعدم التركيز على جعلها مورد مالي.

وعلى العموم، فإن الضرائب و الرسوم البيئية تشهد تطورا مستمرا على المستوى التشريعي، إلا أن فاعليتها على أرض الواقع فيما يخص الحد من التلوث تعد محدودة مقارنة بالدول المتطورة.

خاتمة

خاتمة

تستخدم الدولة الضرائب و الرسوم البيئية كأداة تتدخل من خلالها في أنشطة المؤسسات الاقتصادية التي لها آثارا سلبية على البيئة، و هنا يظهر الجانب الردعي لهذه الضرائب و الرسوم، هذا من جهة.

و من جهة أخرى تتدخل من خلالها لتحفيز بعض الأنشطة الأخرى، أي التي لها آثارا أقل خطورة أو التي ليس لها آثارا سلبية على البيئة.

تسطر السياسة البيئية في المؤسسة الاقتصادية مجموعة من الأهداف المرتبطة بالجوانب البيئية لأنشطة هذه المؤسسة، و التي يجب عليها تحقيقها، فالسلوك البيئي للمؤسسة يتأثر بهذه الضرائب و الرسوم باختلاف أنواعها: ضرائب متعلقة بالانتاج، رسوم بيئية أخرى متعلقة بالانبعاثات.....

من هذا المنطلق و من خلال هذه الدراسة، أدت النتائج إلى إثبات صحة الفرضية الثانية و عدم إثبات صحة الفرضية الأولى، حيث:

1- يشوب الرسوم البيئية المطبقة في الجزائر جملة من النقائص التي ينبغي إصلاحها أو إعادة النظر فيها من أجل تفعيل الطابع التحفيزي للجباية البيئية، حيث ركزت مختلف القوانين على الإجراءات العقابية مع إهمال الطابع التحفيزي لها، كما أن حصيلة الرسوم البيئية في الجزائر لم تخصص كلها لحماية البيئة و مكافحة التلوث، إذ تم تخصيص 75% منها للصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث، و 25% المتبقية موزعة بين البلديات و الخزينة العامة، و يؤدي هذا التوزيع لوعاء الجباية البيئية في غير المجال البيئي إلى إبعاد الرسوم البيئية عن أهدافها الحقيقية المتمثلة في حماية البيئة .

← هذا ما ينفي صحة الفرضية الأولى.

2- إن الجزائر اعتمدت نظاما جبائيا بيئيا شمل العديد من الضرائب البيئية و مختلف القطاعات منها : مجالات النفايات الصلبة و القطاعات الصناعية، الانبعاثات الجوية و على العموم فإن التشريع الجزائري في مجال حماية البيئة أصبح يواكب التطورات الحاصلة في العالم، و لكن المنتبع لأثر هذه الضرائب يرى بأن مفعولها لا يزال ضعيفا و محدودا على أرض الواقع بدليل التقارير الخاصة التي تفيد بتزايد التلوث في القطاعات المذكورة سابقا .

← هذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن ذكر أهمها:

1- الحماية البيئية أداة تستخدمها الدولة الجزائرية للحد من التلوث، لكن النقائص التي تشوب طرق تطبيقها غطت على فعاليتها.

2- وجود الضرائب و الرسوم البيئية أدى ببعض المؤسسات إلى تبني طرق إنتاج صديقة للبيئة.

- 3- التأكيد على مبدأ الملوث الدافع يكون أقل تأثيراً أمام تفعيل سياسة الحوافز الجبائية للمؤسسات التي تطبق المعايير بالبعد البيئي.
- 4- تركيز الجباية البيئية الجزائية على الجانب الإلزامي أكثر من التحفيزي ما يثبت أن الهدف المنشود هو ربحي اقتصادي أكثر مما هو توعوي بيئي.
- 5- غياب الرقابة الجبائية الفعلية دفع ببعض المؤسسات إلى عدم دمج البعد البيئي في نشاطها.

التوصيات:

- 1- العمل على نشر الوعي المتصل بمخاطر التلوث.
- 2- تجميع المؤسسات الاقتصادية و الصناعية التي يتولد عن أنشطتها مخلفات و نفايات إنتاجية متعددة الأنواع، تبثها في الطبيعة بكافة أشكال التلوث ، في أماكن صحراوية و غير مأهولة بالسكان.
- 3- ضرورة فرض رسوم بيئية جديدة تساعد على حل مشاكل البيئة و تفعيل دور عون الضرائب في مجال شؤون البيئة.
- 4- التوسع في التحفيزات المرتبطة بالضرائب و الرسوم البيئية للمؤسسات الصديقة للبيئة.
- 5- يجب إعطاء الجباية البيئية اهتماماً أكثر من قبل الحكومات ، حتى تستطيع إبراز دورها الردعي من خلال المتابعة الفعلية ابتداءً من تأسيس الضريبة البيئية حتى تحصيلها.
- 6- محاولة رفع معدلات الضرائب و الرسوم البيئية المتعلقة بالتلوث، و مراجعة وعائها و إعادة النظر في طرق تحصيلها كذلك.

آفاق البحث:

في بحثنا هذا تم التوصل إلى عدم وجود دور فعلي للجباية البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر. و سيبقى الموضوع مفتوحاً لإيجاد ما يمكن أن يعطي الفعالية أكثر لهذه الضرائب و الرسوم البيئية، حتى تستطيع التأثير على السلوك البيئي لهذه المؤسسة، و من بين النقاط التي تعتبر آفاقاً للبحث ما يلي:

- اقتراح ضرائب و رسوم بيئية أخرى.
- توضيح كيفية تفعيل الطابع التحفيزي للجباية البيئية.
- اقتراح الرفع من معدلات الضرائب و الرسوم البيئية بالقدر الذي يمكن أن يعطيها الفعالية أكثر.
- المضاعفة في غرامات التأخير في حالة عدم تسديد هذه الضرائب و الرسوم.
- تقديم اقتراحات حول كيفية تفعيل الإجراءات الرقابية المتعلقة بالتحصيل لهذه الضرائب.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

- أحمد فيندس، منازعات الضرائب المباشرة في الجزائر، المكتبة المصرية للنشر و التوزيع، 2014.
- ايمان عطية ناصف، مبادئ اقتصاديات الموارد البيئية، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2007.
- مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة و العولمة، دار مؤسسة رسلان للطباعة و النشر، سوريا-دمشق، 2013.

2- المجلات:

- أحمد لكل، مفهوم البيئة و مكانتها في التشريعات الجزائرية، مجلة المفكر، العدد السابع، جامعة يحيى فارس-المدينة، 2011.
- بلمقدم مصطفى، بن رمضان أنيسة، الموارد الطبيعية الناضبة و أثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية، العدد 3، 2012.
- بوعزة عبد القادر، عامر حاج دحو: "الجباية البيئية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، الجزائر، المجلد 24، العدد 108، 2018.
- شراف برا هيمي، البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي في ظل الإطار الاستراتيجي العشري (2001-2011)، مجلة الباحث، العدد 12، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.
- صيد مريم، محرز نور الدين، فعالية تطبيق الرسوم و الضرائب البيئية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، المجلد 9، العدد 2، 2015.
- عامر عمران كاظم المعموري، ابتهاج ناھي شاکر: " دور السياسة المالية في مواجهة التلوث البيئي في العراق "، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العراق، المجلد 12، العدد 49، 2016.
- عمرو محمد السيد الشناوي، تقويم الضريبة كأداة لسياسة حماية البيئة، مقال بمجلة ح البحوث القانونية و الاقتصادية، العدد 49، أبريل 2011.

- محمد مسعودي : الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ،العدد 15 ،2014.
- مصطفى بابكر: السياسات البيئية،سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية،العدد الخامس و العشرون،2004.

3- الأطروحات و المذكرات:

- إسماعيل زحوط ، إستراتيجية ترقية استخدامات الموارد الطاقوية الناضبة ضمن ضوابط التنمية المستدامة ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة سطيف1، السنة الجامعية2012\2013.
- السعيد زنات، دور الضرائب و الرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ،السنة الجامعية 2015-2016.
- بن الشيخ مريم، أثر الجباية البيئية على أداء المؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة شركة القلد و صنع منتجات التلحيم TREFISOUد العلةم- سطيف، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس -سطيف- ،السنة الجامعية2011/2012.
- بو جمعة سارة، دور الضرائب البيئية في الحد من التلوث البيئي (دراسة حالة الجزائر وولاية بسكرة)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير- تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر - بسكرة ،السنة الجامعية 2015/2016.
- تكواشت محمد، واقع و آفاق الطاقة المتجددة و دورها في التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير- تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، السنة الجامعية 2011\2012.
- خير مراد، الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الحضرية من التلوث –دراسة ميدانية بمدينة المسيلة- ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع البيئة ،جامعة محمد خيضر –بسكرة- ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، السنة الجامعية 2008-2009.
- سارة شباري ، مريم لعشوري، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في ظل تبني السلوك البيئي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، فرع العلوم المالية تخصص مالية المؤسسات، جامعة 8 ماي 1945، قالمة ، السنة الجامعية 2014\2015.
- سناء حمر عبيد، إستراتيجية الطاقة المتجددة في الجزائر و دورها في تحقيق التنمية المستدامة ،مذكرة ماجستير في علوم التسيير ،فرع الإدارة البيئية و السياحة ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير،جامعة الجزائر3،2013.
- صوفية كيلاني،المساهمة في تحسين الأداء التسويقي للمؤسسات الاقتصادية بتطبيق الإدارة الإستراتيجية ،دراسة حالة مجمع صيدال لصناعة الأدوية خلال الفترة " 2000-

- 2005"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسة، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، 2007.
- ضبيان شمام حسن الزبيدي، نظم المعلومات و أثرها في التخطيط الاستراتيجي، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة صدام، د.ذ.ب.ن، 2011.
- عبد الرزاق غريب، محمد نجيب رامي، دور الإعلام البيئي في تفعيل الثقافة البيئية للتخلص من النفايات الصلبة: دراسة حالة إذاعة تبسة الجهوية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي التبسي- تبسة، السنة الجامعية 2016/2015.
- عبد القادر عوينان، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص نقود مالية و بنوك، جامعة سعد دحلب البليدة، 2008.
- عبد الكريم لحيلح، دور نظام الإدارة البيئية ISO14001 في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، السنة الجامعية 2017/2016.
- غنية ابرير، دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية دراسة حالة الجزائر ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة و حكومات مقارنة، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، كلية حقوق قسم العلوم السياسية ، السنة الجامعية 2010/2009.
- مبارك زهراء، حماية البيئة البحرية من التلوث، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة أبي بكر بلقايد، ملحقه مغنية، قسم الحقوق، 2015/2014.
- محمود الأبرش، السياسة البيئية في الجزائر في ظل الاتجاهات البيئية العالمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع البيئة بكلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة بسكرة، 2017.
- مشان عبد الكريم، دور نظام الإدارة البيئية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة مصنع الاسمنت عين الكبيرة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012/2011.
- نور الدين جوادي، هالة جديدي، عقبة عبد اللاوي، السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر، دراسة ميدانية حول تجربة شركة «الورود» لإنتاج العطور في إطار مشروعها للحصول على شهادة الإيزو 14001، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الوادي-الجزائر، 2014-2015.
- ياسمينه مرزوق: دور الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة حالة الطاقة الشمسية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي ، فرع تنظيم سياسي و إداري ،كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018.

4-المدخلات:

- بن حبيب عبدالرزاق، بن عزة محمد، دور الجباية في ردع و تحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة من أشكال التلوث/دراسة تحليلية لنموذج الجباية البيئية في الجزائر، مداخلة لفائدة الملتقى العلمي الدولي حول:سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة و العدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، يومي 20-21 نوفمبر 2012.
- عبد الباقي حياة، حجاج شافية، عبدوس عبد العزيز، الجباية البيئية كآلية اقتصادية في الحد من ظاهرة التلوث الصناعي/ دراسة حالة مديرية البيئة لولاية عين تموشنت، مداخلة لفائدة الملتقى الوطني الأول حول الامتثال للمعايير البيئية مدخل لتحسين الأداء التنافسي للمؤسسات الجزائرية، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت.
- نعيمة بوكثوم ، بوقصة سليمة ، واقع الطاقات المتجددة في الجزائر و أهم التحديات ، مداخلة، جامعة البليدة2.

5- المواقع الالكترونية:

- موقع المديرية العامة للضرائب www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar

- الموقع الرسمي للوكالة الدولية للطاقة energypapers.blogspot.com

- الموقع الرسمي للجريدة الرسمية joradp.dz

- books.google.dz

- _univ-blida2.dz

- <file:///C:/Users/New%20Tech/Downloads/Documents/12.pdf>

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

- l'entreprise et l'eau : vers une gestion responsable, Rapport de Deloitte et Epe, 2012,

- la fiscalité, l'innovation et l'environnement, édition OCDE, - OCDE, 2010.

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الجباية البيئية على الأداء البيئي للمؤسسات الاقتصادية للحد من المخرجات الملوثة للبيئة، و قد اعتمدنا لذلك المنهج الوصفي التحليلي.

من خلال هذا البحث خلصنا إلى النتائج التالية:

- أن للجباية البيئية في الجزائر، دور إلزامي في الحد من المخرجات الملوثة للبيئة.
- ليس للجباية البيئية في الجزائر دورا فعالا لتوجيه السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية.
- و هذا راجع للأسباب التالية:
- إهمال الطابع التحفيزي و التركيز على الإجراءات العقابية.
- غياب رقابة جبائية فعلية، و التأكيد على مبدأ الملوث الدافع بالمقابل إهمال سياسة الحوافز الجبائية.
- و منه استنتجنا أن الهدف المنشود من الجباية البيئية في الجزائر، هو ربحي اقتصادي أكثر مما هو توعوي بيئي، ما أدى إلى إهمال البعد البيئي في المؤسسات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الجباية البيئية ، السلوك البيئي، الأداء البيئي، البعد البيئي.

Résumé

L'étude visait à connaître l'ampleur de l'impact de la taxe environnementale sur la performance environnementale des institutions économiques, pour réduire les émissions polluantes. Suite à une approche analytique descriptive, les résultats ont été les suivants :

- la taxe environnementale en Algérie, est primordiale pour la réduction des productions polluantes.
- la taxe environnementale en Algérie, n'est pas efficace pour orienter le comportement environnemental des entreprises économiques.

Et cela est dû aux raisons suivantes :

- la négligence des incitations fiscales, et la concentration sur les mesures punitives.
- l'absence de contrôle fiscal efficace et l'accent mis sur le principe de la motivation du pollueur, en échange de la négligence de la politique d'incitations fiscales.

De là, nous avons conclu que l'objectif recherché de la taxe environnementale en Algérie est le profit économique, plutôt que la conscience environnementale ; ce qui a conduit à négliger la dimension environnementale dans les institutions économiques.

Mots clés : fiscalité environnementale, comportement environnemental, performance environnementale, la dimension environnementale.